إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 528 تشرين الثاني/نوفمبر 2024
www.uabonline.org/Magazine

إجتماعات الخريف السنوية 2024 في واشنطن و«بريكس» في موسكو

الهاجس الأساسي.. التنمية المُستدامة والنُّهوض الشامِل

KIB | بنك مصر Banque Misr | Kurdistan International Islamic Bank | QNB | البنك العربي ARAB BANK
بنك الإسكان Housing Bank | مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK | البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT | بنك القاهرة Banque du Caire

خبرة مالية على نطاق واسع
ضمن أفضل البنوك في العالم
Financial expertise on a larger scale
Ranked as one of the world's best banks
- Forbes فوربس
QNB
QNB
60
WORLD'S BEST BANKS
Forbes 2023
qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصارف العربية

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

ناجي غندري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الجزائر)

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

- مواجهة تحدّيات «اللائحة الرمادية» بالتواصل مع المصارف المراسلة وإعتماد المعايير العالمية 7

موضوع الغلاف

- الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن 8
- محافظ «المركزي اليمني» أحمد غالب يلتقي بعثة «الفيدرالي» وفريق الخزانة الأميركية 9
- مشاركة الوزير أمين سلام في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية 10
- نورة الفصام: الكويت تشهد حالياً حزمة إصلاحات إقتصادية كبيرة 11
- صندوق النقد الدولي: 8 مليارات دولار برنامج التمويل مع مصر والحماية الإجتماعية أولوية 13
- معالي الوزير محمد الجدعان: على صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة للتعامل مع التحدّيات 15
- عبد اللطيف الجواهري: الوقت غير مناسب حالياً للقيام بخطوة جديدة في إصلاح سعر صرف الدرهم 17
- مشاركة مصرفية عربية رفيعة المستوى في الإجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين 2024 في واشنطن 18
- حفل إستقبال بنوك عربية 20
- إجتماعات الخريف السنوية 2024: هموم إقتصاديّة عالميّة ولبنان خارج التغطية 22
- د. وسام فتوح: مسار العالم الجديد عقب قمّة «البريكس» وقمّة «الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي» 24
- قمّة «بريكس» 2024 في روسيا تعكس الرغبة في تعزيز التعدُّدية الجانبية وإقامة نظام دولي أكثر عدلاً 29

الدراسات والأبحاث والتقارير

- دراسة من إعداد إتحاد المصارف العربية حول المصارف الأردنية 34
- العلاقة بين المصارف المراسلة والمحلية 43

الأخبار والمستجدات

- إبسون: 4 إستراتيجيات هامّة عند التحوُّل إلى مصادر الطاقة المتجدّدة 50
- 4 نصائح للإستفادة من الذكاء الإصطناعي بشكل فعّال 51
- معرض «جيتكس غلوبال 2024»: أكبر حدث عالميّ للتقنية والشركات الناشئة 68
- البيتكوين عند مستويات قياسية أسباب الصعود ونصائح للمستثمرين 69

رئيس مجلس الإدارة
محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام حسن فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110 / بيروت - لبنان / هاتف: 961 1 377800

فاكس: 961-1-364955 / 961-1-364952 / بريد إلكتروني: magazine@uabonline

موضوع الغلاف

الدراسات والأبحاث والتقارير

الأخبار والمستجدات

أخبار مصرفية

- مستقبل واعد لبنوك الخليج 54
- ارتفاع صافي أرباح «الأهلي السعودي» إلى 15.6 مليار ريال للأشهر التسعة الأولى من العام 2024 55
- الصندوق السعودي للتنمية يبدأ نشاطه الإنمائي في صربيا 55
- المهندس زياد خلف عبد: الإمارات محطة مهمة لكبار رجال الأعمال 56
- بالتعاون مع مجموعة «زياد خلف القابضة» مشروع مشترك لتعزيز الخدمات اللوجستية والشحن في العراق 56
- بنك الشارقة ينجح في إصدار سندات بقيمة 500 مليون دولار 57
- «بوبيان» يُنظم المستوى الخامس من أكاديمية إدارة الثروات 57
- QNB يتوقع خفض المركزي الأوروبي أسعار الفائدة 58
- إنخفاض خسائر مصرف كوردستان الدولي الإسلامي 60
- «الأهلي المتحد» على رأس قائمة البنوك البحرينية في تصنيف «ذا بانكر» 60
- مجموعة بنك الإسكان – الأردن – أرباح صافية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024 61
- جمعية البنوك الأردنية تطلق مبادرة لدعم تمويل الإسكان 62
- **120 %** نمو في صافي أرباح بنك القاهرة 63
- أرباح مجموعة البنك العربي في نهاية الربع الثالث من العام 2024 64
- أرباح «الكويت الدولي» تقفز خلال الربع الثالث من العام 2024 65
- سلطنة عُمان شاركت في الإجتماع العام لمجموعة العمل المالي (فاتف) في باريس 65
- «دعم الإسكان الإجتماعي» و«التمويل العقاري » من قبل الأهلي المصري» وبنك مصر وبمشاركة تسعة بنوك 66
- المنظمة العربية للسياحة من مسقط عُمان: السياحة العربية تقود قاطرة السياحة عالمياً 67

نشاط الإتحاد

- ورش تدريبية لإتحاد المصارف العربية في قطر والكويت وليبيا 52

تقرير

- آثار متعدّدة لتصنيف لبنان على اللائحة الرمادية 39
- أخطار الأمن السيبراني على الهواتف المحمولة 46

أخبار مصرفية

نشاط الإتحاد

تقرير

بنك الإسكان
Housing Bank

50 عاماً Years

خمسون عاماً...
ونبقى بنكك للحياة

مواجهة تحدّيات «اللائحة الرمادية»
بالتواصل مع المصارف المراسلة وإعتماد المعايير العالمية

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن إدراج لبنان على اللائحة الرمادية من قبل مجموعة العمل المالية الدولية «فاتف»، لا يخدم المصارف اللبنانية ولا مصلحة الإقتصاد اللبناني الذي يعاني أصلاً سلسلة إنهيارات، ولم يتعاف منه حتى تاريخه، لكن إذا ما أخذنا الوجهة المتفائلة لصورة الوضع الراهن، فإن هذا الإدراج علّه قد يكون فرصة جيدة للضغط وبدء العمل الفعلي والجدّي للحكومة اللبنانية للقيام بالإصلاحات المصرفية والإقتصادية المطلوبة، رغم التحديّات الكبيرة التي تواجهها. علماً أنه بجهود كبيرة قام بها مصرف لبنان، فإن معظم المصارف الأميركية المراسلة ستُبقي على التعامل مع المصارف اللبنانية، لكن هناك تحد حقيقي بإستمرار وإبقاء التعامل مع المصارف الأوروبية.

في هذا الوقت، يؤكد إتحاد المصارف العربية إلتزامه دعم القطاع المصرفي اللبناني، كما يدعم سائر المصارف العربية، وإدراكه بأن الخطر الذي يُواجه لبنان جرّاء إدراجه على اللائحة الرمادية، قد يكون له تداعيات لا تقلّ خطورة عن الإضطرابات الأمنية التي تعصف بهذا البلد الصغير.

ورغم ذلك، يؤكد الإتحاد أهمية بيروت كعاصمة المؤتمرات، ومركزاً إقتصادياً ومالياً محورياً في المنطقة، رغم ما تعرّض له من إعتداءات على شعبه وممتلكاته، والتأكيد بأن لبنان لا يزال موطىء التشريعات المالية والمصرفية، رغم ما تعتري هذه المقولة من شوائب وما تعرّض له القطاع المصرفي من إنتكاسات متتالية لم يتمكن لغاية الآن من معالجتها، وليس آخرها وضع لبنان على اللائحة الرمادية.

ونؤكد مجدّداً ضرورة تحقيق الإصلاحات الهيكلية في الإقتصاد اللبناني كما في المصارف اللبنانية من أجل أن يستعيد القطاع المصرفي عافيته، وإستباقاً لعدم وضع لبنان على اللائحة السوداء، مما يُعوّق الأوضاع على نحو أكثر صعوبة في هذا البلد. علماً أن المؤتمرات والملتقيات التي نظمها إتحاد المصارف العربية في بيروت تحديداً كانت الغاية منها تأكيدنا حيال سلامة القطاع المصرفي في لبنان، وتعزيز التعاون في ما بين المصارف العربية في مواجهة القضايا المصيرية التي تمس أمننا الإقتصادي، وفي مقدمها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي هذا السياق، نصرّ على إعتبار هذه المؤتمرات الإقتصادية والمالية في قلب بيروت، للتأكيد أيضاً على إيماننا بحماية لبنان من الأخطار الداهمة، لذا نحاول مع أصدقائنا وخصوصاً مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تجنيب لبنان الخطر الآتي إليه في حال التقاعس عن تنفيذ ما تتطلبه مجموعة العمل المالي. من هنا تكمن أهمية مواكبة تحرك المسؤولين المعنيين في الشأن المصرفي اللبناني بضرورة إقرار التشريعات القانونية والقيام بإصلاحات جدّية لكي يتمكن لبنان من تطبيق مقرّرات «فاتف».

في المحصّلة، إن إتحاد المصارف العربية الذي يصر على إستكمال مسيرته المهنية المشرّفة من العاصمة اللبنانية، لن ينتقل إلى أي مكان آخر، ويشدُّ على أيدي كل الشرفاء المحبين للبنان ولعاصمته الحبيبة بيروت، بأن تستمرهذه المسيرة، ولا سيما حيال تنظيم مؤتمراته ومعارضه وورش أعماله إنطلاقاً من بيروت وإلى الدول العربية وحتى البلدان الأوروبية والأميركية، متسلّحاً بمناقبيته العالية، وإيمانه بإصرار، والعمل في آن واحد، على إتباع المصارف العربية أعلى المعايير العالمية والتي تضعها في أرفع المحافل الدولية.

الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن

صندوق النقد الدولي يتوقع أن يصل حجم الدين العالمي إلى 93 % من الناتج المحلي العالمي في حلول نهاية العام 2024

إجتماعات خارج مقر صندوق النقد الدولي خلال اليوم الأول من اجتماعات الخريف السنوية في واشنطن

إنعقدت أعمال الإجتماعات السنوية لصندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين في العاصمة الأميركية في واشنطن، بمشاركة نخبة من عالم الإقتصاد والمال من القطاعين العام والخاص، إلى جانب ممثلين للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وشكلت هذه الإجتماعات، التي إنعقدت في ظروف إقتصادية إتسمت بالتحدّيات وعدم اليقين، إطاراً لمناقشة القضايا المتعلقة بالتضخُّم والديون والثورة التكنولوجية، فضلاً عن التغيُّرات المناخية.

كذلك جاءت هذه الإجتماعات، وسط حالة من الضبابية حيال الإقتصاد العالمي، حيث تخيّم الإضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوروبا وتباطؤ الإقتصاد الصيني والمحاذير من نتائج الانتخابات الأميركية على أجندة المشاركين في هذه الإجتماعات، في حضور أكثر من 10 آلاف مشارك من وزارات المالية والبنوك المركزية ومنظمات المجتمع المدني والذين إلتقوا في واشنطن لبحث الجهود الدولية الخاصة بتعزيز النمو والتعامل مع مختلف الأزمات.

وقد قام صندوق النقد الدولي بتحديث توقعاته حيال النمو العالمي، وقد إستبقت مديرة صندوق النقد كريستالينا غورغيفا ذلك بالإشارة إلى هذه التوقعات، والتي قد تكون متواضعة، ولا سيما على المدى المتوسط مع توقعات أكثر قتامة على المدى البعيد.

وبالمناسبة، توقع صندوق النقد الدولي أن يصل حجم الدين العالمي إلى 93 % من الناتج المحلي العالمي في حلول نهاية العام 2024.

غورغيفا: نمو باهت

المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيفا

وفي كلمة، عشية إنعقاد المؤتمر، أكدت كريستالينا غورغيفا، «أن التعاون الدولي وتعزيز الثقة يشكلان السبيل الوحيد من أجل منع المزيد من التصدُّع في بنيان الإقتصاد العالمي». وأعربت غورغيفا عن الأسف «لكوننا نعيش في عالم متشرذم، تنعدم فيه الثقة، وبات فيه الأمن القومي على رأس إهتمامات العديد من البلدان»، داعية الدول الأعضاء إلى العمل معاً «في هذه الأوقات المضطربة».

وأشارت غورغيفا، إلى توقعات باهتة، قائلة: «إن العالم، الذي يعاني إرتفاع الديون، يتجه نحو نمو بطيء في الأمد المتوسط»، وأشارت إلى «مستقبل صعب». ومع ذلك، فإنها قالت إنها «ليست متشائمة للغاية» حيال التوقعات، بالنظر إلى جيوب المرونة، خصوصاً في الولايات المتحدة والهند، اللتان تعوّضان الضعف المستمر في الصين وأوروبا.

تخلُّف عن سداد الديون

وفي حين أن حالات التخلُّف عن سداد الديون بين البلدان الفقيرة ربما بلغت ذروتها، فإن المشاركين ناقشوا في الإجتماعات السنوية المشكلة المتنامية المتمثلة في ندرة السيولة، التي تُجبر بعض الأسواق الناشئة المثقلة بتكاليف خدمة الديون المرتفعة على تأخير إستثمارات التنمية مع انكماش المساعدات الخارجية. ورغم جدار القلق، فقد ركز مسؤولو البنك وصندوق النقد الدوليين على العمل الجاري في الإجتماعات، التي تزامنت مع الذكرى الـ 80 لتأسيس المؤسستين في العام 1944 في غابات «بريتون وودز»، في نيو هامبشاير، الولايات المتحدة الأميركية.

بانغا

رئيس البنك الدولي أجاي بانغا

وبالنسبة إلى رئيس البنك الدولي، أجاي بانغا، فإن هذا يعني إيجاد السبل لتسريع الإستعدادات للمشروعات لإستخدام القدرة الموسعة للبنك على الإقراض وصقل بطاقة أداء جديدة تهدف إلى تحسين نتائج التنمية. وقال بانغا: «إن العالم هو العالم الآن، وبدلاً من إستخدام الإجتماعات لمراجعة ما يبدو أننا نعرفه بالفعل، وهو الإعجاب بالمشكلة، أود أن أستغل الإجتماعات السنوية لتنفيذ شيء ما حيال ما يُمكننا فعله بصفتنا مؤسسات».

أجندة الحدث

وتضمّنت أجندة هذا الحدث عدداً من الإجتماعات والموائد المستديرة، حيث تناولت جملة من القضايا المتعلقة بسبل مواجهة آثار الأزمات، وأهمية إعادة بناء الفضاء السياسي، والحفاظ على التكامل من أجل تحفيز التبادلات والتعاون الفعّال.

كما ناقشت الإجتماعات، ديناميات الإقتصاد الغذائي والتنمية المستدامة والأسواق المالية العالمية. وشكلت هذه الإجتماعات، مناسبة لتقديم عدد من التقارير حول الوضع الراهن وآفاق الإقتصاد العالمي. علماً أن الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين تنعقد لسنتين متتاليتين في واشنطن، وفي أحد البلدان الأعضاء في السنة الثالثة. وفي العام 2023، إستضافت مراكش (المملكة المغربية) هذا الحدث البارز، الذي إلتأم خلاله حوالي 14 ألف مشارك مثّلوا 189 وفداً، من بينهم وزراء للمالية والتنمية، وكبار مسؤولي هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين، ومحافظو بنوك مركزية، وبرلمانيون، ومسؤولون من القطاع الخاص، فضلاً عن ممثلي منظمات المجتمع المدني وجامعيين.

محافظ «المركزي اليمني» أحمد غالب يلتقي بعثة «الفيدرالي» وفريق الخزانة الأميركية

على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، خريف 2024، في واشنطن، إلتقى محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب، في العاصمة الأميركية واشنطن، بعثة البنك الفيدرالي الأميركي المشاركة في هذه الإجتماعات.

وجرى خلال اللقاء، عرض جوانب العلاقة القائمة بين الجانبين، وسبل تعزيزها خلال المرحلة المقبلة، وبالتحديد الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الفيدرالي الأميركي للبنك المركزي اليمني، والمساعدة في بناء قدرات موظفيه في مختلف الوظائف بما يُمكنه من ممارسة مهامه بمهنية عالية وخدمة الجهاز المصرفي اليمني.

كما التقى المحافظ غالب في اجتماع آخر بفريق الخزانة الأميركية، في حضور وكيل قطاع الرقابة على البنوك ووكيل قطاع العمليات المصرفية الخارجية، وجرى خلال اللقاء مناقشة

التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وترقية عمل القطاع المصرفي وتعزيز قدرات البنك المركزي اليمني في الرقابة والإشراف على البنوك بما يُمكّن البنك المركزي والقطاع المصرفي من الوفاء بالتزامات الجمهورية اليمنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويسهل وصول القطاع المصرفي اليمني الى النظام المالي العالمي.

وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني أمين سلام شارك في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء المؤسسات المالية الإقليمية في الشرق الأوسط مع المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي في واشنطن

وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني أمين سلام

شارك وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني أمين سلام، في إجتماع رفيع المستوى لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء المؤسسات المالية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان مع المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيفا وفريق الإدارة، وذلك من ضمن الإجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2024، في واشنطن.

وقد خُصّص هذا الاجتماع لمناقشة رؤى وأفكار الوزراء ومحافظي المصارف المركزية لصندوق المستقبل والإصلاحات التي يعتقدون أنها مرغوبة بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، لضمان بقاء الصندوق ملائماً لهدفه، وقادراً على تلبية الحاجات المتطوّرة لأعضائه العالميين ومواصلة تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية في مهامها الرئيسية الثلاث: تقديم المشورة في مجال السياسات الاقتصادية، والإقراض، وتنمية القدرات.

وتبعاً لمهام الصندوق هذه، قدم الوزير سلام، خلال هذا الإجتماع، رؤيته لكيفية تعامل لبنان مع صندوق النقد الدولي وإمكانات الدولة اللبنانية المحدودة أصلاً، والتي لم تتعاف من الأحداث السابقة الى الضغوط الراهنة جرّاء العدوان الإسرائيلي والمستجدات الضاغطة، مع إنتقال أعداد كبيرة من اللبنانيين من المناطق التي تتعرّض للقصف الإسرائيلي الى مناطق أكثر أمناً، إضافة إلى أزمة اللاجئين السوريين المستمرة في لبنان.

كما قدّم سلام إلى المجتمعين شرحاً مفصلاً عن الدمار والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والزراعية والتجارية في الجنوب والبقاع والمناطق التي تعرّضت للقصف في لبنان، إلى جانب تراجع القطاع السياحي وإرتفاع المخاطر المرتبطة بهذا العدوان وآثاره السلبية على الأمن الغذائي مع تهديد بقصف المرافق العامة، كما سلبية التوقعات الإقتصادية، لا سيما تأثير هذا العدوان على الناتج القومي والوضع الإجتماعي وسبل التعاون في وضع إستراتيجية وخطط إغاثية فورية، وبرامج عمل إنقاذية وتطويرية لما بعد العدوان.

سلام: حجم الخسائر الإقتصادية قارب 20 مليار دولار

من جهة أخرى، قال وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني، أمين سلام: «إن حجم الخسائر الإقتصادية الضخمة التي لحقت بلبنان خلال الحرب وصل حسب تقييم بعض المؤسسات الخاصة إلى 20 مليار دولار»، وعدّ سلام في حديث صحفي على هامش إجتماعاته مع صندوق النقد الدولي في واشنطن، «أن هذا المبلغ هو مجموع دمار البنى التحتية والتأثيرات السلبية على الإقتصاد والخسائر»، مشيراً إلى «أن الدولة اللبنانية تقوم بمجهود كبير لتقدير حجم الخسارة بشكل رسمي، لكن رقم العشرين ملياراً ليس بعيداً عن الحقيقة».

وشرح الوزير سلام الخسائر الإقتصادية التي يتغيّر حجمها «بين ليلة وضحاها» قائلاً: «هناك الخسائر المباشرة على الإقتصاد، أي ضرب قطاعات أساسية في لبنان، منها السياحة والزراعة وقطاع الخدمات، والخسائر غير المباشرة التي تشكل لي بصفتي وزير إقتصاد اليوم هاجساً وخوفاً؛ لأنها خطرة على المديين المتوسط والطويل؛ فهي تؤثر على الناتج المحلي بشكل خطير جداً، وعلى إرتفاع نسبة البطالة التي كانت قبل الحرب 50 %، وآسف في الوقت الحالي، إننا نتحدث عن أكثر من 70 % من نسبة البطالة، وهذا رقم كارثي على أي وطن وعلى أي دولة، ونتكلم عن توقعات النمو، وهو غير موجود راهناً».

وتحدث سلام عن الدمار الهائل الذي لحق بقرى ومدن في الجنوب والبقاع، مشيراً إلى أنه حسب المعلومات التي تصل للحكومة اللبنانية «هناك أكثر من 4 آلاف مبنى مهدّم، ومليون ومئتا ألف شخص مشرّد في مراكز الإيواء وعلى الطرق، منهم 400 إلى 500 ألف من القوى العاملة في البلد في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات وغيرها».

مساعدات دولية

وأشار سلام إلى «أن الولايات المتحدة تعهّدت بمبلغ 154 مليون دولار من دعم مباشر لمسألة النازحين مخصص لمشروع الطوارئ الذي تعمل عليه الوزارة لإيواء النازحين»، واصفاً أزمة النازحين بأنها كارثة الكوارث، مضيفاً: «إن بلداً في حجم لبنان شهد نزوحاً لأكثر من مليون شخص في فترة 10 أيام، ولا يُمكن لأي بلد في العالم تحمُّل هذا، خصوصاً في بلد منهك إقتصادياً، وهناك دعم دولي للمساعدة في التطرُّق لهذه الأزمة، فأميركا إلى جانب الدول العربية هي من أكبر الدول التي قدمت هذا الدعم، أما أوروبا وفي كل دولها فهي لم تقدم هذا الرقم».

في كلمتها ضمن لقاء وزراء المالية العرب مع مدير عام صندوق النقد الدولي في واشنطن

نورة الفصام: الكويت تشهد حالياً حزمة إصلاحات إقتصادية كبيرة

وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الإقتصادية والإستثمار ووزيرة النفط بالوكالة – الكويت – نورة الفصام تتوسط الوفود المشاركة

شاركت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الإقتصادية والإستثمار ووزيرة النفط بالوكالة، الكويت نورة الفصام في لقاء وزراء المالية العرب، مع مدير عام صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيفا في واشنطن، خلال الإجتماعات السنوية للمؤسسات المالية الدولية لمجلس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تمّ التطرُّق الى أهمية تعزيز دور صندوق النقد في نقل الخبرات ودعم الدول الأعضاء لمواجهة التحدّيات العالمية الجديدة الجيوسياسية والإقتصادية.

كما تناول اللقاء أهمية وضع السياسات لإعادة بناء المؤسسات وتعزيز الرقمنة والحوكمة، بالإضافة إلى أهمية وضع البرامج الإصلاحية التي تُسهم في مواجهة الفقر والتغيُّر المناخي وغيرهما من القضايا ذات الإهتمام.

وفي كلمة لها خلال اللقاء، أعربت نورة الفصام، عن أسفها لما يحدث من توترات جيوسياسية في بعض البلدان العربية كفلسطين ولبنان واليمن وسوريا، مؤكدة تضامن الكويت مع هذه البلدان الصديقة، داعية الشعوب العربية والعالم أجمع والمؤسسات المالية الدولية الى العمل معاً لتحقيق الإستقرار والسلام في المنطقة العربية.

وأشادت الفصام بدور صندوق النقد الدولي في ترسيخ التعاون الدولي بين الدول الأعضاء، آملة في أن يكون للصندوق دور فاعل في المستقبل من خلال تبادل المعرفة وتمكين مراكز التدريب الخاصة في الصندوق، وأن الكويت تفخر بوجود مركز تدريبي لصندوق النقد الدولي لديها منذ 2011، وتأمل في زيادة فاعلية مثل تلك المراكز من خلال التدريب المهني والتعاون التقني بين الصندوق والدول الأعضاء.

وأشارت الفصام خلال كلمتها إلى «الحرص الذي توليه الكويت لتنويع إقتصادها من خلال رؤية العام 2035، وأن البلاد تشهد حالياً حزمة من الإصلاحات الإقتصادية الكبيرة، وأن الكويت ملتزمة الإستدامة الإجتماعية والبيئية والإقتصادية التي تتماشى مع أجندة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة 2030»، مؤكدة «أن التعاون الدولي أمر حاسم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة، وأن الكويت دائماً داعمة للشراكات الإقليمية والعالمية».

وأضافت الفصام «أن الكويت حريصة على معالجة التحدّيات الإقتصادية العالمية مثل تغيُّر المناخ والأمن الغذائي وغيرهما من القضايا الملحة العالمية جنباً إلى جنب، والمبادرات المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي والتي لها دور وتأثير حاسم في مواجهة تلك التحديات، مؤكدة أهمية العمل الدولي التعاوني وأهمية تعزيز الشراكات الدولية نحو عالم أكثر إزدهاراً».

وختمت الفصّام كلمتها قائلة: «كون الكويت عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، فإننا نأمل في أن نكون قدوة من خلال التعاون والإبتكار والتفاني من أجل الرفاهية العالمية، والمساهمة في مستقبل وعالم أكثر إزدهاراً».

الوزيرة نورة الفصام ممثلةً دولة الكويت

من جهة أخرى، التقت نورة الفصام مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي د.جهاد أزعور، وكان بحث في سبل تعزيز التعاون الفني بين وزارة المالية وصندوق النقد الدولي في مجال إصلاح المالية العامة، في حضور محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون، ونائب مدير دائرة الشرق الأوسط زين زيدان. كما التقت الفصام نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة البنك الدولي عثمان ديون.

سفيرة الكويت في واشنطن الشيخة الزين الصباح وعصام الصقر نائب رئيس مجلس الإدارة – الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني مع قيادات البنوك الكويتية

صندوق النقد الدولي: 8 مليارات دولار برنامج التمويل مع مصر والحماية الإجتماعية أولوية

مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي د. جهاد أزعور

قال د. جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي: «إن برنامج التمويل مع مصر شهد قبل شهور زيادة التمويل من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات، وهو حجم تمويل مناسب لظروف ومؤشرات الإقتصاد الكلي»، مؤكداً «أن مصر تلقت نحو 35 مليار دولار إستثمارات من دولة الإمارات العربية المتحدة وهي صفقة مهمة لدعم الإقتصاد»، مشيراً خلال مؤتمر صحفي عقده في العاصمة الأميركية واشنطن، إلى «أهمية برنامج الحماية الإجتماعية في دعم الفئات الإجتماعية الأكثر إحتياجاً وهي أولوية في إطار برنامج التمويل من صندوق النقد الدولي».

من جهة أخرى، أعلن د. جهاد أزعور، «أن الصراع في لبنان والشرق الأوسط عموماً زاد من حالة عدم اليقين، وأن أهم ما يحتاجه إقتصاد المنطقة هو الإستقرار».

وأضاف د. أزعور خلال عرض تقرير آفاق الإقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، أن «نمو الإقتصاد في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مرشح للإرتفاع».

وقال د. أزعور: «مما لا شك فيه أن دول الخليج قد تمكّنت من التكيُّف مع مختلف الصدمات، بدءاً من جائحة كورونا وصولاً إلى الأزمات المتعددة، حيث إستطاعت دول مجلس التعاون الخليجي الحفاظ على مستوى نمو مقبول»، متوقعاً «أن تحقق السعودية نمواً بنسبة 4.6 % بسبب التقدم الذي يتم إحرازه على صعيد تنويع الإقتصاد، وفي توسع الأنشطة غير النفطية»، مشيراً إلى «أن الإصلاحات السعودية ضمن «رؤية 2030» أسهمت في حماية الإقتصاد رغم التراجع النفطي».

وقال د. أزعور «إن المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، ستقوم بزيارة مصر لتقييم مدى فعّالية برامج الحماية الإجتماعية في مصر»، مشدّداً على أنه «من المهم لمصر الحفاظ على مرونة سعر الصرف».

وأضاف د. أزعور «أن التوترات الجيوسياسية والصراعات قد أثّرت سلباً على الإقتصاد المصري، وبشكل خاص على إيرادات قناة السويس»، مؤكداً «أن الركيزة الأساسية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي تتمثل في الحفاظ على الإستقرار المالي وحماية الإقتصاد من الصدمات الخارجية»، مشيراً إلى «أن معدل النمو المتوقع للإقتصاد المصري في نهاية العام المالي الحالي يبلغ نحو 4 %».

وأشار د. أزعور إلى «توقعات بإنخفاض ملحوظ في معدّلات التضخُّم خلال الفترة المقبلة»، وقال: «إن برنامج صندوق النقد الدولي مع مصر تم تصميمه للتعامل مع الظروف الصعبة لكن نضع في الإعتبار التغيُّرات في الشرق الأوسط»، لافتاً إلى «أن الحرب في غزة قد أثرت على الإقتصاد الأردني لكن المملكة حافظت على النمو».

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM 19888
Phone

www.banquemisr.com

معالي وزير المالية السعودي محمد الجدعان:
على صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة للتعامل مع التحدّيات التي تواجه الدول المتضرّرة من الصراعات

معالي وزير المالية السعودي محمد الجدعان مشاركاً في إجتماع الطاولة المستديرة الوزارية لـ «العملية 21 لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية»

شدّد معالي وزير المالية السعودي محمد الجدعان على «ضرورة أن يقدم صندوق النقد الدولي مساعدة مخصّصة وشاملة للتعامل مع التحدّيات التي تُواجه الدول المتضرّرة من الصراعات»، وذلك خلال إجتماع محافظي الصندوق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مع المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا، على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وترأس معاليه وفد المملكة المشارك في الإجتماعات السنوية، والإجتماع الرابع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، التي عُقدت في العاصمة الأميركية.

والتقى الوزير الجدعان وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، وعرضا سبل تعزيز التعاون الإقتصادي والمالي بين البلدين.

وخلال إجتماع الطاولة المستديرة الوزارية لـ «العملية 21 لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية»، أكد الوزير الجدعان «أن التخطيط الممنهج والإصلاحات المستمرة هما أساس النمو الإقتصادي المستدام».
والتقى الوزير الجدعان برفقة وزير الإقتصاد والتخطيط السعودي فيصل بن فاضل الإبراهيم، رئيس مجلس إدارة مجموعة «بي إن بي باريبا» المصرفية جان لومبير، والرئيس العالمي لتغطية المؤسسات الرسمية لوران ليفيك، ورئيس أسواق رأس مال الدين ألكسيس تافين؛ حيث جرت مناقشة فرص الإستثمار.
والتقى الجدعان أيضاً، برفقة محافظ البنك المركزي السعودي أيمن بن محمد السياري، الرئيس العالمي للتصنيفات السيادية ومؤسسات الإقراض متعدّدة الأطراف، روبرتو سيفون، والمدير العام للوكالة فرانك جيل، وتم خلال الإجتماع عرض جهود السعودية في التنويع الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.
وبحث الوزير الجدعان مع الرئيس العالمي للتصنيفات السيادية لدى وكالة التصنيف الائتماني «فيتش» جيمس لونجسدون، والمدير العام للوكالة جان فريدريش، في الإصلاحات التي تشهدها المملكة ومساهمتها في تحقيق النمو.

وخلال لقاء الجدعان، الذي حضره وزير الإقتصاد والتخطيط السعودي، مع الرئيسة العالمية للتمويل العام والمشاريع والبنية التحتية من وكالة التصنيف الائتماني «موديز»، آن فان براغ، والرئيسة العالمية للمخاطر السيادية وشبه السيادية، ماري ديرون، تمت مناقشة التطورات الإقتصادية في المملكة في ظل «رؤية 2030».

إجتماع الوزير محمد الجدعان والمحافظ أيمن السياري
مع مسؤولي «فيتش»

معالي الوزير الجدعان ووزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين

إجتماع محافظي صندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

محافظ المركزي السعودي أيمن بن محمد السياري ومحافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون
يتوسطان عدداً من قيادات البنوك المركزية

والي بنك المغرب المركزي عبد اللطيف الجواهري:
الوقت غير مناسب حالياً للقيام بخطوة جديدة في إصلاح سعر صرف الدرهم بفك الإرتباط بعملتي اليورو والدولار

قال عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب المركزي، على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن: «إن أكثر من 80 % من الشركات في المغرب صغيرة جداً، وهي لا تعرف حتى آليات التغطية ضد مخاطر الصرف»، موضحاً «أن هذا الأمر جعل «المركزي» يتريّث في إتخاذ أي خطوة مقبلة رغم إلحاح صندوق النقد الدولي».

وكانت المملكة بدأت تحرير سعر صرف عملتها في العام 2018 بإعتماد نطاق تقلُّب بنسبة 2.5 % صعوداً وهبوطاً عوضاً عن 0.3 % كما في السابق. وفي العام 2020، جرى توسيع هذا النطاق إلى حدود 5 % مع الإستمرار في ربط الدرهم بسلّة عملات تضم اليورو بنسبة 60 % والدولار بنسبة 40 %، فيما الخطوة المقبلة تقوم على فك الإرتباط بالسلة.

إصلاح ليس بالهيّن

يعني فك إرتباط الدرهم بسلّة العملات، خضوعها لسياسة العرض والطلب، وقال الجواهري: «في حال قمنا بذلك سنكون مضطرّين لتعديل سعر الفائدة الرئيسي مرتين إلى 3 مرات في العام»، مضيفاً: «تقنياً، نحن مستعدّون لهذه المرحلة، لكن الفاعلين الإقتصاديين ليسوا مستعدّين، وخصوصاً الشركات الصغيرة جداً. هذا ليس إصلاحاً هيّناً، لأن قيمة الدرهم المغربي أمام العملات الأجنبية سيتم المساس به، وهذا إصلاح كبير سيكون له تأثير، وسيتحمّل «المركزي» مسؤولية كبرى وسيجعل مصداقيته على المحك».

وقد يتخذ «المركزي» الخطوة المقبلة لإصلاح عملته في العام 2026 بحسب ما كشفه الجواهري في مقابلة صحافية، ذاكراً أنه «سيتم تقليل إرتباط الدرهم بسلّة العملات الحالية التي تضم اليورو والدولار».

وكان «المركزي» قد خفّض سعر الفائدة الرئيسي في يونيو/ حزيران 2024 من 3 % إلى 2.75 %، وفي سبتمبر/ أيلول 2024 أبقى على الفائدة من دون تغيير، بينما كانت الأسواق تترقب خفضاً جديداً في ظل تباطؤ وتيرة معدل التضخُّم، حيث سجل معدّله العام مؤخراً 0.8 % على أساس سنوي.

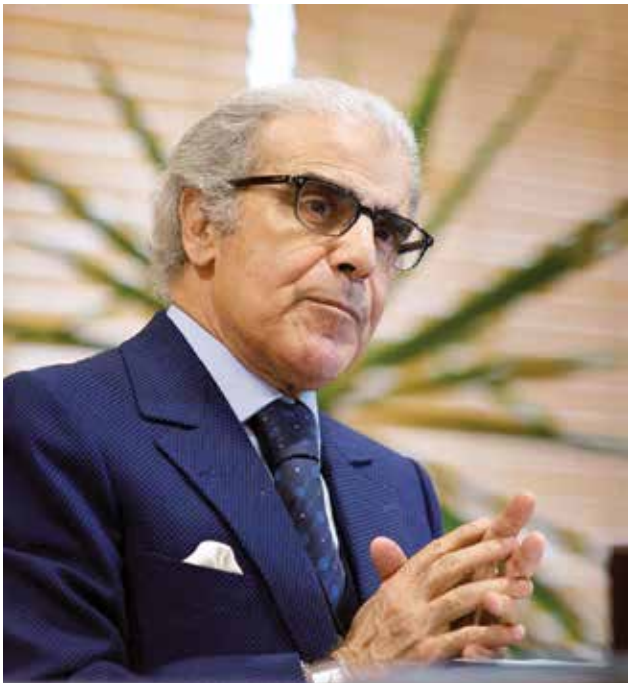

عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب المركزي

وبحسب الجواهري، «إن قرار الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير، الهدف منه السماح بتمرير قرار الخفض إلى السوق، والإطلاع على مضامين مشروع موازنة العام 2025 قيد المناقشة في البرلمان للإطّلاع على تصوُّر الحكومة حيال الإستمرار في دعم المواد الأساسية من عدمها».

تضخُّم 1.1 % في العام 2024

في آخر توقعات «المركزي» حول التضخُّم، يُرتقب أن يُسجّل معدّله السنوي في العام 2024 نسبة 1.3 %، و2.5 % في العام المقبل (2025)، بعدما بلغت مستويات كبيرة بنحو 6.6 % و6.1 % خلال العامين الماضيين (2023 و2022) تواليا.

ويأخذ «المركزي المغربي» أيضاً في الإعتبار في سياسته النقدية، إستمرار عدم اليقين عالمياً، حيث قال الجواهري: «سنأخذ الوقت الكافي لنرى تطوُّرات عدم اليقين هناك المرتبطة بعوامل خارجية».

في سياق الإجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين 2024 في واشنطن

مشاركة مصرفية عربية رفيعة المستوى
ناقشت تحدّيات الصناعة المصرفية العالمية

شاركت وفود مصرفية ومالية عربية رفيعة المستوى في إجتماعات الخريف السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين لعام 2024 في واشنطن، متناولة التحدّيات الإقتصادية والمالية التي تواجه الصناعة المصرفية العالمية، بالإضافة إلى مسائل تتعلق بالدين العام، والإستدامة المالية، والنمو الإقتصادي، والتغيُّر المناخي، وقضايا التجارة الدولية، وتأثير التوترات الجيوسياسية على المشهد الإقتصادي العالمي.

وضمّت الإجتماعات السنوية لمجلسي محافظي صندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين، محافظي البنوك المركزية، ووزراء المالية والتنمية، وبرلمانيين، وكبار المسؤولين من القطاع الخاص، وممثلي منظمات المجتمع المدني والأكاديميين، حيث تمت مناقشة القضايا موضع الإهتمام العالمي، كما عُقدت ندوات وجلسات إعلامية إقليمية ومؤتمرات صحافية والكثير من الفعّاليات الأخرى التي ركزت على الإقتصاد العالمي والتنمية الدولية والنظام المالي العالمي.

حفل إستقبال إتحاد مصارف الكويت بمشاركة «الكويت الوطني»

شارك بنك الكويت الوطني في حفل الإستقبال الذي أقامه إتحاد مصارف الكويت في العاصمة الأميركية واشنطن، برعاية محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون، في حضور وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الإقتصادية والإستثمار ووزيرة النفط بالوكالة نورة الفصام، إضافة إلى محافظي البنوك المركزية في الدول العربية، ورؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية. وشهد حفل الإستقبال لقاءات للمصرفيين الكويتيين مع نظرائهم العرب والأجانب لنقاش آخر المستجدات المالية والمصرفية، كما تم بحث فرص تبادل الخبرات ومناقشة سبل التعاون في مجالي التمويل والإستثمار.

وضمّ وفد «الكويت الوطني» الذي ترأسه نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر، كلاً من الرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة عمر بوحديبة، ورئيس قطاع المؤسسات المالية ناصيف شهاب، ومدير عام بنك الكويت الوطني – نيويورك راني سلوانس.

وناقشت الإجتماعات السنوية التي شارك فيها وفد البنك، أبرز التحدّيات الإقتصادية والمالية، بالإضافة إلى موضوعات قضايا الدين العام، والإستدامة المالية، والنمو الإقتصادي، ووتيرة التمويل المناخي، إضافة إلى مناقشة قضايا التجارة الدولية.

وأجرى وفد «الكويت الوطني» العديد من اللقاءات الثنائية الجانبية مع كبار المسؤولين الدوليين المشاركين في الإجتماعات، والتي تم خلالها تسليط الضوء على أبرز التحدّيات التي تشهدها الصناعة المصرفية والمالية مؤخراً في العالم.

وشارك وفد «الكويتي الوطني» في إجتماعات معهد التمويل الدولي (IIF) والتي ناقشت موضوعات عدّة، بينها التحدّيات العالمية في ظل بدء الفيدرالي الأميركي دورة تخفيض أسعار الفائدة، والإضطرابات في الأسواق المالية، كذلك التوترات الجيوسياسية العالمية، وكيف يُمكن للصناعة المصرفية أن تكون أكثر مرونة وكمحرّك للنمو المستدام وواسع النطاق.

الوزيرة نورة الفصام مع د. جهاد أزعور

مـــصـــرف الـتـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

مصـرف التنمـــيـة الدولـــــي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد و الشركات.

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافةً إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها الـ(10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

- حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق
- حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).
- منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intellegence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-)عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020
- فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج
- اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

حفل إستقبال البنوك الإماراتية

نظمت وزارة المالية بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وسفارة دولة الإمارات في واشنطن، على هامش الإجتماعات السنوية، حفل إستقبال البنوك الإماراتية، والذي يُعتبر مناسبة مهمة لتعزيز التواصل والتفاعل مع الوفود المشاركة وكبار المسؤولين من المؤسسات المالية والبنوك العالمية، مما يُبرز الدور الريادي للقطاع المالي الإماراتي على الساحة الدولية.

الوفد الإماراتي الرفيع المستوى في واشنطن

وزارة المالية شاركت في حفل الإستقبال المشترك للبنوك القطرية

شاركت وزارة المالية في حفل الإستقبال المشترك للبنوك القطرية، الذي أقامه مصرف قطر المركزي، وذلك على هامش الإجتماعات السنوية، في حضور علي بن أحمد الكواري وزير المالية، والشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي، والشيخ مشعل بن حمد آل ثاني سفير دولة قطر لدى الولايات المتحدة.

وشارك في الحفل أيضاً رؤساء مجالس إدارات، ومدراء تنفيذيون يمثلون مركز قطر للمال والبنوك القطرية المشاركة، بالإضافة إلى عدد من كبار المصرفيين ورؤساء وأعضاء مجالس إدارات البنوك الدولية وصانعي القرار الدوليين، فضلاً عن مسؤولين رفيعي المستوى يُمثلون السلطات التشريعية من دول مختلفة، وممثلي المؤسسات الحكومية والمالية والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الولايات المتحدة.

وزارة المالية تشارك في حفل الاستقبال المشترك للبنوك القطرية في واشنطن

حفل إستقبال لجمعية مصارف البحرين

من اليسار الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والإقتصاد الوطني – البحرين مع وفد بلاده

شاركت جمعية مصارف البحرين في حفل الإستقبال الذي نظمته على هامش الإجتماعات السنوية، وكانت فرصة لإبراز مكانة مملكة البحرين الرائدة في المجال المالي والمصرفي، وتوطيد علاقات التعاون مع المؤسسات المالية العالمية، وعرض ما وصلت إليه المملكة من إنجازات وتطور في القطاع المالي والمصرفي.

وأكد الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني «الدور البارز الذي يضطلع به القطاع المالي والمصرفي من خلال إسهاماته الفاعلة في الدفع بعجلة النمو الإقتصادي بإعتباره ركيزة أساسية لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية»، مشيراً إلى «ما تتميز به مملكة البحرين من مقوّمات وإمكانات متقدمة وجاذبة للإستثمار في هذا القطاع».

وشارك في الحفل كل من: السيدة نور بنت علي الخليف وزيرة التنمية المستدامة، وخالد حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي، وعدد من كبار المسؤولين في البنوك والمؤسسات المالية الدولية.

الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة
وزير المالية والاقتصاد الوطني – البحرين في واشنطن

إجتماعات الخريف السنوية 2024
هموم إقتصاديّة عالميّة ولبنان خارج التغطية

صندوق النقد الدولي يتوقع إنخفاض معدّلات التضخّم العالميّة
من 5.7 % في العام 2023 إلى 5.3 % في العام 2024 وصولاً إلى 3.5 % في العام 2025

شهدت العاصمة الأميركية واشنطن، خلال إجتماعات الخريف السنوية 2024، التي نظّمها صندوق النقد والبنك الدوليان، بمشاركة آلاف المسؤولين الذين يمثّلون مصارف مركزيّة ووزارات ماليّة ومنظمات المجتمع المدني، مناقشة أبرز التحدّيات التي تعصف في كبرى الإقتصادات العالميّة في الوقت الحالي: مخاطر الحروب التجاريّة، مآلات الصراعات الجيوسياسيّة في الشرق الأوسط وأوكرانيا، المخاوف المرتبطة بنتائج الإنتخابات الأميركيّة، إرتفاع معدّلات الديون السياديّة، هشاشة أُطر التعاون الإقتصادي العابر للحدود وغيرها.

علماً أن التقارير التي جرى عرضها خلال الإجتماعات، عكست «صمود» الإقتصاد العالمي حتّى اللحظة أمام كل هذه المخاطر، لكنّها عكست أيضاً هموم الحاضرين وتوجّسهم من حالة «عدم اليقين الشديد» الراهنة.

والملفت، أن فصول العالم تتقلّب إلّا في لبنان، في حكم الأزمة الماليّة التي جعلت هذا البلد معزولاً عن كل تقلّبات وتحوّلات الإقتصاد العالمي، فلبنان المأزوم لم يكن معنياً في كل النقاشات الدائرة حول أسعار الفوائد وتدفّق الرساميل والإستثمارات. علماً أن خروج لبنان عن التغطية كلياً، جاء بعدما إمتنع صندوق النقد الدولي عن إعطاء أي تقدير لنسبة النمو المتوقّعة لهذا البلد في العام 2024، في ظل الحرب الدائرة، وأمام توالي الخسائر التي تتراكم مع مرور كل يوم، إذ لم يعد هناك ما يسمح بتقديم توقّع من هذا النوع.

التفاؤل بإنخفاض التضخّم العالمي

كان تقرير «آفاق الإقتصاد العالمي» لصندوق النقد الدولي، أبرز ما جرى الإفصاح عنه على هامش تلك الإجتماعات، لتقديم معطيات يُمكن في ضوئها البحث في التحدّيات القائمة راهناً. وتوقّع الصندوق أن تنخفض معدّلات التضخّم العالميّة من نسبة 5.7 % في العام 2023 إلى 5.3 % في العام 2024، وصولًا إلى 3.5 % في العام 2025. علماً أنه كان هناك ما يدعو الحاضرين للتفاؤل بقرب إنتهاء عاصفة التضخّم التي ضربت الأسواق العالميّة منذ العام 2021، والتي بلغت ذروتها في العام 2022 بنسبة ناهزت الـ 8.8 %.

الإقتصاد العالمي يُظهر مرونة

مع انتهاء موجة التشديد النقدي، وبدء مرحلة خفض الفوائد، يكون الإقتصاد العالمي قد تجاوز أبرز التحدّيات التي واجهته خلال السنوات الماضية، غير أن تقرير الصندوق يشير كذلك إلى نوعيّة التحدّيات التي تراكمت وتقاطعت خلال السنوات نفسها: من تفشّي الجائحة، إلى الأحداث المناخيّة المتطرّفة، وأزمات الطاقة والغذاء، بالإضافة إلى إضطرابات سلاسل التوريد الناتجة عن الصراعات الجيوسياسيّة. وتوقع التقرير للعام الجاري 2024، أن يسجل النمو الإقتصادي نسبة 2.8 % في الولايات المتحدة، و0.8 % في منطقة اليورو، و1.1 % في المملكة المتحدة، و0.3 % في اليابان، و4.2 % في الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية.

لا توقّعات للبنان

محلياً، قدّر صندوق النقد الدولي إنكماش الإقتصاد اللبناني بنسبة 0.7 % في العام 2023، بعد معدّلات نمو بلغت 1.0 % في العام 2022، و2.0 % في العام 2021، وإنكماش حاد بنسبة 24.6 % في العام 2020. غير أنّ الصندوق لم يقدّم أي تقديرات للنمو بعد العام 2023، بما في ذلك العام 2024 الراهن، بسبب «الدرجة العالية من عدم اليقين»، التي تحيط بآفاق الإقتصاد اللبناني. وبهذا المعنى، رأى الصندوق أن تطوّر الأوضاع الأمنيّة بات يشكّل تحدياً كبيراً، بما يحول دون تقديم أي توقّعات حيال مستوى الناتج المحلّي في نهاية العام الحالي.

د. أزعور: دمار كبير في البنية التحتية

مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي جهاد أزعور، برّر صعوبة توقّع المنحنى الذي سيأخذه الإقتصاد اللبناني بالإشارة إلى وجود دمار كبير في البنية التحتيّة، وأضرار كبيرة جداً لحقت بالمناطق الزراعيّة جنوب البلاد، بالإضافة إلى تعطّل النشاط الإقتصادي، معتبراً «أنّ الواقع الراهن يفرض دعوة المجتمع الدولي وأصدقاء لبنان إلى تقديم هبات، لتمكين البلاد من تجاوز الأضرار المباشرة للحرب».

في النتيجة، غاب لبنان عن أي مناقشات جديّة، تتصل بأزمته الماليّة أو مستقبل البلاد الإقتصادي، كما غابت الدولة نفسها عن التعامل مع المناقشات المتعلّقة بأثر التحوّلات الإقتصاديّة العالميّة. علماً أن هذا الغياب كان مفهوماً هذه المرّة، في حكم الحرب التي أرخت بظلالها على المشهد في لبنان، والتي طغت على أي إهتمام رسمي أو شعبي آخر. لكنّ عزلة لبنان الإقتصاديّة عن العالم، لم تبدأ مع هذه الحرب كما هو معلوم، بل بدأت أساساً بالأزمة الماليّة المستمرّة منذ أواخر العام 2019، والتي عطبت النظام المالي المحلّي لأكثر من خمس سنوات.

مسار العالم الجديد عقب قمّة «البريكس» وقمّة «الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي»

بقلم الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

يُتوقع أن ينشأ نظام عالمي جديد عقب قمة البريكس وقمة الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي التي تم عقدهما مؤخراً خلال العام 2024، وتعكس هذه القمم إتجاهاً متزايداً نحو نظام عالمي أكثر شمولاً ومتعدّد الأقطاب، حيث تلعب الأسواق الناشئة والبلدان النامية دوراً أكثر أهمية في الحوكمة العالمية.

إن توسع مجموعة البريكس وتوطيد العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي يعززان تحوُّل مراكز القوى العالمية ويجعلها أكثر توازناً، مع إكتساب الأسواق الناشئة والبلدان النامية نفوذاً أكبر.

وقد دعت هذه القمم الى دعم أمن الطاقة والتعاون المشترك وتطوير مصادر الطاقة البديلة، وتناولت قضايا الأمن العالمي، حيث ركزت مجموعة البريكس على منع الصراعات وحل الأزمات بواسطة الحوار والدبلوماسية، بينما ركّزت قمة الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي على الأمن الإقليمي ودعم الجهود الإنسانية. دعت قمّة الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي إلى وقف فوري لإطلاق النار وإتاحة وصول الجهود الإنسانية الى مناطق الصراع، في حين أعربت مجموعة البريكس عن قلقها إزاء الأزمات الإنسانية وأكدت الحاجة إلى التعاون المتعدّد الأطراف.

وقد أدى توسع مجموعة البريكس إلى تقارب مجموعة متنوعة من البلدان ذات الأنظمة السياسية والمصالح الاقتصادية المختلفة. ويمثل هذا التنوع فرصاً وتحديات للكتلة في سعيها إلى الحفاظ على الوحدة والتماسك الإستراتيجي، حيث تعكس الجغرافيا السياسية لمجموعة البريكس جهود الكتلة لإعادة تشكيل النظام العالمي وتعزيز نظام دولي أكثر شمولاً وعدالة.

وفي ظل النظام العالمي الجديد المتعدد الأقطاب وليد قمّة البريكس وقمّة الإتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي، يضع إتحاد المصارف العربية خارطة طريق جديدة للمصارف العربية للقيام بدور ريادي في ظل نظام مالي عالمي متعدّد الأقطاب وأكثر قدرة على الصمود، وذلك من خلال:

أولاً. تعزيز الإستقلال المالي وتقليل الإعتماد على الأنظمة المالية الغربية، بما في ذلك إستكشاف العملات البديلة وأنظمة الدفع المبتكرة.

ثانياً. التعاون في مبادرات أمن الطاقة، بما في ذلك مشاريع الطاقة المتجددة وتدابير كفاءة الطاقة لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

ثالثاً. القيام بدور ريادي في دعم الجهود الإنسانية، وخاصة في مناطق الصراع، من خلال تسهيل المساعدات المالية ومشاريع التنمية.

رابعاً. إعتماد ممارسات مالية مستدامة تتوافق مع المعايير العالمية للإستدامة البيئية والإجتماعية.

خامساً. تعزيز التعاون الإقليمي والعلاقات الإقتصادية والتجارية داخل المنطقة ومع دول مجموعة البريكس، ويشمل ذلك إستكشاف إتفاقيات تجارية وفرص إستثمارية جديدة.

سادساً. دعم مساعي التنويع الإقتصادي وتقليل الإعتماد على عائدات النفط.

سابعاً. دعم التحوُّل الرقمي المالي وإنشاء هيئة رقابية عليا لتطوير التكنولوجيا المالية ومنع تعرُّضها للكوارث الكبرى والهجمات السيبرانية والحربية.

آثار قمّة الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

لقد إنعقدت أول قمّة للإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 في بروكسل، وقد جمعت هذه القمّة قادة من الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي لمناقشة مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك التجارة والطاقة وتغيّر المناخ والأمن الإقليمي. وقد هدفت القمّة إلى تعزيز التعاون وبناء شراكة إستراتيجية من أجل السلام والإزدهار، وترأس القمّة رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، واعتُبرت خطوة مهمة نحو تعميق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

وقد ركّز البيان الختامي للقمّة على بناء شراكة إستراتيجية من أجل السلام والإزدهار، وتشمل النقاط الرئيسية في البيان التالي:

• التعاون التجاري والإقتصادي: أكد الطرفان إلتزامهما تعزيز الشراكات التجارية والإستثمارية، وقد ناقشا إمكانية إبرام إتفاقية تجارة حرة إقليمية بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، وإتفاقيات تجارة وإستثمار متخصصة.

• التعاون في مجال الطاقة: إلتزم الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي تكثيف تعاونهما في مجال أمن الطاقة، بما في ذلك كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة.

• الأمن الإقليمي: أكد القادة أهمية تعزيز الأمن العالمي والإقليمي، ومنع الصراعات، وحلّ الأزمات من خلال تعزيز الحوار والتنسيق.

• الجهود الإنسانية: دعت القمّة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة ولبنان، وشدّدت على ضرورة إتاحة الوصول الإنساني.

• التعاون المتعدّد الأطراف: سلّطت القمّة الضوء على الحاجة إلى العمل المشترك لمواجهة التحديات العالمية.

إن الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي يعدّان حالياً من بين أهم الكتل العالمية، نظراً إلى قدراتهما ومواردهما الهائلة، فهما معاً يشكلان قوة إقتصادية هائلة، حيث يمثلان أكثر من 20 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن منظور جيوستراتيجي، يُعد الإتحاد الأوروبي قوة دولية مهمة ومؤثرة على الصعيد العالمي، بالنظر إلى قدراته العسكرية الكبيرة ومستوى التطور التكنولوجي والإقتصادي لدوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، فضلاً عن عدد سكانه الكبير الذي يتجاوز 450 مليون شخص، مما يجعله ثالث أكبر كتلة في العالم. وتمكن هذه القدرات الاتحاد الأوروبي من لعب دور قيادي في معالجة التحدّيات الأمنية والعسكرية والسياسية والإقتصادية والمناخية التي تواجه العالم.

كما وتكتسب دول مجلس التعاون الخليجي أهمية دولية متزايدة، ليس فقط بسبب إمكاناتها الإقتصادية الكبيرة ومكانتها كمصدر رئيسي للوقود الأحفوري على مستوى العالم، بل وأيضاً بسبب دورها السياسي المتنامي على المستويين الإقليمي والدولي، حيث أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي لاعباً فاعلاً وشريكاً موثوقاً به لكافة القوى الدولية في مواجهة التحديات والأزمات العالمية الكبرى.

إن القمة الأوروبية الخليجية 2024 خطوة مهمة نحو تعميق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على السلام والإزدهار ومعالجة التحديات العالمية.

التحدّيات التي تواجه قمة الإتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي

إن قمة الإتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي واجهت بعض الإنتقادات منها:

– المعايير المزدوجة: في حين عاقبت دول الإتحاد الأوروبي روسيا مراراً وتكراراً بسبب إنتهاكات القانون الدولي في الصراع مع أوكرانيا، فإنها فشلت في تطبيق المعايير عينها في الحرب على غزة، وقد أدى ذلك إلى إتهامات بإتباع معايير مزدوجة في نهج الإتحاد الأوروبي تجاه الصراعات الدولية.

– أزمة الشرق الأوسط: إنعقدت القمّة في ظل تصعيد خطير للغاية في الشرق الأوسط، حيث تهيمن الصراعات في غزة ولبنان على جدول الأعمال. وفي حين دعا زعماء الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي إلى وقف فوري لإطلاق النار وتوفير الوصول الإنساني للمساعدات، إلاّ أن القمّة لم تذهب إلى حد كاف في معالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات.

– فعّالية التدابير: هناك مخاوف حيال فعّالية التدابير الإنسانية ومساعي السلام، وما إذا كان سيتم تنفيذها على أرض الواقع.

– التضارب الجيوسياسي: هناك تضاربات جيوسياسية بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً في ما يتعلق بحرب روسيا ضد أوكرانيا وقضايا الأمن الإقليمي على النطاق الواسع.

وتسلّط هذه الخلافات الضوء على التعقيدات والتحدّيات المرتبطة بتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي.

آثار قمّة البريكس 2024

إنعقدت القمة السادسة عشرة لمجموعة البريكس في مدينة قازان الروسية (ما بين 22 و24 أكتوبر/ تشرين الأول 2024)، تحت شعار «تعزيز التعددية من أجل التنمية والأمن العالميين العادلين». وقد جمعت القمة زعماء من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا (مجموعة البريكس) لمناقشة القضايا العالمية الرئيسية وتعزيز شراكاتها الإستراتيجية.

والنقاط الرئيسية من البيان الختامي لقمة البريكس 2024 تشمل:

– التعددية والقانون الدولي: أكد زعماء مجموعة البريكس إلتزامها بالتعدّدية وإحترام القانون الدولي، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.
– الأمن العالمي: أكدت القمة أهمية تعزيز الأمن العالمي والإقليمي، ومنع الصراعات، وحل الأزمات من خلال الحوار والدبلوماسية.

– التعاون الإقتصادي: سلّطت القمة الضوء على الحاجة إلى إصلاح البنية المالية الدولية لجعلها أكثر شمولاً وعدالة، ويشمل ذلك مبادرات مثل بورصة الحبوب لدول البريكس ونظام الدفع عبر الحدود لدول البريكس.

– الجهود الإنسانية: أعرب القادة عن قلقهم البالغ إزاء الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وجنوب لبنان، ودعوا إلى وقف فوري لإطلاق النار وإتاحة الوصول الإنساني.

–بريكس بلس: تضمّنت القمة حواراً حول الأسواق الناشئة والدول النامية من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط، تحت عنوان «البريكس والجنوب العالمي: بناء عالم أفضل معاً».

واعتُبرت القمة خطوة مهمة نحو تعميق الشراكة بين دول مجموعة البريكس وتعزيز نظام دولي أكثر شمولية وعدالة.

وقد كان لقمة البريكس 2024 العديد من التأثيرات المهمة على كل من الدول الأعضاء وعلى الصعيد العالمي:

• النفوذ الإقتصادي: مع إنضمام أعضاء جدد مثل مصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أصبحت مجموعة البريكس تمثل الآن ما يقرب من نصف سكان العالم، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويُعزز هذا التوسع من مكانة مجموعة البريكس كقوة موازنة للهيمنة الاقتصادية الغربية.

• أمن الطاقة: أكدت القمّة أهمية أمن الطاقة والتعاون بين الدول الأعضاء، ويشمل ذلك المبادرات الرامية إلى تطوير مصادر الطاقة البديلة والحدّ من الإعتماد على أسواق الطاقة الغربية.

• الإستقلال المالي: ناقشت بلدان مجموعة البريكس الحد من الإعتماد على الأنظمة المالية الغربية، مثل الدولار الأميركي وشبكة المدفوعات التابعة لجمعية الإتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT). ويشمل ذلك تعزيز إستخدام العملات الوطنية في المعاملات التجارية وتطوير مؤسسات مالية جديدة.

• الأمن العالمي: سلّطت القمة الضوء على الحاجة إلى الأمن العالمي والإقليمي، مع التركيز على منع الصراعات وحل الأزمات من خلال الحوار والدبلوماسية، ويشمل ذلك معالجة الأزمات الإنسانية في مناطق مثل غزة ولبنان.

• التعاون المتعدد الأطراف: أكدت مجموعة البريكس أهمية التعدُّدية والتعاون بين الأسواق الناشئة والبلدان النامية، ويشمل ذلك بناء مؤسسات وآليات جديدة لدعم التنمية والأمن العالميين.

وقد أظهرت قمة البريكس 2024 النفوذ المتزايد للمجموعة وإلتزامها تمكين نظام عالمي أكثر تعدُّداً للأقطاب وأكثر عدالة.

توسع البريكس

وقد شهدت قمة البريكس 2024 توسعاً كبيراً للمجموعة، فقد رحّبت القمة بستة أعضاء جدد هي مصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأرجنتين. وبهذا التوسع، يصل إجمالي عضوية البريكس إلى 13 دولة جديدة، بما في ذلك الجزائر وبيلاروسيا وبوليفيا وكوبا وإندونيسيا وكازاخستان وماليزيا ونيجيريا وتايلاند وتركيا وأوغندا وفيتنام.

ويُنظَر إلى هذا التوسع بإعتباره خطوة لتعزيز نفوذ مجموعة البريكس وإنشاء نظام عالمي أكثر تمثيلاً وشمولاً، ويُتوقع أن يُساهم الأعضاء الجدد في تحقيق الأهداف الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية للمجموعة، وتنويع قدراتها ونطاقها بشكل أكبر.

تحدّيات قمة البريكس 2024

واجهت قمة البريكس 2024 العديد من الخلافات والإنتقادات، فقد رأى بعض المراقبين الغربيين أن ضم إيران وتوسيع البريكس يمثلان خطوة لمواجهة النفوذ الغربي وتعزيز النظام العالمي المتعدّد الأقطاب، مما أثار مخاوف حيال محاذاة الكتلة والصراعات الجيوسياسية المحتملة. ورغم التوسُّع، كانت هناك تباينات بين طموحات وأولويات الدول الأعضاء، كما وأن الافتقار إلى التطوُّرات الجوهرية في الموضوعات الأساسية يزيد من الإختلافات، مما يثير تساؤلات حول وحدة الكتلة وأهدافها المشتركة. ونظر العديد من المراقبين الغربيين إلى البريكس بإعتبارها منظمة معادية للغرب بشكل متزايد، ولا سيما بالنظر إلى موقع القمة في روسيا وإدراج إيران كعضو كامل.

لقد واجهت مجموعة البريكس تحديات في التوصل إلى إجماع اقتصادي ونقدي قابل للتطبيق، ولم تتقاسم الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة لتحويل هذا الإجماع إلى واقع، ما أعاق التقدم في المبادرات الاقتصادية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، أثار التوسُّع تساؤلات حول هوية مجموعة البريكس وقيمها المشتركة، كما أن تنوّع عضوية المجموعة والأنظمة السياسية المتباينة جعل من الصعب إرساء رؤية وهدف موحدين.

وتسلّط هذه الخلافات الضوء على التعقيدات والتحديات المرتبطة بتعزيز شراكة متماسكة وفعّالة بين بلدان مجموعة البريكس.

في الخلاصة، إن الجغرافيا السياسية لمجموعة البريكس في العام 2024 معقدة ومتعددة الأوجه، مما يعكس نفوذ الكتلة المتزايد وديناميكيات القوة العالمية المتغيرة. وقد أصبحت مجموعة البريكس راهناً قوة دافعة وراء الإنتقال إلى نظام عالمي متعدّد الأقطاب من خلال توسيع عضويتها وتعزيز روابطها الإقتصادية والسياسية.

وتؤكد مجموعة البريكس أهمية الأمن العالمي والإقليمي، وتدعو إلى حل النزاعات سلمياً والإستجابات الدولية المنسقة.

مصرف الجمهورية
JUMHOURIA BANK
المصرف الصديق

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

خدماتنا الإلكترونية

mastercard VISA Plus PAY BUSINESS

خدمة الصراف الآلي ATM

خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016

المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jum@jbank.ly E-mail:
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly Website:
السجل التجاري 429 Commercial Register

هاتف: 45/ 3334031/35, 218 21 +218 21 4442541 Phone:
فاكس: 218 21 4442476+ 218 21 3332505+ Fax:
ص.ب: 685-3224 , سويفت: jamblyltxxx Swift code:

لم تتبنّ القمّة العملة الموحّدة لإسقاط الدولار عن عرش التسويات المالية والإقتصادية

قمّة بريكس 2024 في روسيا واجهت تحدّيات عدم إمتلاك برامج للنهوض الجماعي للأعضاء أو لتحسين أوضاع الإقتصاد

خلاصات قمّة «بريكس» 2024 تعكس الرغبة في تعزيز التعدُّدية الجانبية وإقامة نظام دولي أكثر عدلاً

تحديات كبيرة أمام قمة بريكس في روسيا

لم تختلف أجواء الإقتصاد العالمي في خريف 2024 عمّا كانت عليه في أغسطس/آب 2023 عندما عُقدت قمة بريكس في جنوب أفريقيا، لكن الجديد في قمّة روسيا2024 ، إعتمادُ الولايات المتحدة خفض الفائدة وتوقعات بإستمرار التيسير النقدي، إلى جانب تراجع أسعار النفط مؤخراً، وإن كانت قد إرتفعت بصورة طفيفة في وقت لاحق، بسبب الحرب على غزة ولبنان والتداعيات المحتملة لضرب إيران.

وقد أعاد إعلان قازان المنبثق عن قمّة «بريكس»، التأكيد على الرغبة الجماعية لدول «بريكس» في تعزيز التعدُّدية ودعم السلام وخلق نظام دولي أكثر عدالة، مجدّداً إلتزام القادة «التعدُّدية وتعزيز القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة كحجر زاوية»، مؤكدين أنه «يتعيّن على الدول السيادية أن تتعاون من أجل الحفاظ على السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي».

ورغم أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد فاجأ العالم خلال إجتماعات قمّة «بريكس» الـ 16، بحمله نسخة من عُملة أطلق عليها «عملة بريكس»، وهو ما أثار ضجة إعلامية كبيرة في الغرب (دول أوروبا الغربية وأميركا)، إلاّ أن هذا الإعلان عُدّ مبكراً جداً، حيث إن المجموعة الإقتصادية الجديدة لا تزال في بدايتها، ولا تزال تتفاوض على إستخدام العملات المحلية في التعاملات التجارية بينها، ولم تُنفذ ذلك حتى تاريخه، فضلاً عن تأخرها في إعلان عملة موحّدة للمجموعة.

ورغم الحرب الروسية – الأوكرانية التي لا تزال مستمرة حتى تاريخه، توافد إلى هذا الإجتماع الـ 16 في روسيا، نحو أكثر من 32 وفداً دولياً على مستوى رفيع جداً، مما يُظهر قوته. ومن بين هذه الوفود، لوحظ حضور الوفد التركي، والذي طلب الإنضمام إلى «بريكس»، بصفته ذلك التجمُّع الإقتصادي العالمي.

بعض زعماء العالم المشاركين في قمّة بريكس

ومن نقاط جدول أعمال هذا الإجتماع، برز الحدّ من الدولرة الدولية ومواجهتها، وهذا الأمر ليس بسيطاً، إضافة إلى تبادل المعلومات المالية والنقدية، ما بين بلدان «بريكس»، إلاّ أن النقطة الأهم في هذا الإجتماع، كانت إقامة نظام مالي ونقدي ما بين بلدان «بريكس»، وصولاً إلى إقامة نظام سويفت SWIFT دولي جديد يتعلق بالدفع ما بين هذه البلدان، حيث يُسمّى بالـ «BRICS Pay»، ورغم أن هذه النقاط لم يتحقق شيء منها، إلاّ أن هذا النظام الجديد سيؤدي إلى الخروج من نظام السويفت الدولي، معتمداً نظاماً جديداً، ما بين بلدان «بريكس». وهذا يعني أيضاً أننا نتّجه اليوم نحو تجمُّعات إقتصادية على نحو أكبر وأقوى مما كانت سابقاً، لكن في الوقت عينه نتّجه نحو إنقسامات سياسية، مالية، نقدية وإقتصادية ما بين الشرق والغرب.

الإنتقادات للتدابير الأحادية والعقوبات

وقد كانت إحدى الأولويات المطروحة في إعلان قازان هو الإدانة للتدابير القسرية الأحادية غير القانونية، بما في ذلك العقوبات الإقتصادية، ووصف الإعلان هذه التدابير، التي غالباً ما يُفرض بعضها خارج إطار الأمم المتحدة، بأنها تتسبّب في تعطيل الإقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وقال القادة بحسب الإعلان: «تُقوّض هذه التدابير ميثاق الأمم المتحدة ونظام التجارة متعدّد الأطراف، وتعوّق تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة».

وأكد قادة «بريكس» ضرورة وجود نظام إقتصادي عالمي عادل وشامل، ودعوا إلى إجراء إصلاحات في مؤسسات بريتون وودز، مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، كما دعوا إلى زيادة تمثيل الأسواق الناشئة والدول النامية في عمليات إتخاذ القرار العالمية.

إلتزام النظم الإقتصادية متعدّدة الأطراف

أعادت دول «بريكس» تأكيد دعمها لنظام تجاري متعدّد الأطراف قائم على قواعد مفتوحة، شفّافة وعادلة، بحيث يتركّز هذا النظام التجاري على منظمة التجارة العالمية WTO، كما رفضت هذه الدول القيود التجارية الأحادية التي لا تتوافق مع قواعد WTO، معتبرين أنه من الضروري تعزيز الحوار والتعاون للإصلاحات في النظام المالي الدولي.

وبما يتوافق مع هذه الرؤية، أشاد إعلان قازان بنتائج المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقِدَ في أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، وأعاد تأكيد الإلتزام بإصلاح منظمة التجارة العالمية لجعلها أكثر مرونة وشمولية: «نتفق على تعزيز حوارنا حول النظم التجارية متعدّدة الأطراف ونرحب بإنشاء «بريكس» للإطار التشاوري غير الرسمي حول قضايا منظمة التجارة العالمية»، وفق ملاحظات القادة.

دور «بريكس» في الأمن المالي العالمي

أبرز الإعلان أيضاً أهمية الحفاظ على شبكة أمان مالي عالمي قوي وفعّال في صندوق النقد الدولي، القائم على الحصص النسبية والمستوى الكافي من الموارد في صميمه، ودعا قادة «بريكس» إلى إصلاح الصندوق لتعزيز تمثيل الدول النامية، وضمان عملية إختيار تعتمد على الجدارة وتكون شاملة لمناصب القيادة. بالإضافة إلى ذلك، أقرّت دول «بريكس» بأهمية الدور الذي يلعبه البنك الجديد للتنمية (NDB) في تعزيز تنمية البنى التحتية والنمو المستدام في الدول الأعضاء. وتعهد القادة في توسيع تمويل البنك بالعملات المحلية ودعم آليات التمويل المبتكرة لتعزيز التنمية في الأسواق الناشئة.

وختم قادة «بريكس» إعلان قازان بإعادة تأكيد إلتزامهم تعزيز الإستقرار العالمي والتنمية الشاملة وإصلاح المؤسسات متعدّدة الأطراف، لتعكس بشكل أفضل واقع القرن الحادي والعشرين، طارحين رؤية طموحة لنظام عالمي متعدّد الأقطاب، حيث تلعب الإقتصادات الناشئة والنامية دوراً أكبر في تشكيل الحوكمة العالمية والسياسات الإقتصادية، مجدّدين إعادة التأكيد على أهمية الجماعة الإستراتيجية في التعامل مع التحدّيات العالمية، وتعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي. وستُعقد القمّة المقبلة لدول «بريكس» في البرازيل في العام 2025، مع جدول أعمال يُركّز على تعميق التعاون الإقتصادي والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء.

تحدّي وجود إتفاقيات موحّدة

يضم تجمّع «بريكس» خليطاً من الإقتصادات ذات المستويات المختلفة، فالصين تتقدم كافة إقتصادات الدول الأعضاء بفارق كبير، وتشكل قمّة أداء هذه الدول، فضلاً عن وجود أعضاء الدول الصاعدة مثل الهند والبرازيل وروسيا.

في المقابل، ثمّة دول أخرى، إنضمت إلى الـ «بريكس»، تتميّز إقتصاداتها بالمتواضعة مقارنة بالصين أو الدول المتقدمة، مثل مصر وإثيوبيا وإيران، كما يضم التجمّع من الدول النفطية المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتتلخص مصادر القوة الإقتصادية لهما فقط في الموارد النفطية.

وقد أُنشئت مجموعة «بريكس» في العام 2006 من قبل روسيا والبرازيل والهند والصين، وإنضمّت جنوب أفريقيا إلى المجموعة في العام 2011. وفي بداية العام 2024 إنضمّت 5 دول إلى «بريكس» هي مصر والإمارات والسعودية وإيران وإثيوبيا، ويبلغ تعداد سكان دول «بريكس» حوالي 45.2 % من تعداد سكان العالم، وتبلغ قوة التجمع الإقتصادية نحو 23 % من الناتج المحلي العالمي.

وتُشير أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي للصين (صاحبة أكبر إقتصاد في «بريكس») قد بلغ 17.7 تريليون دولار، في حين أن إثيوبيا، وهي أفقر دول التجمُّع، لديها ناتج محلي إجمالي في حدود 163 مليار دولار فقط.

ومنذ إنشاء تجمّع «بريكس» أو توسعة عضويته في العام 2023 لم يلحظ «إتفاق بريكس»، أيّ إتفاقيات منظمة للتجارة البينية لأعضاء التجمُّع، أو وجود برامج تعمل على تقوية الأوضاع الإقتصادية لأعضائه، فما تمّ في معظمه إن لم يكن كلّه، هو نتاج علاقات بينية بين كل دولتين وبعضهما بعضاً، من دون وجود آلية جماعية لأعضاء «بريكس».

كما لم يُشرع في تكوين مؤسسات يُمكن إعتبارها في إطار «كونفدرالي» تنسيقي على مستوى القطاعات أو السياسات لدول «بريكس»، سواء في ما يتعلق بالسياسات الإقتصادية أو التنموية أو القطاعية، وما وُجد حيال بنك البنية الأساسية في الأصل هو مشروع صيني بإمتياز، وإن كانت الصين قد وظّفت أعضاء تجمّع «بريكس» بشكل جيد في إطلاقه، وكأنه نابع عن رغبة جماعية لأعضاء «بريكس»، بينما الواقع خلاف ذلك من خلال حصص رأس المال، التي تسيطر عليها الصين بنسبة 26 %. علماً أن بقية الدول الأعضاء (نحو 56 دولة) تمتلك بقية حصص رأس المال.

العملة الموحّدة

لطالما حلم البعض بإصدار عملة موحّدة لـ «بريكس» منذ إنعقاد قمّة جنوب أفريقيا في العام 2023، وكان البعض يتمنّى أن تتبنّى قمّة روسيا 2024 أمر العملة الموحّدة، ليبدأ تجمع «بريكس» أولى خطواته لإسقاط الدولار من عرش التسويات المالية والإقتصادية أو تراجع مكانته، إلاّ أن العملة الموحّدة قد تم الترويج لها منذ شهور من قبل وسائل إعلام روسية بأنها ستُطرح للدراسة في قمّة روسيا 2024، لكن الأمر إتخذ إتجاهاً آخر بنفي المصادر الروسية نفسها أن يكون الأمر مُدرجاً في أجندة القمّة.

مقارنات غير حقيقية

يحلو للبعض أن يعرض مقارنات بين أداء دول «بريكس» ومنظّمات أخرى مثل مجموعة السبع الصناعية أو الإتحاد الأوروبي، وهي في الحقيقة مقارنات لم تُبن على أسس صحيحة، ففي حالة «بريكس» لا يعدو الأمر تجميع إحصاءات، علماً أن الواقع في مجموعة السبع الصناعية والإتحاد الأوروبي مختلف،

دول «بريكس» في قمّتها في روسيا 2024 تسعى إلى نظام تسويات مالية بديل غير «سويفت» الذي تسيطر عليه أميركا

فهما قائمان على وحدة السياسات، كما هي الحال في الإتحاد الأوروبي، أو على الأقل وجود درجة عالية من التنسيق كما هي الحال في مجموعة السبع الصناعية.

المعضلة الكبرى التي تواجه تجمّع «بريكس» أنه لا يمتلك حتى تاريخه، برامج للنهوض الجماعي للأعضاء أو لتحسين أوضاع الإقتصاد.

لا تشكّل تحدّياً

لكل شيء ثمن، وإن كانت الأمور في ما يتعلق بالمال والإقتصاد ينبغي أن تؤخذ في إطار الدراسة والقدرة على تحمُّل المخاطر. علماً أن ثمّة خطوات إتُخذت على صعيد بنك البنية الأساسية أو تسوية قدر قليل من التجارة البينية عبر العملات المحلية، لكن كل ذلك لا يرقى إلى مطالب «بريكس» بوجود بديل لنظام التسويات المالية (سويفت) الذي تتحكّم به أميركا.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين و رئيس وزراء الهند باريندرا مودي

كما أن الحديث عن البحث لبديل للدولار لتسوية المعاملات التجارية والمالية على مستوى العالم، لم يُبنَ عليه عمل جدي منذ سنوات، وبالتالي فأميركا والغرب لديهما شعور بأن تجمّع «بريكس» لا يُمثل تهديداً كبيراً في ضوء أدائه الإقتصادي التعاوني، فضلاً عن غياب أي صورة للتكامل الإقتصادي.

وترأست روسيا مجموعة «بريكس» هذا العام (2024)، وخلال هذه الفترة حددت موسكو 3 أولويات وهي: السياسة والأمن، والتعاون في الإقتصاد والتمويل، والتبادلات الإنسانية والثقافية، كما نظّمت أكثر من 200 حدث سياسي وإقتصادي وإجتماعي، لتعزيز سبل تنفيذ المزيد من التعاون بين دول «بريكس».

هل تلتهم عملة «بريكس» الجديدة عرش الدولار؟
الرئيس الروسي فلاديمير بوتين
يعلن إعتماد «إعلان قازان» الختامي لقمة «بريكس»

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن المشاركين في قمّة «بريكس» إعتمدوا «إعلان قازان» كوثيقة ختامية للقمة.
وقال بوتين إنه «تم إعداد إعلان ختامي تضمّن تقييمات عامة للوضع في العالم»، ملخصاً نتائج الرئاسة الروسية لمجموعة «بريكس»، ومحدّداً المبادئ التوجيهية للتعاون على المدى الطويل، مشيراً إلى أنه من المقرّر توزيع الإعلان على الأمم المتحدة كوثيقة مشتركة.

مفاجأة بوتين... العملة الموحّدة

من جهته، فاجأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين العالم خلال إجتماعات قمّة «بريكس» الـ 16، بحمله نسخة من عملة أطلق عليها عملة «بريكس»، وهو ما أثار ضجة إعلامية كبيرة في الغرب (دول أوروبا الغربية وأميركا)، رغم أن هذا الإعلان يُعدّ مبكراً جداً، حيث إن المجموعة الإقتصادية الجديدة لا تزال في بدايتها، ولا تزال تتفاوض على إستخدام العملات المحلية في التعاملات التجارية بينها، ولم تنفذ ذلك حتى تاريخه، ولم يُعلن عن «عملة موحدة للمجموعة».
كما أن مثل هذا الإجراء (طرح عملة موحّدة) يتطلّب إنشاء بنك مركزي للمجموعة، والذي سيقوم بدوره بطرح هذه العملة للدول الأعضاء، وما يتضمّنه ذلك من إتفاقات بين الدول الأعضاء وإجراءات مالية معقدة، لم تحدث حتى تاريخه.

صور متداولة لتصميم متوقع لعملة «بريكس»

وهو ما أكده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنفسه حين قال: «إن دول مجموعة «بريكس» في صدد الكشف عن عملتها الموحّدة، لكن لن يتم تطبيقها خلال القريب العاجل نظراً إلى أن هناك مفاوضات بين دول مجموعة «بريكس» حيال الإنتهاء من توحيد الإطار القانوني في المقام الأول، بعدما أعلنت المجموعة توسيع عضويتها بالموافقة على إنضمام 10 «دول شريكة» جديدة في البيان الختامي للقمة في قازان».
كما جاء إقتراح الرئيس الروسي بوتين بتدشين منصّة مالية جديدة للمجموعة، هدفها معالجة التضخُّم وزيادة الأسعار ودعم الإقتصاد الوطني لكل دولة من دول تجمُّع «بريكس» وتأمين المواد للدول، ليؤكد أن هناك سعياً حثيثاً للمجموعة لتوحيد تعاملاتها المالية والتخلّي عن الدولار في التعاملات البينية لها بشكل تدريجي.

المصارف الأردنية تتمتع بمؤشرات متانة عالية جداً وتحوز على مستويات مرتفعة من رأس المال تُعد من أعلى النسب في المنطقة العربية

بلغت موجودات القطاع المصرفي الأردني قرابة 190.8 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ما يدلّ على الأهمية النسبية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني الأردني. وفي هذا السياق، يتمتع القطاع المصرفي الأردني بمؤشرات متانة عالية جداً، ولا سيما بالنسبة إلى حيازته على مستويات مرتفعة من رأس المال تُعد من أعلى النسب في المنطقة العربية. وقد إرتفعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع الى 17.9 % في نهاية العام 2023 مقابل 17.3 % في نهاية العام 2022، وهي أعلى بهامش مريح من النسبة المحدّدة من قبل البنك المركزي الأردني والبالغة 12 %، كذلك من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والبالغة 10.5 %.

هيكل القطاع المصرفي الأردني

يبلغ عدد المصارف العاملة في الأردن 20 مصرفاً، تشمل 15 مصرفاً محلياً أردنياً (وهي تنقسم إلى 12 مصرفاً تجارياً و3 مصارف إسلامية)، بالإضافة الى 5 مصارف أجنبية، وهي تشمل 4 مصارف تجارية، ومصرفاً إسلامياً واحداً. وبحسب آخر بيانات البنك المركزي الأردني، أدارت المصارف الاردنية شبكة فروع بلغت 870 فرعاً في نهاية العام 2023، مقارنة مع 865 فرعاً في نهاية العام 2022. وقد ترافق إرتفاع عدد الفروع المصرفية مع توسع في عدد أجهزة الصراف الآلي لترتفع من 2202 جهازاً في نهاية العام 2022 إلى 2321 جهازاً في نهاية العام 2023. أخيراً، تخطّى عدد موظفي المصارف الأردنية عتبة 22 ألفاً في نهاية العام 2023.

ويبيّن الجدول رقم 1 المصارف العاملة في الأردن مع نوع نشاطها وتاريخ تأسيسها.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في الأردن وتاريخ تأسيسها

	المصرف	تاريخ التأسيس
مصارف أردنية تجارية	البنك العربي	1934
	البنك الأهلي الأردني	1956
	بنك الأردن	1960
	بنك القاهرة عمان	1960
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974
	البنك الأردني الكويتي	1977
	البنك التجاري الأردني	1978
	بنك الإستثمار العربي الأردني	1978
	بنك المؤسسة العربية المصرفية	1989
	البنك الإستثماري	1989
	بنك الإتحاد	1991
	بنك المال الأردني	1996
مصارف اردنية إسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1978
	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997
	بنك صفوة الإسلامي	2009
مصارف أجنبية تجارية	البنك العقاري المصري العربي	1951
	مصرف الرافدين	1957
	سيتي بنك إن.أي	1974
	بنك لبنان والمهجر	2004
مصرف أجنبي إسلامي	مصرف الراجحي	2011

المصدر: البنك المركزي الأردني

جدول 2: بيانات أكبر 10 مصارف عاملة في الأردن (مليون دولار)

		الموجودات		ودائع العملاء		القروض		حقوق الملكية		الأرباح	
		2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024
1	البنك العربي**	17,647	17,647	14,750	14,750	6,044	6,044	1,841	1,841	262	262
2	كابيتال بنك	7,972	11,700	6,330	8,425	3,717	5,022	834	1,100	25	155
3	بنك الإسكان للتجارة والتمويل**	10,471	10,471	7,992	7,992	4,663	4,663	1,707	1,707	202	202
4	البنك الأردني الكويتي	5,145	8,150	3,743	5,859	2,305	2,832	697	1,196	14	209
5	البنك الإسلامي الأردني**	7,906	7,906	7,017	7,017	5,506	5,506	742	742	87	87
6	بنك الإتحاد **	6,368	6,368	5,171	5,171	3,073	3,073	738	738	55	55
7	بنك القاهرة عمّان *	3,953	5,581	2,917	3,647	2,106	3,212	560	656	32	7
8	بنك الأردن *	3,427	4,315	2,568	3,130	1,491	1,997	628	732	45	31
9	البنك الأهلي الأردني **	3,973	3,973	3,285	3,285	1,883	1,883	447	447	20	20
10	بنك الإستثمار العربي الأردني	3,522	3,432	2,831	2,468	1,140	1,059	307	334	25	78
	المجموع	**70,385**	**79,542**	**56,604**	**61,744**	**31,927**	**35,291**	**8,499**	**9,492**	**769**	**1,106**

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف. ملاحظات: * الربع الثاني 2024. ** نهاية العام 2023

تجدر الاشارة إلى أنه وفي ظل تحدّيات التغيُّرات المناخية، قام البنك المركزي الأردني في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2023 بإطلاق استراتيجية التمويل الأخضر (2023-2028) التي تم إعدادها بالتعاون مع البنك الدولي وبالتنسيق والشراكة مع جمعية البنوك في الأردن والقطاع المصرفي والمالي والأطراف ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص.

وتُعتبر هذه الإستراتيجية بمثابة خارطة طريق لتمكين البنك المركزي والقطاع المالي من تعزيز التمويل الأخضر والحدّ من مخاطر تغيُّر المناخ، وتغطي قطاع المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل الأصغر، كما تمتاز هذه الإستراتيجية بأنها الأولى من نوعها في المنطقة العربية. وكان البنك المركزي الأردني قد إنضم في شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام 2021 إلى شبكة تخضير النظام المالي العالمية، التي تهدف إلى تعزيز الإستجابة العالمية المطلوبة لتحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ وتعزيز دور النظام المالي في إدارة مخاطر تغيُّر المناخ وتوجيه رأس المال للاستثمارات الخضراء ومنخفضة الكربون.

من جهة أخرى، أظهرت البيانات المتوافرة لأكبر عشرة مصارف عاملة في الأردن، أن إجمالي موجوداتها قد بلغ نحو 79.5 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2024، وهو ما يُشكل قرابة 82 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الاردني، ويدّل على نسبة التركّز العالية في القطاع. كما بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى أكبر 10 مصارف أردنية نحو 61.7 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2024، والتسهيلات الإئتمانية نحو 35.3 مليار دولار. كذلك بلغ إجمالي حقوق الملكية لها نحو 9.5 مليارات دولار، وحققت صافي أرباح بلغت 1.1 مليار دولار.

تطوُّر البيانات المجمعة للقطاع المصرفي الأردني

بلغ حجم الموجودات المجمّعة للقطاع المصرفي الأردني نحو 68.8 مليار دينار (97.1 مليار دولار) في نهاية الربع الثالث من العام 2024. وشكلت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) ما نسبته 90.6 % من إجمالي التسهيلات الإئتمانية الممنوحة، وبلغت الودائع المجمّعة للقطاع حوالي 46.3 مليار دينار (65.3 مليار دولار). كما بلغ مجموع رأس المال والإحتياطات والمخصّصات نحو 7.3 مليارات دينار (10.4 مليارات دولار).

جدول 3: تطور الميزانية الموحدة للمصارف المرخصة في الأردن

	الموجودات	إجمالي الودائع	إجمالي القروض	قروض للقطاع الخاص المقيم	رأس المال والإحتياطات والمخصّصات
مليون دينار أردني					
2020	57,038.0	36,789.1	28,639.1	25,526.5	8,715.2
2021	61,057.7	39,522.3	30,028.5	26,708.8	9,044.3
2022	64,145.3	42,106.7	32,591.5	28,870.5	9,389.7
2023	66,175.7	43,744.3	33,387.1	29,324.0	7,263.9
الربع الثالث 2024	68,828.5	46,300.9	34,604.1	30,021.2	7,352.7
مليون دولار أميركي					
2020	80,449	51,889	40,394	36,004	12,292
2021	86,118	55,744	42,353	37,671	12,756
2022	90,473	59,389	45,968	40,720	13,244
2023	93,337	61,699	47,090	41,360	10,245
الربع الثالث 2024	97,078	65,305	48,807	42,343	10,371

المصدر: البنك المركزي الأردني

ومقارنة بحجم الإقتصاد الأردني، فقد بلغت موجودات القطاع المصرفي الأردني قرابة 190.8 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ما يدلّ على الأهمية النسبية الكبيرة لهذا القطاع في الإقتصاد الوطني الأردني.

مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الأردني

يتمتع القطاع المصرفي الأردني بمؤشرات متانة عالية جداً، ولا سيما بالنسبة إلى حيازته على مستويات مرتفعة من رأس المال تُعد من أعلى النسب في المنطقة العربية. وقد إرتفعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع الى 17.9 % في نهاية العام 2023 مقابل 17.3 % في نهاية العام 2022، وهي أعلى بهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والبالغة 12 %، كذلك من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والبالغة 10.5 %.

أما بالنسبة إلى نوعية الأصول، فقد إرتفعت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لدى المصارف بشكل طفيف الى 5.1 % في نهاية العام 2023 مقابل 4.5 % في نهاية العام 2022، وهذا يدل على أن المصارف الأردنية تتمتع بمستوى ممتاز من نوعية الأصول رغم التوترات الجيوسياسية السائدة في المنطقة. أما في ما يخص نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة فقد بلغت قراية 75.6 % في نهاية العام 2023 مقابل 81.5 % في نهاية العام 2022.

كما يتمتع القطاع المصرفي الأردني بسيولة جيدة وآمنة، حيث تشير البيانات إلى إرتفاع هذه النسبة في نهاية العام 2023 لتصل قرابة 142.5 % مقابل 138 % في نهاية العام 2022، وهي أعلى وبهامش مريح من الحدّ الأدنى المطبق من البنك المركزي الأردني والبالغ 100 %.

أما بالنسبة إلى الربحية، فنتيجة إرتفاع صافي أرباح المصارف بعد الضريبة خلال العام 2023 مقارنة بالعام 2022، تحسّنت مؤشّرات الربحية والمتمثلة بمعدل العائد على الموجودات، حيث بلغ متوسطها للمصارف العاملة في الأردن 1.1 % في نهاية العام 2023.

توزيع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من قبل المصارف للقطاعات الإقتصادية في الأردن

تستحوذ أربعة قطاعات إقتصادية على الجزء الأكبر من الإئتمان الممنوح من المصارف الأردنية للقطاع الخاص، وهي الإنشاءات (بنسبة 24.0 % من إجمالي الإئتمان)، والخدمات والمرافق العامة (بنسبة 16.4 %)، والتجارة العامة (بنسبة 14.5 %)، والصناعة (بنسبة 11.6 %).

رسم بياني 1: توزّع قروض المصارف على القطاعات الاقتصادية – نهاية عام 2023 (%)

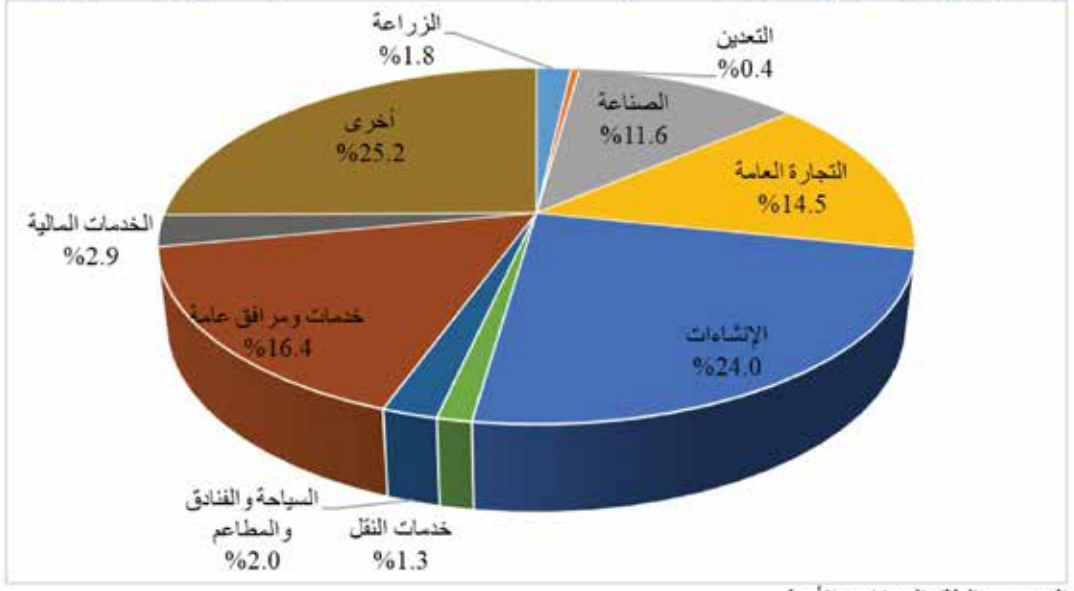

المصدر: البنك المركزي الأردني

الصيرفة الإسلامية في الأردن

تستند الصيرفة الإسلامية في الأردن بشكل أساسي على أربعة مصارف إسلامية بالكامل، تضم ثلاثة مصارف محلية هي: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي، بالإضافة الى مصرف إسلامي عربي هو مصرف الراجحي السعودي. وقد بلغ حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الأردن نحو 16.2 مليار دولار في نهاية العام 2023، لتمثّل نسبة 17.3 % من إجمالي الأصول المصرفية في الأردن.

كما بلغ حجم ودائع العملاء في المصارف الإسلامية الأردنية قرابة 14.3 مليار دولار في العام 2023، أي 23.2 % من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الأردني. أما حجم التسهيلات الإئتمانية المقدمة من المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، فقد بلغ 11.2 مليار دولار في العام 2023، وهو ما يُشكل نسبة 23.7 % من إجمالي القروض المصرفية. وأخيراً، بلغ مجموع رأسمال المصارف الإسلامية الأردنية 1.4 مليار دولار في العام 2023، أي نحو 13.7 % من إجمالي رساميل المصارف العاملة في الأردن.

جدول 3: بيانات المصارف الإسلامية العاملة في الأردن في نهاية العام 2023 (مليون دولار)

	المصرف	الموجودات	الودائع	القروض	حقوق الملكية	الأرباح
1	البنك الإسلامي الأردني	7,906	7,017	5,506	742	87
2	البنك العربي الإسلامي الدولي	4,133	3,598	2,853	385	49
3	بنك صفوة الإسلامي	4,126	3,724	2,845	262	24
	المجموع	**16,164**	**14,339**	**11,205**	**1,389**	**161**

المصدر: المواقع الالكترونية للمصارف

إعداد إدارة البحوث والدراسات في إتحاد المصارف العربية

آثار متعدّدة لتصنيف لبنان على اللائحة الرمادية...هل نصل الى السوداء؟

أدرجت مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف) لبنان في تشرين الأول (أوكتوبر) 2024، ضمن «القائمة الرمادية» الخاضعة للمراقبة المكثّفة، وهو تصنيف يُفاقم معاناة بلاد الأرز إقتصادياً، في ظل الأزمة المالية المستمرة منذ العام 2019، من دون أن تعمد الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ، إلى تطبيق الإصلاحات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي لحل الأزمة، علماً أنه مما زاد الطين بلّة، تزامن هذا التصنيف، مع تصاعُد الضربات الجوية الإسرائيلية والعمليات البريّة على لبنان. ويُشار إلى أن ظروف الحرب الحالية وتداعياتها اللاحقة، دفعت مجموعة العمل المالي إلى منح لبنان مهلة حتى العام 2026 بدلاً من العام 2025، إفساحاً في المجال لمعالجة القضايا التي أدّت إلى إدراجه في القائمة الرمادية، بما في ذلك المخاوف حيال تمويل الإرهاب وعدم إستقلال القضاء.

خسائر وتداعيات

في ميزان الخسائر التي سيتكبّدها لبنان نتيجة هذا التصنيف، يُرجّح الخبراء «أن يؤدي إدراج لبنان في القائمة الرمادية إلى ردع الإستثمار فيه بشكل أكبر، وقد يُؤثر على العلاقة بين بعض البنوك اللبنانية والنظام المالي العالمي»، لافتين الى أنّ «إدراج لبنان على القائمة الرمادية يُمكن أن يُغيّر ديناميكيات المخاطر لدى المصارف المراسلة، لا سيما في ما يتعلّق بالإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما يُجبر المصارف اللبنانية على التكيّف بسرعة للحفاظ على هذه العلاقات الدولية الحيوية». ويشرح أحد الخبراء، الإجراءات التفصيلية التي ستترتب على هذه الخطوة، سواء في ما يخصّ التأثير عل العملاء أو المصارف اللبنانية، قائلاً: «سيؤدي هذا الادراج إلى بيئة مصرفية أكثر تقييداً، وسيُواجه العملاء عقبات أكبر في إجراء المعاملات الدولية، في حين ستتعرّض البنوك لضغوط لتعزيز الإمتثال للإحتفاظ بالعلاقات المصرفية الدولية الحيوية».

يضيف هؤلاء الخبراء: «سيُطبّق التدقيق المعزّز، نتيجة قرار مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية، على نطاق واسع على جميع المعاملات المالية عبر الحدود، فيما يزيد الإدراج على القائمة الرمادية من متطلّبات إمتثال المصارف اللبنانية في جميع المعاملات الدولية، ما يدفعها إلى تطبيق ضوابط أكثر صرامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع المجالات. هذا يعني أنه سيحتاج جميع العملاء، سواء كانوا أفراداً أو شركات أو مستوردين أو مصدّرين، إلى تقديم وثائق جوهرية تُوضح مصدر الأموال للمعاملات الدولية بدلاً عن الإكتفاء بالتصريح».

ويلفت الخبراء أيضاً إلى «زيادة تكاليف المعاملات، إذ من المرجّح أن تؤدي عمليات الإمتثال الإضافية إلى زيادة تكاليف المعاملات، ما يؤثر على جميع المدفوعات عبر الحدود، وليس فقط تلك التي يقوم بها الأفراد، بالاضافة إلى التأخير وأوقات

المعالجة. وستؤدي العناية الواجبة الأكثر صرامة إلى إطالة مهلة المعالجة لجميع التحويلات الدولية، ما يؤثّر على كل من المعاملات الشخصية الروتينية والمعاملات الأكبر المتعلقة بالتجارة، وقد يُبطئ أو يقيّد معاملات البطاقات الصادرة عن لبنان، لا سيما في السياقات العابرة للحدود».

التصنيف والمصارف اللبنانية

والسؤال الذي يُطرح هنا، ما هو التأثير على عملاء المصارف اللبنانية؟ يجيب الخبراء: «بالنسبة إلى العملاء الأفراد، من المرجّح أن تقدم القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي ضوابط أكثر صرامة على المعاملات الشخصية، خصوصاً التحويلات الدولية، كما وسيُطلب من المصارف اللبنانية تعزيز تدقيقها في المعاملات وتطبيق تدابير شاملة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وقد يُواجه العملاء تأخيراً في التحويلات ومتطلّبات توثيق متزايدة (سينتقل فحص العملاء من مجرد التصريح إلى إظهار مصدر التمويل)، وإرتفاع تكلفة المعاملات خصوصاً بالنسبة إلى المدفوعات عبر الحدود. وقد يُؤثر ذلك على المغتربين اللبنانيين الذين يدعمون أسرهم، أو أولئك الذين يحتاجون إلى إرسال الأموال إلى الخارج لتغطية النفقات الأساسية».

ويوضح الخبراء أنه «بالنسبة إلى المستوردين والمصدّرين، ستُواجه الشركات المشاركة في الواردات والصادرات تحدّيات متزايدة بسبب متطلّبات المراقبة المتزايدة المرتبطة بالقائمة الرمادية، وقد تخضع المعاملات المالية مع الشركاء الدوليين للتأخير، والعناية الواجبة المعزّزة، وربما الرسوم الإضافية. وقد يجد المستوردون والمصدّرون صعوبة أكبر في إقامة علاقات دولية والحفاظ عليها، لأنّ المصارف المراسلة في بلدان أخرى قد تنظر إلى المعاملات المصرفية اللبنانية على أنها عالية المخاطر. وقد يؤدي هذا التدقيق الإضافي إلى إرتفاع تكاليف التشغيل، وإطالة أوقات معالجة المدفوعات التجارية، والقيود المفروضة على أنواع المعاملات المسموح بها».

في المقابل تتنوّع آراء الخبراء حول تأثير التصنيف على علاقة المصارف اللبنانية مع البنوك المراسلة، إذ يلفت أحد الخبراء إلى أنه «يُثير الإدراج على القائمة الرمادية مخاوف كبيرة للمصارف اللبنانية، لا سيما في الحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية وتأمينها. وفي حين نجحت بعض المصارف اللبنانية في الحفاظ على علاقات قوية مع المصارف المراسلة الدولية بعد التخلف عن السداد في آذار/ مارس 2020، يضيف قرار مجموعة العمل المالية (فاتف) ضغوطاً على هذه العلاقات. ويُمكن للبنوك التي تنجح في الإمتثال الصارم لمعايير المجموعة (فاتف) المحدثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أن تتجنّب قطع علاقات المراسلة، ولكن فقط إذا حافظت على أُطُر إمتثال قوية تطمئن نظيراتها الأجنبية. ومع ذلك، بالنسبة إلى البنوك التي تكافح بالفعل مع الإمتثال، قد يؤدي قرار مجموعة العمل المالي إلى تكثيف خطر فقدان خدمات المراسلة المصرفية، والحدّ من الوصول إلى تسويات العملات الأجنبية، وإعاقة المعاملات عبر الحدود الضرورية لعملائها».

يضيف أحد الخبراء: «سيُؤثر إدراج لبنان على القائمة الرمادية من قبل مجموعة العمل المالي بالفعل على إستخدام بطاقات الإئتمان والخصم الصادرة عن البنوك اللبنانية، ومن المرجّح أن تُواجه المصارف اللبنانية التي تُودع ودائع أو تدير حسابات لدى مصارف غير مقيمة، تدقيقاً متزايداً في ما يتعلق بشرعية الأموال ومصدرها. وقد تفرض المصارف غير المقيمة عناية واجبة أكثر صرامة، ومراقبة مستمرّة على الأموال الواردة من المؤسسات المالية اللبنانية. وقد يؤدي ذلك إلى خيارات أقل للمصارف اللبنانية لإجراء معاملات في الخارج، ما قد يؤثر على السيولة ويزيد من إنخفاض إحتياطات العملات الأجنبية»، مشدّداً على أنه «قد تحتفظ البنوك التي لديها تدابير إمتثال قوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببعض هذه الإيداعات، لكنها ستحتاج إلى إظهار تحسينات مستمرة لتتماشى مع توصيات مجموعة العمل المالي، وسيُؤثر إدراج لبنان على القائمة الرمادية من قبل مجموعة العمل المالي بالفعل، على إستخدام بطاقات الإئتمان والخصم الصادرة عن البنوك اللبنانية، ما يؤثر على المعاملات المحلية وعبر الحدود على حد سواء، وقد يؤثر الإدراج في القائمة الرمادية على سياسات إصدار البطاقات في المصارف اللبنانية، لا سيما إذا أعادت بعض المصارف المراسلة أو شبكات الدفع تقييم شراكاتها».

ويَنبّه الخبراء عموماً إلى أنَّ «الخطورة تكمن في أن تَمُرّ هذه المهلة من دون إحداث أي خَرق إيجابي، لناحية الإلتزام بتَنفيذ الإصلاحات الواردة في خُطة العَمَل، مما يزيد خَطَر تَخفيض تَصنيف لُبنان، أَو فَرض عقوبات سياسية تتَّخِذُ أشكالاً مالية، عِندَهَا يُصبح الوضع أصعَب خُصوصاً أنَّ البَلَد يَعيش اليوم على التحويلات الخارجيَّة».

وفي تحليلهم لِتَبِعات إدراج لبنان على «اللائحة الرَّماديَّة» يرى الخبراء أنَّ «هذا التَّصنيف لَهُ قيمة معنويَّة أكثر منها إجرائيَّة، لأنه لا يَعني فَرض عقوبات على النظام المَصرفي للبلد المَعني أو مَنع التَّحويلات الماليَّة عَبرَهُ، بل يَنتُج عنه تَشَدُّد المَصارف المُراسِلة لِجِهَة إتمام التَّحويلات الدَّاخلة والخَارجة، كما تتأثر سُمعة البلد وبالتالي قدرته على إستقطاب الإستثمارات وهي غير الموجودة أصلاً في لبنان حالياً».

ويختم الخبراء بالقول: «تعرف المصارف المراسِلة الوضع اللبناني جيداً، فيما تشدّدها في تعاملها مع المصارف اللبنانية قد يكون مُخففاً، بسبب معرفتها الوثيقة للتطوّرات السياسية والإقتصادية

الجارية على الساحة اللبنانية منذ 5 سنوات إلى اليوم، وبسبب تَدَنّي حَجم العَمليات التي تَمرّ عبر المصارف كنتيجة لِتَنامي الإقتصاد النَّقدي. وفي مُطلق الأحوال، لبنان بحاجة إلى حُلول ولَيس إلى المزيد من المُشكلات».

قزح: لا إجراءات للخروج من الأزمة الحالية

يرى الخبير المصرفي ميشال قزح في حديث لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أن «وضع أي بلد على اللائحة الرمادية هي مقدمة لوضعه لاحقاً على اللائحة السوداء، عبر إعطائه مهلة

قزح: لبنان يملك فرصة للخروج من إقتصاد الكاش وإلاّ سنجد أنفسنا على اللائحة السوداء وخارج النظام المصرفي العالمي

لا تزيد عن العامين لترتيب أموره المالية والنقدية، وتنظيم قطاعه المصرفي والقيام بإجراءات لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب والخروج من الإقتصاد النقدي»، لافتاً إلى أن «تداعيات هذا التصنيف على الناس العاديين سيكون مزيداً من التدقيق على التحويلات المالية وشروط أصعب للتحويل، وهذا سينطبق أيضاً على التحويلات الخارجية التي ستصل الى لبنان، حيث سيكون التدقيق بالمعاملات وهوية المرسل والمرسل إليه أكبر، وخصوصاً المعاملات التي تتخطى قيمتها 10 آلاف دولار، حيث سيتم تفنيدها بشكل دقيق».

يختم قزح قائلاً: «إن الادارة الجديدة لمصرف لبنان لم تقم إلى اليوم بأي إجراءات للخروج من الازمة الحالية، بل تُكمل بسياسة التعاميم والترقيع، من دون أن نجد خطة حقيقية للخروج من الإقتصاد النقدي. لا شك في أن لبنان يملك فرصة للخروج من إقتصاد الكاش، وإلا سنجد أنفسنا على اللائحة السوداء، أي أنه سيُصبح بلداً خارج النظام المصرفي العالمي».

راشد: مزيد من التشدُّد الدولي

راشد: التصنيف سيُصعّب حصول مؤسسات الدولة على قروض دولية بسبب فقدان الثقة بقيامها بالإصلاحات اللازمة

من جهته، يؤكد الخبير المالي الدكتور منير راشد أن «وضع لبنان على اللائحة الرمادية، يعني أن مؤشرات مكافحة لبنان لجرائم تمويل الإرهاب وتبييض الأموال باتت أسوأ مما كانت عليه، بدل تحسين سمعتنا في مكافحة هذه الجرائم، وهذا يعني أننا لم نقم بخطوات معاكسة لهذا التصنيف، خصوصاً أنه تم تنبيه لبنان من خطورة هذا التصنيف».

ويضيف راشد: «لقد تم إعطاء لبنان حالياً، فرصة حتى العام 2026 (بسبب الحرب)، كي نقوم بإجراءات تُخوّلنا الخروج من المنطقة الرمادية، وتفادي التصنيف المرّ على اللائحة السوداء، وتالياً لدى لبنان فرصة مدتها سنتان، وفي حال لم تنفذ الدولة أي إجراءات إصلاحية، فسيكون على اللائحة السوداء بشكل تلقائي»، مشدّداً على أن «من تداعيات اللائحة الرمادية، التدقيق بالتحويلات بشكل أكبر، وطلب إستفسارات أكثر، خصوصاً التحويلات الكبيرة، ويُمكن أن تزيد فترة وصول التحويلات وزيادة الرسوم والحذر من التعامل مع السوق اللبنانية».

ويختم راشد قائلاً: «إن هذه الخطوة تعني أن كل المؤسسات المالية الدولية ولا سيما (فاتف)، ستتشدد في المراقبة والإنتباه حيال أي إجراء يقوم به كل من المصرف المركزي والحكومة، كما أن هذه الخطوة ستزيد الرقابة على «المركزي» من قبل المؤسسات المالية العالمية، لمعرفة إذا كان يقوم بالاجراءات اللازمة، بالإضافة إلى صعوبة حصول المؤسسات الرسمية اللبنانية على قروض من المؤسسات المالية الدولية، ومن صندوق النقد الدولي بسبب فقدان الثقة بها حيال قيامها بالإصلاحات اللازمة».

باسمة عطوي

NBE SME
احكي للي يكبرك
مع الأهلي بيزنس
15011
أسهل وأسرع تمويل
بخبرة في كل المجالات
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
تطبق الشروط والأحكام
احذر .. لا تشارك بياناتك أو أرقامك السرية مع أحد
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢-٠٠٠-٠٠

العلاقة بين المصارف المراسلة والمحلية
تحكمها الحاجة والربح المالي والثقة المتبادلة

تُواجه المصارف حول العالم ومنها المصارف العربية، معضلة تحقيق التوازن بين الحفاظ على علاقاتها المالية من جهة، وتلبية متطلبات العناية الواجبة وإرتفاع تكاليف الإمتثال من جهة أخرى. من هنا تأتي أهمية علاقة المصارف، ومنها المصارف العربية، مع البنوك المُراسلة، حيث يقوم البنك المُراسل (Correspondent Bank) بتقديم الخدمات المصرفية إلى البنك المحلي (Respondent Bank)، وتُستخدم لتنفيذ مجموعة من العمليات لطرف ثالث، قد يكون عميلاً مباشراً للبنك المجيب أو عميلاً وسيطاً (مثل البنوك والمؤسسات المالية)، كما تلعب العلاقة مع البنوك المراسلة دوراً رئيسياً في دعم النمو والنشاط الإقتصادي، عبر تسهيل التجارة الدولية والنشاطات المالية عبر الحدود، كما تُوفّر الإحتياجات الأساسية للعملاء والشركات والأفراد.

تكمن أهمية إستخدام البنوك المراسلة أيضاً، في قدرة المؤسسات المالية على تقديم خدماتها إلى عملاء أكثر دون الحاجة إلى فتح فروع، بمعنى آخر البنوك المراسلة هي مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، التي يتعامل معها البنك المحلي لتقديم خدمات تحويل الأموال وتمويل التجارة الخارجية، والإعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المالية لصالح عُملائه المحليين، وتقوم العلاقة مع البنوك المراسلة على أساس إتفاقية ثنائية، تعتمد على علاقات متبادلة عبر الحدود. كما تُستخدم كطريقة للتواصل مع كبار المستثمرين الذين يعملون في بلدان وقارات أخرى، بالإضافة إلى إتاحة إجراء العمليات المالية للأشخاص بسهولة في أجزاء مختلفة من العالم. وتلعب العلاقات مع البنوك المراسلة العالمية أيضاً، دوراً مهماً في إقتصادات الدول العربية، لأنها الحلقة التي يُمكن من خلالها الحصول على الخدمات والمنتجات المالية العالمية، وإجراء معاملات بالعملات الأجنبية.

ويُوصي الخبراء بـ «تكثيف التعاون والتواصل من قبل جميع المصارف في منطقتنا العربية، مع البنوك المراسلة لتعزيز الشفافية وتوطيد العلاقات معها، كما أن وضع سياسات وإجراءات شاملة تُلبّي متطلّبات القوانين، وقواعد العمل والتوصيات الدولية والحرص على تطبيقها بشكل فعّال، تُعتبر شروطاً أساسية لبناء جسور الثقة وتخفيف آثار سياسات تقليص المخاطر وحماية نظامنا المالي».

تجربة المصارف العربية مع المصارف المراسلة

في السنوات الأخيرة، تعرّضت المصارف العربية (ومنها لبنان بعد الإنهيار في العام 2019)، لضغوطات، بإعتبار أنّ العلاقات مع البنوك المراسلة باتت أكثر عرضة لإستخدامها في المعاملات غير المشروعة المرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ويُشير الخبراء إلى أن «عدم الإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية المرعية والصادرة عن الهيئات الرقابية، ولا سيما الأميركية منها والمتعلّقة بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة الفساد، ينتج عنها مخاطر سمعة كبرى للدول بشكل عام، وللمصارف والمؤسسات المالية بشكل خاص، قد تؤدي إلى قطع علاقاتها مع المصارف المراسلة أو حتى إلى زوالها من الوجود. وقد تتسبّب العقوبات على المصارف والمؤسسات المالية بتنامي ظاهرة صيرفة الظل (Shadow Banking)، حيث تبرز مشكلة جديدة تتجلّى في ظهور قنوات مالية غير خاضعة لأي نوع من أنواع الرقابة».

ويرى هؤلاء الخبراء أن «الحل الموضوعي في هذا المجال يتطلّب تشدُّداً أكثر في الرقابة الداخلية، والتوسُّع في المعلومات والمعطيات الهادفة إلى تطبيق أشمل لقاعدة «إعرف عميلك»، وتوسيع آليات التنسيق والتعاون ما بين القطاع المصرفي والسلطات الرقابية والقضائية والأمنية، كما يؤدي الخروج من المنظومة المالية والمصرفية الدولية، أو التعرُّض للعقوبات الى ما يُعرف بالتهميش المالي (Financial Exclusion) لفئات كثيرة من المجتمع ما يعوّق تقدّمها وإزدهارها»، مشدّدين على أن «عالمنا العربي يقع في عين اللعبة الدولية، حيث تتفجر فيه وحوله الصراعات الجيو–سياسية، فمن تصعيد العقوبات على بعض الأفراد والمنظمات، إلى الحروب والصراعات في بعض الدول العربية (لبنان وغزة). هنا تجد المصارف والمؤسسات المالية العربية نفسها في قلب الحدث، وفي ساحة المعركة، وهنا تجد السلطات الرقابية والسلطات الامنية والقضائية نفسها في مواجهة مع المنظمات والأفراد الذين يُحاولون إستخدام القنوات المالية للوصول إلى أهدافهم».

يُشدّد الخبراء على أنه «إتضح للجميع في المؤسسات المالية والمصرفية، بأنه لا بد من المضي في تجسيد العمل المالي والمصرفي، من خلال تطبيق المعايير اللازمة بل وتطويرها وإستحداث البرامج التكنولوجية، بهدف فرض رقابة محكمة، من خلال منظومة متكاملة تخدم العمل الرقابي على هذه المؤسسات وتحسين أدائها، وأن كل هذا في المقابل، يُعزّز ثقة العملاء بالمؤسسات المالية والمصرفية. لذلك، كان لمجموعة العمل المالي الدولية FATF إصرارها على تطبيق معاييرها لما له من

أثر إيجابي، وجعلت من هذا الإلزام ورشة عمل مستمرة، وتتوسع مع مرور الزمن، وقد شهدت فعّاليات مختلفة هادفة إلى تعزيز التدابير المتخذة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تم تطويرها بشكل تدريجي وها هي تطبق وبشكل فعّال».

ويرى الخبراء «أن الحروب القائمة في المنطقة والعقوبات المالية المفروضة على بعض الدول والمنظمات، تدفع بالمصارف العالمية إلى التمادي في سياسة تقليص المخاطر في المنطقة العربية، ولا شك في أن هذا التشدُّد الذي يشهده العالم في مجال تطبيق نظم الإمتثال وظاهرة تجنُّب المخاطر، De-Risking هو من العوامل الأساسية التي ينبغي التنبُّه إليها لحماية النظام المالي والمصرفي في منطقتنا»، محذّرين من أن «سياسة تقليص المخاطر إن طبقت بطريقة عشوائية، تؤدي حتماً إلى حرمان فئات كاملة من العملاء أفراداً ومؤسسات وشركات وجمعيات وغيرها، من الإستفادة من الخدمات المالية الأساسية، ما يدفعها الى التعامل النقدي والبحث عن خدمات مالية بديلة ذات رقابة محدودة، والذي يُشجّع تلقائياً على ما يُسمّى بـ «صيرفة الظل» أي shadow banking.

إجراءات مصرف لبنان

في لبنان، يُشدّد مصرف لبنان على ضرورة الحفاظ على دور القطاع المصرفي اللبناني، في المنظومة المصرفية العالمية، ويؤمن بأن الإلتزام بالمعايير الدولية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، يحمي المجتمعات والإقتصادات والمصارف من مخاطر هذه الأعمال، ويؤكد المعنيون أن «المركزي» لديه أولوية، كونه يُعزّز سلامة القطاع المالي والمصرفي، ويحميه من المخاطر لا سيما مخاطر السمعة. علماً أن لبنان شريك في الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال، من خلال مشاركة هيئة التحقيق الخاصة بأعمال المنظمات الدولية والتعاون مع المصارف المركزية والهيئات الرقابية الأجنبية».

ويُشار إلى أنه «تعزيزاً للشفافية ولتفعيل الإدارة الرشيدة لدى المصارف في لبنان، طوّر مصرف لبنان، من خلال سلسلة من التعاميم، الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي والهيكلية الإدارية للمصارف ما يضمن التطبيق السليم لمبادىء الحوكمة، فبعد تنظيم عمل دائرة الإمتثال في المصارف، طلب إنشاء لجنة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، منبثقة عن مجلس الإدارة برئاسة عضو مجلس إدارة مستقل، مهمّتُها مساندة مجلس الإدارة في ممارسة دوره الإشرافي، في إطار مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وفهم المخاطر ذات الصلة ومساعدته على إتخاذ القرارات المناسبة في هذا الشأن. كما أنشأ مصرف لبنان وحدة إمتثال، بهدف التأكد من مطابقة العمليات التي تمر من خلاله للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، ومن إمتثال المصارف والمؤسسات الخاضعة لرقابته للقوانين والأنظمة».

غبريل:
دوائر الإمتثال تملك الكلمة الاخيرة

العلاقات بين المصارف المراسلة ومصارف الدول العربية مقبولة مع خصوصية كل بلد

يرى رئيس مركز الابحاث في بنك بيبلوس نسيب غبريل في حديث لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أنه «لا يُمكن تصنيف كل الدول العربية في الخانة نفسها، لجهة علاقة المصارف المراسلة مع القطاعات المصرفية في المنطقة، فهناك بلدان لديها علاقات جيدة بين مصارفها والمصارف المراسلة، وهذه الأخيرة تتهافت للتعامل معها، ولا سيما مصارف دول الخليج ومجلس التعاون الخليجي، وهناك بلدان أخرى لدى مصارفها علاقات مع مصارف مراسلة، ولكن بسبب أوضاع هذه البلدان المحلية، تراقب المصارف المراسلة الأوضاع فيها مثل العراق ولبنان، كما تراقب مصر بدرجة أقل»، لافتاً الى أن «المصارف المراسلة تعلم تماماً أن المنطقة العربية غير مستقرّة، وتشهد خضّات أمنية وظروفاً تدفع المصارف المراسلة إلى الحذر، فيما دوائر الإمتثال في هذه المصارف المراسلة، لديها الكلمة الأخيرة للإبقاء على العلاقات مع المصارف، في أي منطقة في العالم وليس في منطقتنا العربية فقط».

يضيف غبريل: «بالإجمال، يُمكن القول، إن العلاقات جيدة بين المصارف المراسلة الأوروبية والأميركية، ومع القطاعات المصرفية في الدول العربية، ولكن هناك علاقات مميّزة لدى بعضها، لأن حجم التداول بينها وبين المصارف المحلية مرتفع».

ويتابع غبريل: «في لبنان، قبل الأزمة المالية والنقدية في العام 2019، كان حجم التداول مرتفعاً مع المصارف المراسلة، ثم إنخفض، وقد تمّت مراعاة وضع لبنان بعد الأزمة، وإستمر هذا الأمر مع أزمة كورونا. وبعد إنتهائها، عادت المداولات الى طبيعتها بين هذه البلدان والمصارف المراسلة»، لافتاً إلى «أن التهويل باللائحة الرمادية لبلدان عربية لم يؤثر على العلاقة بين مصارفها والمصارف المراسلة، كدولة الامارات العربية المتحدة مثلاً والتي بقيت على اللائحة الرمادية لمدة عام، بناء على تصنيف مجموعة العمل الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ولم تتغيّر العلاقات بين الجانبين».

ويشرح غبريل بأن «زيادة الكلفة تتعلق بالرسوم على الحسابات المصرفية، وكلّما كان عدد الحسابات الخاص بالعملات كبيراً، كلّما زادت الكلفة، لذلك عمد العديد من المصارف اللبنانية إلى تقليصها بعد الأزمة، توفيراً لها وهي كلفة مرتفعة شهرياً»، مشدّداً على أنه «من صالح المصارف المراسلة إستمرار علاقتها مع المصارف المحلية، بسبب حجم التداول والأرباح، ولكن هذه العلاقة والتعاون يخضعان لرأي دوائر الإمتثال في المصارف المراسلة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا علاقة بين المصارف المراسلة والمصارف الإيرانية والليبية، لكن العلاقات بين المصارف المراسلة ومصارف الدول العربية مقبولة، مع خصوصية كل بلد». ويختم غبريل:«إن حجم التداول بين الدول الخليجية والمصارف المراسلة ضخم، بسبب حجم إقتصادات هذه الدول ومستوى الإستيراد والتصدير (كمصدر كسب أساسي)، كما في مصر ولبنان قبل الأزمة المالية والنقدية المتعلقة بلبنان تحديداً».

سرُّوع:
علاقة المصارف مع البنوك المراسلة نبضُ العمل المصرفي

من جهته، يشرح الخبير الإقتصادي جو سرّوع أن «علاقة المصارف عادة مع البنوك المراسلة، يشكل نبض العمل المصرفي والأساس للمصارف، للقيام بدورها في النمو الإقتصادي، كون هذه العلاقة ترتبط بالنشاط الإقتصادي الخارجي، أي التحاويل وإعتمادات مستندية، ولا بد من لفت النظر إلى أن هذه التحاويل تتم بكل العملات (دولار ويورو عبر المقاصة، أي أثناء عملية الدفع والقبض)، علماً أن أحد أبرز الأمثلة على أهمية هذه العلاقة، العقوبات على روسيا بعد إندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية، نظراً إلى المعوّقات التي واجهتها روسيا في التحاويل عبر بنوكها بالدولار، ولم تنجح بتخطّي الأمر إلى اليوم، وهذا يدلُّ على أهمية المصارف المراسلة».

يضيف سرُّوع: «عندما يوضع بلد ما على اللوائح الرمادية من قبل مؤسسات التصنيف الإئتمانية، فإنها لا تُقارب وضع المصارف بل مخاطر البلد المعني، أي مدى تطبيقه لمعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، والإستقرار السياسي والأمني والقضاء

معيار العلاقة بين البنك المراسل والمحلي التأكدُ بأن الجانبين يمتثلان للقوانين التي تُكافح تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

الفعّال والناشط»، معتبراً أن «علاقات المصارف بالبنوك المراسلة، يحكمها أمران أساسيان، الأول، العلاقات التاريخية بين المصارف المراسلة والمصارف المحلية، والثاني، المصلحة المشتركة وجني الأرباح».

ويتابع سرُّوع قائلاً: «بما أن هناك مخاطر تبييض الأموال في أسواق مثل لبنان والعراق وليبيا والامارات في فترة محدّدة، فالمعيار الذي يحكم هذه العلاقة، يبقى التواصل بين المصرف المراسل والمصرف المحلي، والتأكد بأن الجانبين يمتثلون للقوانين التي تكافح تبييض الأموال وتمويل الارهاب وتُطبّقها. علماً أن المصارف اللبنانية تمتثل تماماً لهذه القوانين، كما هي الحال في دولة الامارات»، مؤكداً أن «مسؤولية تطبيق الإمتثال لقوانين تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، تُعتبر مسؤولية مشتركة بين المصرف المراسل والمصرف المركزي، لذا فإن أي خطأ يحصل سينعكس على المصرفين، من هنا تلعب متانة العلاقة والتنسيق الدائم بين الجانبين دوراً مهماً في إستمرار العلاقة.

(نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، حين وُضعت إمارة دبي على اللائحة الرمادية، إذ غُرّمت البنوك المراسلة الأوروبية بمبالغ طائلة، لأنها لم تتحقق كما يجب من إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب هناك)».

باسمة عطوي

أخطار الأمن السيبراني على الهواتف المحمولة
أمن وخصوصيّة الجوّالات.. والخيال العلمي

تمكّنت السلطات الأميركية من إختراق محمول مهاجم دونالد ترامب (الرئيس الأميركي والمرشح الرئاسي لعام 2024) في أقل من 48 ساعة، وذلك رغم أنه من جوالات «سامسونغ» الحديثة التي حصلت على تحديثات «أندرويد» الأخيرة، ورغم أن الإختراق تم ضمن حيثيات قضائية تتطلّب معرفة المهاجم ونواياه وإن كان فرداً في تشكيل إجرامي أم لا، فإن ما حدث تسبّب في ضجة بعالم الأمن السيبراني، إذ سلّطت الضوء على هشاشة أنظمة تأمين الجوالات في مختلف إصداراتها وأنواعها.

ما حدث مع محمول توماس كروكس مهاجم دونالد ترامب ليس حالة فريدة من نوعها يصعب تكرارها، بل هو نموذج آخر لسيناريو يحدث بشكل شبه يومي في مختلف مكاتب الهيئات الفدرالية والسلطات القانونية الأميركية، فضلاً عن بقية دول العالم، ورغم أن هذه الأدوات تختلف عن أدوات التجسس والهجمات السيبرانية الخبيثة على الجوالات، فإنها تيسّر الفعل ذاته، وهو إختراق الهاتف والوصول إلى بياناته دون الحصول على إذن المالك.
وتزعم جميع شركات المحمول (الجوالات) أنها تصنع هواتف ذكية «آمنة» لا خوف منها ولا يمكن اختراقها بسهولة، وهو الأمر الذي تروج له «آبل» و«سامسونغ» وغيرها من الشركات، ولكن هل يُمكن القول إن هذا الإدعاء حقيقي، أم أنه مجرد خطوة تسويقية لإقناع المستخدمين باقتناء جوالاتهم؟ علماً أن جميع شركات الجوال تفيد أنها تصنع هواتف ذكية «آمنة» ولا يُمكن إختراقها بسهولة.

تقنية يسهل الوصول إليها

في العام 2020، نشرت مؤسسة «آب تيرن» تقريراً عن أدوات إختراق الجوالات المستخدمة في السلطات القانونية الأميركية، وفق هذا التقرير، فإن أكثر من ألفي مكتب تحقيقات وهيئة قانونية أميركية منتشرة في 50 ولاية تمتلك أدوات خارجية تساعدها في إختراق حماية أعتى الجوالات مهما كان طرازها، وهي أدوات تصل تكلفتها في بعض الأحيان إلى 30 ألف دولار.

ويمكن القول إن الحاجز الوحيد الذي يقف أمام إنتشار هذه التقنيات بشكل واسع هو تكلفة الجهاز والحصول على التحديثات الخاصة به، مما لن يُشكل أي تحدٍ أو صعوبة أمام العصابات الإجرامية سواء كانت سيبرانية أو معتادة.

تقنية يُمكن الوصول إليها في كل سهولة

في سبتمبر/أيلول 2023 وقبيل الإنتخابات الرئاسية المصرية تم إختراق هاتف المرشح الرئاسي أحمد طنطاوي من قبل برمجية خبيثة تدعى «سيتروكس» (Cytrox)، ولولا تعاونه مع منظمة «سيتيزنلاب» (Citizenlab) الأمنية كان الأمر سيمر مرور الكرام.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، إستهدفت الحكومة الهندية مجموعة من الصحفيين المعارضين عبر برمجية «بيغاسوس» الخبيثة من أجل التجسُّس على هواتفهم ومراقبتهم، وذلك فضلاً عن مجموعة بارزة من المعارضين في مختلف دول العالم إلى جانب شخصيات بارزة في بولندا وأوكرانيا وغيرها من الدول التي تكثر فيها النزاعات السياسية.

وتثير سهولة الوصول إلى تقنيات الإختراق والتجسس المماثلة لتقنية «بيغاسوس» أسئلة متنوّعة عن دور الشركات المطورة لها وقانونية عملها، إذ تمتلك هذه الشركات مقرات في مختلف دول العالم، وفي حالة «بيغاسوس»، فإن الشركة تستقبل العملاء في مكاتبها وتبيع لهم هذا البرنامج الخبيث للتجسُّس على الأهداف المختلفة، فضلاً عن البرمجيات التي تُباع بشكل قانوني وتسهل إختراق الجوالات مثل «سيليبريت».

في وقت قصير وُجد العديد من الشركات التي تعمل في إختراق الجوالات في مختلف أنواعها، مما يساهم في تنمية المخاوف الأمنية ضد الهواتف والجوالات الذكية، ويجعلنا نتساءل إن كان إدوارد سنودن محقاً. وللتذكير سنودن مواطن أميركي (مواليد العام 1983) ومتعاقد تقني وعميل موظف لدى وكالة المخابرات المركزية، وقد عمل كمتعاقد مع وكالة الأمن القومي قبل أن يسرّب تفاصيل برنامج تجسس إلى الصحافة. وفي يونيو/ حزيران 2013 سرّب سنودن مواد مصنّفة على أنها سرّية للغاية من وكالة الأمن القومي إلى صحيفتي «الغارديان» و«الواشنطن».

لا أحد آمن

تُطلق «آبل» دوماً إعلانات متلفزة تهاجم هواتف «أندرويد» كونها أقل أمناً من جوّالات «آيفون»، ورغم أن هذا الأمر كان صحيحاً في الماضي، فإنه تغيّر كثيراً في السنوات الأخيرة، إذ لم يعد مالكو «آيفون» في أمان.

لا شك في أن جوالات «آيفون» تتمتع بمستوى أمني أعلى قليلاً من المنافسين، كما تُعد جوالات «سامسونغ» أكثر أمنا من الجوّالات الصينية، ولكنها ليست منيعة ضد الإختراق بشكل كامل، إذ يُمكن إختراقها بكل سهولة ويسر، وهو الأمر الواضح من بيان نشرته «سيليبرايت» حول قدرة التحديث الأخير من برمجياتها على إختراق هواتف «آيفون 14» والهواتف التي تعمل بنظام «آي أو إس 17».

كما يجب ألاّ ننسى حملة الهجوم المنظمة التي تمت ضد جوالات «آيفون» في العام 2017 وإستمرت لمدة عامين، إذ تم تكوين عصابات منظمة لمهاجمة وإختراق وسرقة بيانات جوالات «آيفون» وتم تسريب العديد من المقاطع والصور لمختلف مشاهير العالم ضمن هذه الحملة.

بالطبع يُمكن العثور على كثير من الأمثلة لإختراق جوّالات «أندرويد» وتحديداً الجوّالات الصينية التي تأتي محمّلة ببرمجيات خبيثة من بعض الشركات بشكل أساسي، وهي برمجيات تهدف إلى عرض الإعلانات أو حتى سرقة البيانات والصور السرية.

سنودن كان محقاً

في العام 2013، أجرى الخبير الأمني إدوارد سنودن مقابلة مع صحيفة «ذا غارديان» The Guardian كشف خلالها عن أساليب التجسُّس الحديثة التي تتبعها الهيئات السرية في الولايات المتحدة، وكيف أن المعدّات الذكية ما هي إلاّ أدوات تجسُّس متطوّرة، مما أثار جدلاً واسعاً عالمياً لدرجة أن قصة حياته تحوّلت إلى فيلم سينمائي ناجح.

وأكد سنودن أن جميع الأجهزة التقنية الذكية هي أدوات تجسُّس خفية مهما حاولت الشركات إثبات عكس ذلك أو حاول المستخدم تفادي هذه العيوب، وكان دائماً ينصح بالتخلُّص من الأجهزة الذكية والعودة إلى الأجهزة التقليدية.

ويدفعنا تطوُّر أدوات إختراق الجوالات والتجسس للإيمان بأن نظريات سنودن كانت صحيحة، وأن مخاوفه من الأجهزة التقنية لم تكن مجرّد هلوسات مريض بالفصام، مما يقودنا إلى السؤال النهائي: هل يُمكننا أن نثق في جوالاتنا بالشكل الذي نقوم به الآن؟

«الأمن السيبراني» يحذّر من إختراق الهواتف المحمولة

في السياق عينه، حذّر مجلس الأمن السيبراني لحكومة الإمارات من تصاعد الهجمات السيبرانية على الهواتف المحمولة عالمياً، إذ تُؤكد الأرقام أهمية تأمين الهاتف وتحديثه بإستمرار، داعياً المستخدمين إلى إجراء تحديثات دورية لبرمجيات هواتفهم المحمولة، لحمايتها من الإختراق، لافتاً إلى ما كشفه بحث شركة «ماكافي»، الصادر أخيراً عن إتجاهات مقلقة في مجال الثغرات الأمنية للهواتف، ما يُشدّد على ضرورة التحديثات الدورية للبرمجيات لحماية معلوماتك الشخصية.

ونبّه مجلس الأمن السيبراني عينه، إلى أن التهديدات السيبرانية تُشكل خطراً على بيانات الشخص وهويته وأمواله وخصوصيته، مشيراً إلى أن هناك ثلاثة أنواع من المخاطر مترتبة على إختراق الهاتف تتمثل أولاً في سرقة الهوية، إذ يُمكن للمخترقين سرقة هوية الفرد، ما يسبب ضرراً خطيراً، وثانياً الإنتهاكات المالية إذ تتعرّض بطاقات الإئتمان الخاصة بالمستخدم والخدمات المصرفية عبر الإنترنت للخطر، ثالثاً إنتهاكات الخصوصية. وأوضح المجلس مجموعة من الخطوات التي تساعد المستخدم على تعزيز أمن هاتفه، منها أن يظل مطّلعاً من خلال التحقق بإنتظام من التحديثات والقيام بتحميلها بسرعة، وتعزيز قفل الوصول من خلال تأمين الهاتف والتطبيقات بكلمات مرور قوية أو تقنية التحقق البيومتري، وتفعيل ميزة العثور على الهاتف لزيادة الأمان.

في السياق ذاته، دعا المجلس الأفراد إلى أخذ الحذر من التهديدات المخفية في تفاعلاتهم الرقمية اليومية، ومنها الرسائل، والروابط، والمواقع، والمشاركات، وأجهزة التخزين، مؤكداً أهمية التحقق من صحة كل رابط وملف قبل التفاعل معه لحماية الأمان الرقمي.

ووجّه المجلس بأخذ الحيطة من خمسة ممرّات سرّية للبرامج الضارة على الهواتف المحمولة، هي المواقع المخترقة، إذ إن زيارتها قد تصيب الأجهزة بالبرامج الضارة تلقائياً، والشيفرات المشبوهة، التي قد تكون كامنة في برامج أو مستندات أو ملفات وسائط منزلة، والمرفقات البريدية، إذ تختبئ البرامج الضارة في ملفات بريد إلكتروني تبدو آمنة، وروابط الوسائط الإجتماعية، حيث تنقلها الروابط الجذابة عبر مواقع التواصل، وأخيراً مداخل «usb» لأن توصيل أقراص ملوثة يسمح للبرامج الضارة بالوصول المباشر. والجدير بالذكر، أن مجلس الأمن السيبراني لحكومة الإمارات، أطلق أخيراً تحذيراً من تزايد مخاطر الهجمات السيبرانية في فترة المناسبات العامة، داعياً الأفراد والمؤسسات إلى أخذ الحذر جرّاء إرتفاع التهديدات السيبرانية المحتملة خلال العطلات والأعياد، وتكثيف الجهود للتوعية، وإتخاذ التدابير الإحترازية اللازمة لحماية أنفسهم ومؤسساتهم وبياناتهم دعماً وحفظاً لمنظومة الأمن السيبراني الوطني.

وخلص المجلس إلى ضرورة تحديث برامج الحماية وأنظمة التشغيل بإستمرار، وإجراء عمليات الفحص الدوري للأجهزة، وتوخي الحذر عند فتح الروابط والمرفقات المشبوهة، أو غير المرسلة من مصادر موثوقة، وإستخدام كلمات مرور قوية ومعقّدة، وتفعيل خاصية المصادقة الثنائية للحسابات، مؤكداً أهمية نشر الوعي وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني لدى الأفراد والمؤسسات للحدّ من مخاطر التهديدات، داعياً إلى تحري الدقة والحذر في التعامل مع البريد الإلكتروني والتحقق من صدقية أي طلبات غير معتادة لتجنب محاولات التصيُّد الإحتيالي، وإستخدام كلمات مرور قوية ومعقّدة وتفعيل خاصية المصادقة الثنائية.

وأطلق المجلس في مارس/ آذار 2024، حملة توعوية، تستهدف المؤسسات الحكومية والخاصة، وجميع أفراد المجتمع، تحت عنوان «الحملة الوطنية للأمن السيبراني.. عام من الوعي والتثقيف الرقمي»، لتعزيز الوعي بمخاطر الفضاء الإلكتروني، والسبل المختلفة للحماية من الهجمات السيبرانية، والدعوة إلى أخذ الحيطة لتفادي الوقوع ضحية لهجمات التصيُّد والإحتيال الإلكتروني، التي تستخدم التكنولوجيا لخداع المستخدمين الرقميين للحصول على معلوماتهم وبياناتهم الشخصية. وتضمنت الحملة 52 موضوعاً، بواقع موضوع جديد كل أسبوع.

(المصدر: مواقع إخبارية إلكترونية)

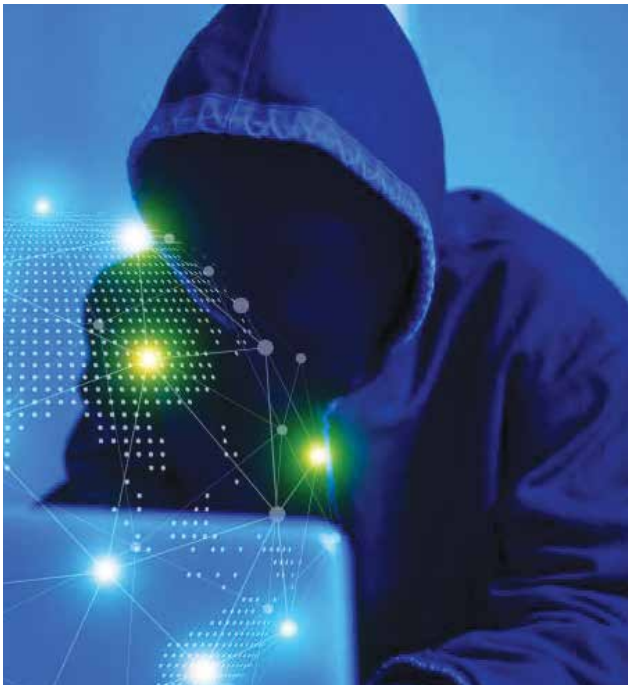

بنك القاهرة
Banque du Caire

فرص بلا حدود

16990

www.bdc.com.eg

إبسون: 4 إستراتيجيات هامّة عند التحوُّل إلى مصادر الطاقة المتجدّدة

أعربت شركة «سيكو إبسون» (Epson) شركة التكنولوجيا العالمية الرائدة في حلول الطباعة المبتكرة الخاصة بالمنازل والمكاتب والقطاعات التجارية والصناعية وقطاع التصنيع وقطاعات الفنون البصرية وأسلوب الحياة، عن أملها في أن تكون مصدر إلهام للشركات الأخرى في مجال الانتقال الكامل بنسبة 100 % إلى الطاقة المتجدّدة، وذلك من خلال عرضها للأفكار التي تعلمتها خلال رحلتها الذاتية في هذا السياق.

وتشير إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن حصة المستخدمين في قطاعات التصنيع وغيرها من القطاعات تقدر بنحو الثلث من إستهلاك العالم للطاقة، حيث تُعد الطاقة الكهربائية عنصراً رئيسياً من ذلك. وكانت «إبسون» قد إستكملت إنتقالها إلى الطاقة المتجددة في اليابان في العام 2021، وعالمياً في المواقع المملوكة لها في العام 2023، لترسم بذلك طريقاً مبتكراً للتصنيع باستخدام الطاقة المتجددة يُمكن للشركات الأخرى أن تحذو حذوه.

وقال نيل كولكوهون، رئيس إبسون الشرق الأوسط وتركيا وإفريقيا ووسط وغرب آسيا: «لو كانت كل الطاقة الكهربائية المستهلكة في المصانع والمرافق الصناعية مصدرها الطاقة المتجددة، فإن هذا الأمر سيُسهم إلى حد كبير في إيجاد حلول لتحدي تغيُّر المناخ».

نيل كولكوهون، رئيس إبسون الشرق الأوسط وتركيا وإفريقيا ووسط وغرب آسيا

أربع إستراتيجيات مقترحة للشركة

ترى «إبسون» أن هناك طرقاً عملية عدّة يُمكن للشركات أخذها في الإعتبار عند تحوُّلها إلى مصادر الطاقة المتجددة:

1- الحصول على الطاقة الكهربائية من مصادر متجدّدة: وذلك من الموردين المحليين من خلال عقود مع موردي الكهرباء.

2- توليد الطاقة الكهربائية ميدانياً: من خلال لوحات الطاقة الشمسية على الأسطح أو من خلال توربينات الهواء في حال كانت المساحة تسمح بذلك.

3- تطوير مرافق تخزين البطاريات: تشمل المخاوف المتعلقة بالطاقة الكهربائية من مصادر متجدّدة، على مخاطر إنقطاع إمداداتها في حال عدم وجود رياح أو في حال كان نور الشمس محجوباً، لكن تقنيات تخزين الطاقة الكهربائية توفر حلاً قابلاً للتطبيق لمعالجة ذلك.

4- إتخاذ قرار في خصوص توليد الطاقة الشمسية: عندما يتعلق الأمر بأنظمة توليد الطاقة الشمسية، فإن المواقع الميدانية التابعة لشركة إبسون هي التي تقرر ما إذا كانت ستتبنّى أسلوب الإستثمار الذاتي، أو إتفاقيات شراء الطاقة (PPA) وذلك بناءً على الظروف الفردية لكل دولة أو منطقة.

EPSON

4 نصائح للإستفادة من الذكاء الإصطناعي بشكل فعّال

جواو كارفاليو، المدير التنفيذي لشركة «إس إيه بي كونكر» في الشرق الأوسط وجنوب أوروبا وإفريقيا

عرضت شركة «إس إيه بي كونكر»، وفق جواو كارفاليو، المدير التنفيذي للشركة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب أوروبا وإفريقيا، مجموعة من النصائح التي تساعد المؤسسات على الإستفادة من الذكاء الاصطناعي بشكل فعّال.

وأشار تقرير جديد صدر مؤخراً عن جارتنر إلى «أن نحو ثلث مشاريع الذكاء الإصطناعي قد يتم إلغاؤها في حلول العام 2025 نتيجة تخطي تكلفتها القيّمة المرجوة منها. ودفع هذا التحدّي العديد من الرؤساء التنفيذيين إلى الإعتماد على المدراء الماليين لإتخاذ القرار حيال ما إذا كانت مبادرات الذكاء الإصطناعي تستحق هذا الإستثمار».

وعرضت «إس إيه بي كونكر» مجموعة من النصائح للإدارات المالية التي تواجه هذه العقبات لمساعدة المؤسسات على الإستفادة من الذكاء الإصطناعي بشكل فعّال، وهذه النصائح هي:

1- إعتماد معايير نجاح متعدّدة التخصُّصات: يتطلب تحقيق عائدات ملموسة على الإستثمار إعتماد معايير عالية في عدد من المجالات، على نحو مشابه للنهج العشاري الأولمبي متعدّد الفعّاليات.

2- تحقيق نجاحات مبكرة وتوظيف الأفكار الأولية: بالنظر إلى الأثر المحتمل للذكاء الإصطناعي على الأعمال، فمن السهل التركيز على الصورة الأكبر وتجاهل التفاصيل الإجرائية. ويمكن للتركيز على النجاحات المبكرة، أن يقدم أدلة أساسية خلال رحلة المؤسسات في مجال الذكاء الاصطناعي، وبالتالي توفير المبرّرات اللازمة لمواصلة الإستثمار والمحافظة على إهتمام ومشاركة الأطراف المعنيين.

3- تخصيص معايير القياس لتتناسب مع أهداف المؤسسات: تتفاوت الفوائد المرجوة من الذكاء الإصطناعي، وقد لا يكون تطبيق قياسات معيارية للعائد على الإستثمار ممكناً دائماً، إذ إن بعضها قد لا يظهر بشكل واضح في بيانات الميزانية أو في مؤشرات الأداء الرئيسية، ما يجعل عملية تقييم العائد على الإستثمار معقدة بالنسبة إلى فرق المالية.

4- الإعتراف بأثر الجانب البشري في العائد على الإستثمار للذكاء الإصطناعي: قد يكون تعريف العائد على الإستثمار في الذكاء الإصطناعي صعباً وخصوصاً بالنظر إلى الفجوة المهارية الموجودة. ومع إشارة 52 % من الشركات إلى النقص في القوى العاملة الماهرة، فإن مشاريع الذكاء الإصطناعي تحتاج إلى الإستثمار في مجالات التكنولوجيا وتدريب القوى العاملة.

ورش تدريبية لإتحاد المصارف العربية في قطر والكويت وليبيا

نظم إتحاد المصارف العربية دورات عمل التدريبية في كل من قطر والكويت وليبيا، خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 وهي كالتالي:

الدوحة – قطر

في هذا السياق، نظم إتحاد المصارف العربية ورشة عمل تدريبية حضورياً، في مدينة الدوحة، قطر ما بين 4 و6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، بعنوان:

ESG Integration: Mitigation Underlying ESG Risks in Corporate Client Portfolios Unleashing ESG Financial Returns &

شارك في الورشة 17 مشاركاً: 14 مشاركاً من 5 مصارف من دولة قطر، ومشارك واحد لكل من البنك الزراعي المصري، مصر، والبنك المركزي الأردني، الأردن، والبنك المركزي الليبي من ليبيا. وحاضر في الورشة الخبير ياسر عكاوي، مؤسس Capital Concept.

الكويت

نظم الإتحاد في مدينة الكويت – دولة الكويت، ورشة عمل تدريبية بعنوان:

IRRBB and ICAAP: Bridging Risk Assessment & Capital Planning (ما بين 10 و12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024)، حول موضوع:

مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر المصرف (IRRBB) وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP): «خلق الروابط ما بين تقييم المخاطر والتخطيط الرأسمالي».

شارك في الورشة 23 مشاركاً: 18 مشاركاً من 6 مصارف من دولة الكويت،

5 مشاركين من البنك المركزي الأردني، الأردن. وحاضر في الورشة شادي رياشي، مدير أول في «إرنست آند يونغ» EY – الخدمات الإستشارية في لوكسمبورغ.

جانب من المشاركين في ورشة العمل التدريبية

المشاركون في ورشة العمل

طرابلس – ليبيا

كما نظم الإتحاد في العاصمة الليبية طرابلس، بالتعاون مع إتحاد المصارف الليبية وبرعاية مصرف الجمهورية، ورشة عمل تدريبية بعنوان «كيفية عمل البطاقات داخل القطاع المصرفي (الإصدار – التغطية– التسويات)».

ورمت الورشة إلى إكساب المشاركين المهارات المتعلقة بدور البطاقات في القطاع المصرفي، ودور إدارات التشغيل والمخاطر والإحتيال والتسويات التشغيلية والمحاسبية وقواعد عمل البطاقات داخل النظام المصرفي، وتدريب المشاركين على كيفية تطبيق القواعد المصرفية والمحاسبية عند الإصدار والتغطية والتسويات والربحية والتكلفة، وذلك ما بين 10 و14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، وبمشاركة 35 مشاركاً من المصارف الليبية.

وقد إفتتح عمل الورشة، هاني علي عبدالله المدير الإقليمي لمصر وليبيا، والدكتور حسين الزروق المدير العام لإتحاد المصارف الليبية، والدكتورة آمال ودان، مدير إدارة تنمية الموارد البشرية، في مصرف الجمهورية، والدكتور أحمد محمد نبيل، الرئيس التنفيذي المالي وعضو لجنة الادارة العليا، بنك قطر الوطني محاضر ورشة العمل.

من إفتتاح أعمال ورشة العمل

مستقبل واعد لبنوك الخليج
مؤشرات قوية على إستمرار النمو

توقّعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الإئتمانية «أس آند بي»، إستمرار الأداء الجيد لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2024، وذلك بفضل زيادة أحجام الإقراض وإرتفاع دخل الرسوم وإستقرار الهوامش والكفاءة القوية لإدارة التكاليف، وغياب أي صدمة غيرمتوقعة. أما عن العام 2025، فقد رجّحت الوكالة، أن تؤدي تخفيضات أسعار الفائدة إلى تقليص هوامش الدخل، ولكنها في المقابل قد تدعم جودة الأصول البنكية.

وأضافت «ستاندرد آند بورز»، في تقرير، أن القطاعات غير النفطية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، قد ساهمت في نمو الإقراض السنوي بنسبة 10.4 % لأكبر 45 مصرفاً في دول مجلس التعاون الخليجي في النصف الأول من العام 2024، مقابل 6.7 % في العام 2023.

كما أشارت الوكالة إلى أن إستمرار إرتفاع أسعار الفائدة لفترة طويلة أدى إلى بقاء هوامش الربح مستقرة عند 2.7 %، مشيرة إلى حفاظ البنوك على ربحية قوية في النصف الأول من العام الجاري، مع زيادة العائد على الأصول إلى 1.74 %، من 1.65 % في نهاية العام 2023.

ورغم إنتقال الودائع من الأدوات غير المدرة للفائدة إلى الأدوات المدرة للفائدة، فقد بلغت نسبة الأدوات غير المدرة للفائدة 45 % في نهاية العام 2023، إنخفاضاً من 48 % في نهاية العام 2022، وإستمرت في الإنخفاض منذ ذلك الحين، بحسب وكالة التصنيف الإئتماني إس آند بي.

وأفادت الوكالة، أن النمو غير النفطي المطّرد في دول الخليج، قد دعم مقاييس جودة الأصول، مع تكلفة المخاطر عند 60-70 نقطة أساس، كما مكّنت هذه التطورات البنوك من الحفاظ على ربحية قوية في النصف الأول من العام الجاري.

وتتوقع «ستاندرد آند بورز» أن يُخفّض مجلس الإحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس بين سبتمبر/أيلول 2024 ونهاية العام 2025. ويُرجح بحسب الوكالة، أن يؤدي هذا إلى خفض صافي أرباح بنوك دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 12 %، إستناداً إلى إفصاحات العام 2023؛ فكل إنخفاض في أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس يقلّل صافي الدخل بنسبة 8 % لهذه البنوك. كما يُرجّح، أن يخلق هذا، بعض المساحة للتنفس للشركات عالية الإستدانة والعملاء الأفراد في دول الخليج، وتالياً دعم جودة الأصول، كذلك يُعتقد أن تدابير البنوك للسيطرة على التكاليف، قد تعني أن التأثير الإجمالي قد يكون أقل من الإنخفاض المتوقع بنسبة 12 %.

ارتفاع صافي أرباح «الأهلي السعودي» إلى 15.6 مليار ريال للأشهر التسعة الأولى من العام 2024

إرتفع صافي أرباح البنك الأهلي السعودي، أكبر البنوك السعودية، إلى 15.6 مليار ريال للأشهر التسعة الأولى من العام 2024، بزيادة قدرها 4 % مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من العام 2023. وعلى أساس ربعي، إرتفع صافي أرباح البنك للربع الثالث من العام 2024 إلى 5.4 مليارات ريال، بزيادة قدرها 7 % مقارنة بصافي ربح الربع المماثل من العام 2023.

وأفاد البنك الأهلي السعودي في بيان على «تداول السعودية» أن سبب الإرتفاع في صافي الربح خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق، يعود إلى إرتفاع إجمالي دخل العمليات التشغيلية بنسبة 4 % ليصل إلى 27.1 مليار ريال بسبب إرتفاع في صافي دخل العمولات الخاصة بنسبة 3 % وإرتفاع صافي الدخل من رسوم الخدمات المصرفية بنسبة 12 %، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي الدخل من الإستثمارات بنسبة 14 %. وإرتفع إجمالي الموجودات إلى 1.12 تريليون ريال بزيادة قدرها 8 % خلال الفترة مقارنة بالسنة المنتهية في ديسمبر/ كانون الأول 2023، وذلك حصيلة إرتفاع محفظة التمويل بنسبة 9 % نتيجة إرتفاع محفظة تمويل الأفراد بنسبة 6 % معتمدة بشكل أساسي على الإرتفاع في التمويل العقاري بنسبة 9 %، بالإضافة إلى ارتفاع محفظة تمويل الشركات بنسبة 12 % وكان هذا مقترناً بإرتفاع في محفظة الإستثمارات بنسبة 8 %، في حين إرتفع إجمالي ودائع العملاء بنسبة 7 % لتصل إلى 634 مليار ريال خلال الفترة مقارنة بالعام المنتهي في ديسمبر/ كانون الأول 2023.

الصندوق السعودي للتنمية يبدأ نشاطه الإنمائي في صربيا عبر تمويل 3 مشروعات بقيمة 205 ملايين دولار

وقّع الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية سلطان بن عبدالرحمن المرشد، مع نائب رئيس الوزراء وزير المالية في جمهورية صربيا، سينيسا مالي؛ ثلاث إتفاقيات لتمويل ثلاثة مشروعات إنمائية عبر قروض تنموية ميسّرة مقدمة من الصندوق بقيمة إجمالية تصل إلى 205 ملايين دولار، لدعم قطاعات المياه والزراعة والتعليم والطاقة، في حضور نائب سفير المملكة لدى البوسنة والهرسك أ.علي الدوسري، ويُعد ذلك بداية النشاط الإنمائي للصندوق في صربيا. وتهدف الإتفاقية الأولى إلى تمويل مشروع برنامج تعزيز البنية التحتية للري والإستصلاح الزراعي في عدة مناطق في صربيا، بقيمة 75 مليون دولار؛ للإسهام في تعزيز إدارة شبكات المياه والإنتاج الزراعي في المناطق المخصصة، من خلال تطوير شبكات توزيع المياه، وضمان الري الكافي خلال فترات الجفاف، واستحداث نظام زراعي ذكي للمزارعين ليمكّنهم من الوصول إلى مصادر المياه بشكل مباشر، بالإضافة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج الزراعي والاكتفاء الذاتي.

كما تهدف الإتفاقية الثانية إلى تمويل مشروع إنشاء حرم العلوم الحيوية في بلغراد، بقيمة 65 مليون دولار؛ للإسهام في إنشاء

سلطان بن عبدالرحمن المرشد، مع سينيسا مالي

مركز علمي يضم ست كليات متعددة التخصصات، وتسعة معاهد علمية، ومختلف المباني العلمية والصحية والإدارية، بمساحة حوالي 200 ألف متر مربع، لتنمية مجال التكنولوجيا الحيوية وتطبيقاتها وتنمية وتطوير اقتصاد صربيا، والرعاية الصحية والتنمية العلمية والتعليم العالي. وفي سياق متصل، تهدف الإتفاقية الثالثة إلى تمويل مشروع تطوير شبكة النقل الكهربائية «المرحلة الأولى»، بقيمة 65 مليون دولار؛ لإنشاء محطة بقدرة 400 كيلو فولت، وخط الدائرة المزدوجة بقدرة 400 كيلو فولت، ويصل طول الخط إلى حوالي 77 كم.

رئيس مجلس إدارة «مصرف التنمية الدولي» المهندس زياد خلف عبد: الإمارات محطة مهمة لكبار رجال الأعمال

أكد المهندس زياد خلف عبد، رئيس مجلس إدارة «مصرف التنمية الدولي» ورئيس مجموعة «زياد خلف القابضة» في أبوظبي وعضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، «أن دولة الإمارات إستطاعت أن تحقق التنمية المستدامة، وتواكب آخر التطورات التي يشهدها العالم بما فيها ثورة الذكاء الإصطناعي، وهو ما جعلها محطة مهمة لكبار رجال الأعمال الذين عملوا على التعاون المشترك مع الإمارات على أكثر من صعيد، خصوصاً وأن الإمارات تعمل على تذليل الصعوبات أمام المستثمرين، وتساعد على توسيع التعاون التجاري المشترك والإستثمار في القطاعات كافة».

وأشاد زياد خلف عبد بالسياسات الإقتصادية التي تتبناها دولة الإمارات، «والتي ضاعفت من حجم تجارتها الخارجية غير النفطية في النصف الأول من العام 2024 بشكل قياسي، حيث تجاوزت 1.4 تريليون درهم بنمو 25 %، وإرتفع حجم التجارة مع العراق 41 %، إستقبل خلالها صادرات إماراتية غير نفطية تعادل قرابة 4 أضعاف ما إستقبله، خلال الفترة المثيلة من العام 2023».

المهندس زياد خلف عبد

وأشار خلف عبد إلى أن مجموعة «زياد خلف القابضة»، والتي يندرج تحتها 22 شركة، «تُسهم في تعزيز العلاقات الإستثمارية بين الإمارات والعراق، كما تسهل عملية التبادل والتطوير التجاري بين البلدين في مجالات مختلفة منها الإستثمار والتمويل والصناعة والتجارة والعقارات والدفع الإلكتروني».

بالتعاون مع مجموعة «زياد خلف القابضة» في أبو ظبي مشروع مشترك لتعزيز الخدمات اللوجستية والشحن في العراق

أعلنت المزوّد لخدمات النقل والحلول اللوجستية الشاملة «أرامكس»، عن إطلاق مشروع مشترك بالتعاون مع مجموعة «زياد خلف القابض» في أبو ظبي؛ لتوفير مجموعة شاملة من الخدمات لدعم الشركات المحلية والدولية في العراق.

وذكر بيان صحافي أن «المزود الرائد عالمياً لخدمات النقل والحلول اللوجستية الشاملة، «أرامكس» أعلنت عن إطلاق مشروع مشترك بالتعاون مع مجموعة «زياد خلف القابضة» التي تتخذ من العاصمة أبو ظبي مقراً لها، لتوفير مجموعة شاملة من الخدمات لدعم الشركات المحلية والدولية في العراق، بما في ذلك خدمات الشحن المحلي والدولي السريع وخدمات الشحن والخدمات اللوجستية التعاقدية».

وأضاف البيان: أنه «تم توقيع الشراكة في حضور محمد جمعة الشامسي رئيس مجلس إدارة أرامكس والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ أبو ظبي، وزياد خلف رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي ورئيس مجموعة «زياد خلف القابضة»، في مقر «أرامكس»، وقد شهد التوقيع تواجد المديرين التنفيذيين من كلا الجانبين».

توقيع إتفاقية الشراكة

وتابع البيان: أن «المشروع المشترك سيدعم جهود «أرامكس» لتعزيز حضورها في العراق، وتوسيع نطاق خدمات الاستلام والتسليم بالإستفادة من الإنتشار الواسع لمجموعة «زياد خلف القابضة» في السوق المحلية، وقدرتها على الوصول إلى أكثر من 7,000 نقطة بيع في جميع أنحاء البلاد، كما ستُساهم هذه الشبكة في تسهيل العمليات اللوجستية وتعزيز كفاءتها في أكثر من 15 مدينة في العراق».

بنك الشارقة ينجح في إصدار سندات بقيمة 500 مليون دولار

نجح بنك الشارقة في إصدار سندات غير مضمونة بقيمة 500 مليون دولار في الأسواق العالمية، وقد حظي هذا الإصدار بتجاوب كبير في الأوساط الإستثمارية العالمية، حيث إستقطب طلبات بلغت 1.4 مليار دولار، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف حجم الإصدار المطروح. وتبلغ مدة السندات خمس سنوات من تاريخ الإصدار مع عائد بنسبة 5.25 % سنوياً.

وسبق الطرح حملة تسويقية شملت التواصل مع المستثمرين العالميين وجولات ترويجية في كل من دبي ولندن، ما أتاح للبنك تشديد شروط التسعير بنحو 25 نقطة أساس من السعر الإسترشادي الأولي نظراً إلى الإقبال القوي من المستثمرين عالمياً وإقليمياً.

ومن هذا المنطلق، فإن نجاح الإصدار الجديد يُعتبر مؤشراً جديداً على قدرة البنك على تأمين شروط مواتية في أسواق رأس المال.

وقال محمد خديري الرئيس التنفيذي لبنك الشارقة إنه «رغم مما تشهده الفترة الحالية من تقلّبات متزايدة وعوامل اقتصادية وجيوسياسية مختلفة، فقد إستحوذ طرحنا الجديد على إهتمام كبير من المستثمرين، ما يعكس الثقة القوية في إستراتيجيتنا الجديدة وما يتمتع به البنك من إستقرار مالي وفرص للنمو، كما أتاح لنا هذا الإصدار وهو الخامس من نوعه في أسواق رأس المال الدولية العامة، فرصة لتعميق علاقاتنا مع مستثمرينا الحاليين، إلى جانب التمكين من إستقطاب فئات جديدة من المستثمرين على المستويين الإقليمي والدولي».

يُذكر أن بنك الشارقة كان قد عيّن عدداً من البنوك كمديري

إصدار رئيسيين في بنك أبوظبي التجاري، والبنك الأهلي الكويتي، وبنكABC ، ومجموعة سيتي غروب العالمية للأسواق المحدودة، وبنك الدوحة، والإمارات دبي الوطني كابيتال، وبنك أبوظبي الأول، وشركة كامكو للإستثمار، وبنك المشرق، وبنك قطر الوطني كابيتال، إضافة إلى بنك ستاندرد تشارترد.

«بوبيان» يُنظم المستوى الخامس من أكاديمية إدارة الثروات والمحافظ الإستثمارية بالتعاون مع «يوروموني» العالمية

نظم بنك بوبيان المستوى الخامس من أكاديمية إدارة الثروات والمحافظ الإستثمارية لموظفيه من إدارة الخدمات المصرفية الخاصة، وذلك بالتعاون مع مؤسسة يوروموني المالية العالمية، وقد تناول المستوى الخامس من الأكاديمية مجموعة من الموضوعات المتعلقة بالإستثمار، وكيفية إدارة المحافظ الإستثمارية والمخاطر وأسواق الأسهم، ومؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية والأسواق العالمية للأسهم والسندات والتحليل المالي. وقد حاضر في هذا المستوى، المستشار والمدرب المعتمد في المؤسسة سرمد حمادي.

وتم إفتتاح المستوى الخامس من الأكاديمية، في حضور كل من عبدالله المجحم، رئيس الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية الخاصة، ومدير الخدمات المصرفية الخاصة، مطلق الغملاس، ونائب مدير الخدمات المصرفية الخاصة، سليمان الخالد، ومساعد مدير عام مجموعة الموارد البشرية، عبد العزيز الرومي، ومدير إدارة التدريب والتطوير، نبيل عزالعرب.

شهادة تميُّز

وقال مدير عام مجموعة الموارد البشرية في البنك، عادل الحمّاد: «إن استمرارنا في تنظيم برنامج الأكاديمية وصولاً إلى المستوى الخامس خطوة مهمة وشهادة تميُّز، نؤكد من خلالها حرصنا على تزويد موظفينا بالمهارات المهنية والقدرات اللازمة لضمان رفع مستوى كفاءاتهم المصرفية، وفق أعلى المعايير الإحترافية التي تتلاءم مع المتغيّرات العالمية».

«قطر الوطني» QNB يتوقع خفض المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بـ 150 نقطة أساس منتصف العام 2025

توقّع بنك قطر الوطني (QNB) أن تدفع الأوضاع النقدية التقييدية وركود النشاط والمخاطر السلبية التي تهدد النمو الاقتصادي، في سياق إنخفاض التضخُّم، البنك المركزي الأوروبي إلى خفض أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس في حلول منتصف العام 2025، ليصل سعر الفائدة الأساسي على الودائع إلى 1.75 %.
وأشار بنك QNB في تقرير إلى إجبار الإرتفاع غير المسبوق في معدّلات التضخُّم في منتصف العام 2022، البنك المركزي الأوروبي على الشروع في دورة التشديد النقدي الأكثر صرامة حتى تاريخه. وأفاد التقرير أنه «في أقل من عام ونصف العام، أدت سلسلة قياسية من عشر زيادات متتالية في أسعار الفائدة إلى ارتفاع سعر الفائدة على الودائع إلى 4 %، وهي أعلى نقطة تاريخية له. وبفضل عودة سلسلة التوريد إلى طبيعتها والسياسة النقدية المتشددة، تم كبح التضخُّم، فقد تم تخفيضه من ذروته البالغة 10.6 % إلى أقل من النسبة المستهدفة من قبل البنك المركزي والتي تبلغ 2 %»، معتبراً أنه «مع بقاء التضخُّم تحت السيطرة، بدأ البنك المركزي الأوروبي مرحلة جديدة من تخفيضات أسعار الفائدة في يونيو/ حزيران 2024، ليصل سعر الفائدة على الودائع إلى 3.25 %».

صافي أرباح «قطر الوطني» في الربع الثالث من العام 2024 يفوق التوقعات

من جهة أخرى، حقق بنك قطر الوطني، ربحاً صافياً بلغ 4.5 مليارات ريال (1.23 مليار دولار) في الربع الثالث من العام 2024، بزيادة 5.4 % عن العام السابق (2023)، متجاوزاً تقديرات المحلّلين.

وأعلن البنك في بيان عن صافي ربح بلغ 12.7 مليار ريال في الأشهر التسعة الأولى من العام 2024، حتى 30 سبتمبر/ أيلول، بزيادة 7 % عن العام السابق (2023). وحقق البنك صافي ربح بلغ 8.2 مليارات ريال في الأشهر الستة الأولى من العام 2024.

ووفق بيانات مجموعة بورصات لندن، توقع محلّلون أرباحاً ربع سنوية قدرها 3.9 مليارات ريال. وأفاد بنك قطر الوطني، أن القروض والسلف بلغت 905 مليارات ريال في الأشهر التسعة الأولى من العام 2024 حتى 30 سبتمبر/أيلول، بزيادة 11 % عن الفترة عينها من العام الماضي (2023). وقد ساعد النمو في محفظة قروض «قطر الوطني» في إرتفاع إجمالي أصول البنك إلى نحو 1.3 تريليون ريال، بزيادة 8 % على أساس سنوي.
وزادت الودائع لدى البنك، المملوك بنسبة 50 % لجهاز قطر للإستثمار وهو صندوق الثروة السيادية في قطر، 11 % خلال الفترة ذاتها إلى 909 مليارات ريال.

ووفق بيانات مجموعة بورصات لندن، إرتفعت أسهم «قطر الوطني» بأكثر من 3 % منذ بداية العام 2024.
وأفادت مجموعة «قطر الوطني»، أنها حصلت على موافقة تنظيمية لإعادة شراء أسهم، والتي ستصل قيمتها إلى 2.9 مليار ريال، وتموَّل من الموارد النقدية الحالية، كما أن المجموعة ستواصل الإحتفاظ بإحتياطات رأسمالية قوية، ولا تتوقع أي تأثير مادي على رأس مالها والنسب الأخرى بسبب إعادة شراء الأسهم التي تنوي القيام بها.

KIB

KURDISTAN
International Islamic Bank
For Investment and Development
مصرف كوردستان الدولي الاسلامي
للاستثمار والتنمية

المصرف الذي يمكنك الوثوق به
The bank you can trust

ينطلق التوجه الاستراتيجي للمصرف من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وتلبي احتياجات جمهور المتعاملين معه وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

نبذة عن المصرف:
بتأريخ ٢٠٠٥/٣/١٣ تأسس مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للأستثمار والتنمية كشركة مساهمة خاصة عراقية تمارس النشاطات المصرفية والاستثمارية والتمويلية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي وبموجب القوانين والتشريعات المعتمدة في العراق ويلتزم المصرف في جميع اعماله وعملياته باحكام الصيرفة الاسلامية.

+964(0)66 211 2000 | admin@kib.iq | www.kib.iq | erbil - gulan street

إنخفاض خسائر مصرف كوردستان الدولي الإسلامي

شهد مصرف كوردستان الدولي الإسلامي (BKUI) إنخفاضاً كبيراً في خسائره خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024، حيث تراجعت الخسائر إلى 4.1 مليارات دينار عراقي، مقارنةً بـ 12.2 ملياراً خلال الفترة عينها من العام 2023. ويعود هذا التحسُّن إلى إنخفاض النفقات الأخرى وزيادة الإيرادات، مما أسهم في تقليل العجز المالي للمصرف. ورغم إنخفاض الخسائر، تراجعت أصول المصرف بنسبة 34 % منذ بداية العام 2024، لتصل إلى 913.3 مليار دينار عراقي في نهاية الشهر التاسع من العام عينه. ويعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى إنخفاض ودائع العملاء بنسبة 70 % لتصل إلى 188.0 مليار دينار، ما يُشير إلى تحدّيات في استقطاب السيولة. في المقابل، شهد التمويل الإسلامي للمصرف قفزة كبيرة، حيث إرتفع من 2.4 مليار دينار عراقي في نهاية السنة المالية 2023 ليصل إلى 77.0 مليار دينار في نهاية الشهر التاسع من العام 2024، مما يعكس توسعاً في هذا القطاع رغم التحدّيات.

كما تراجعت قيمة النقد والأرصدة بنسبة 41 % منذ بداية العام الجاري، لتسجل 725.8 مليار دينار عراقي، مما قد يشير إلى إنخفاض في السيولة النقدية المتاحة للمصرف.

يُذكر أن هذه النتائج الصادرة أخيراً، تسلّط الضوء على التحدّيات التي يُواجهها مصرف كوردستان الدولي الإسلامي، خصوصاً في إدارة الأصول والسيولة، إلى جانب تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات.

«الأهلي المتحد» يأتي على رأس قائمة البنوك البحرينية في تصنيف «ذا بانكر» لأفضل 100 بنك عربي لعام 2024

أحرز البنك الأهلي المتحد، المركز الأول بين جميع المؤسسات المالية البحرينية في قائمة «أفضل 100 بنك عربي لعام 2024» الصادرة عن مجلة ذا بانكر، محقّقاً المركز الـ 23 على مستوى المنطقة. ويعكس حصول البنك على هذا التصنيف إلتزام «الأهلي المتحد» بالتميُّز والريادة في القطاع المصرفي محلياً وإقليمياً. علماً أن «ذا بانكر» تأسست في العام 1926، وهي تابعة لصحيفة فاينانشال تايمز البريطانية العريقة. وقد إستند هذا التصنيف، الذي ضمّ 10 مصارف بحرينية، إلى تقييم شامل أجرته المجلة التي تشتهر بتغطياتها المتميّزة في قطاع المال والأعمال حوَّل العالم، حيث تغطي إستطلاعاتها حوالي 120 دولة، وتسلط فيها الضوء على أبرز المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم.

وتضمّنت المعايير التي وضعتها المجلة مجموعة من المؤشرات المالية الرئيسية، والتي شملت إجمالي حقوق الملكية، والأصول، والربحية، وجودة الأصول، والعائد على رأس المال، والعائد على الأصول. ويُشكل إحراز البنك الأهلي المتحد المركز الأول على مستوى المملكة دليلاً على المكانة المالية القوية التي يتمتع بها البنك والتزامه بتحقيق النمو المستدام وخلق قيمة إضافية للمساهمين.

ويقول أحمد سعود الخرجي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «الأهلي المتحد»: «نحن سعداء للغاية بهذا التكريم من «ذا بانكر»، وتصنيفها لنا على رأس قائمة البنوك في المملكة وكأحد أفضل البنوك على مستوى العالم العربي. ويعكس هذا الإنجاز بكل وضوح إلتزام البنك تقديم خدمات مالية متقدمة وقيمة فريدة لعملائنا ومساهمينا ومجتمعنا. ونحن عازمون على مواصلة السعي نحو التميُّز والإبتكار، مع تعزيز مكانة البنك محلياً وإقليمياً».

مجموعة بنك الإسكان – الأردن – تُحقق أرباحاً صافية بمبلغ 118.9 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الأردن – عن نتائجها المالية للتسعة أشهر الأولى من العام 2024، حيث حققت المجموعة أرباحاً صافية بعد المخصصات والضرائب بلغت 118.9 مليون دينار، بإرتفاع نسبته 5.0 % مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

وأعرب رئيس مجلس الادارة، عبد الإله الخطيب، عن إرتياحه لهذا الأداء الايجابي الذي يعكس قوة بنك الإسكان وقدرته على تحقيق نمو مستدام، مؤكداً إعتزازه بأداء البنك ونجاحه في المحافظة على ارث المجموعة الممتد لأكثر من خمسة عقود من النجاحات والإنجازات والتميز.

وأضاف الخطيب: «إن تمكن المجموعة من تسجيل هذا المستوى من الأرباح خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024، يؤكد كفاءة البنك في التعامل مع الظروف الإستثنائية الصعبة والتطورات الجيوسياسية المستمرة وما لها من آثار وتداعيات على العديد من القطاعات الاقتصادية والخدمية».

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك، عمّار الصفدي، أن المؤشرات المالية الرئيسية للأشهر التسعة الأولى من العام 2024 تعكس صلابة المركز المالي للمجموعة، وكفاءتها في التوظيف الفعّال والمرن للموارد بموجب إستراتيجيتها الشاملة المتسمة بالمرونة والحداثة والتطوُّر ضمن مختلف قطاعاتها التشغيلية، مما أدّى الى تحقيق النمو المستهدف»، معرباً عن فخره «بإستمرار الأداء التصاعدي الإيجابي للبنك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، وتمكنه من تسجيل النمو المستدام المستمد من القطاعات التشغيلية الرئيسية التي واصلت تسجيل الأداء المخطط له عبر مختلف مؤشراتها المالية».

وأضاف الصفدي: «أن مجموعة بنك الإسكان ومع تسجيلها لهذا الأداء المالي المتميّز، واصلت تطبيق منهجيتها الحصيفة في ادارة المخاطر، وقامت برصد المزيد من مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة كإجراءات احترازية للتحوط لأي ظروف أو تحدّيات إقتصادية محتملة»، مشيراً إلى «إرتفاع العائد على حقوق الملكية للمساهمين ليصل الى مستوى 12.0 % خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، إضافة إلى إرتفاع العائد على متوسط الموجودات ليصل الى 1.77 %، ويعكس هذا الأداء المتميّز كفاءة البنك التشغيلية وإدارة الموجودات والمطلوبات بفعّالية لتحقيق أكبر عائد للمساهمين».

جمعية البنوك الأردنية تطلق مبادرة لدعم تمويل الإسكان في الأردن بقيمة 200 مليون دينار

أعلنت جمعية البنوك الأردنية، إطلاقها مبادرة تشجيعية لدعم تمويل الإسكان في الأردن بقيمة 200 مليون دينار، وذلك من خلال توفيرها منتج قرض وتمويل حصريا لمشتري الشقق السكنية للمرة الأولى.

وتهدف المبادرة إلى تلبية تطلعات المواطنين في الحصول على سكن آمن ومساعدتهم في تملك شقق سكنية جاهزة بأسعار مقبولة وبمعدّلات فائدة تفضيلية ومناسبة لمستويات دخولهم الشهرية، كما تهدف إلى تحفيز قطاع الإسكان في الأردن.

وقد جاء الإعلان عن إطلاق المبادرة في مؤتمر صحافي نظمته الجمعية في مقرّها في العاصمة الأردنية عمّان. وتوفر المبادرة قروضا تمويلية بسعر فائدة تفضيلية وشروط ميسرة، مع إمكانية تمويل تصل إلى نسبة 100 %. وقد حدّدت المبادرة معدّل الفائدة على القرض في السنوات الثلاث الأولى من عمره بـ4.99 %، ومع بداية السنة الرابعة من عمر القرض، سيتم تطبيق «معادلة إنتربانك»، بزيادة 2.5+ % على الفائدة الثابتة طوال مدة القرض.

وتبلغ قيمة الحد الأقصى للقرض الواحد نحو 150 ألف دينار، وتوفر المبادرة خيارات سداد مرنة تصل إلى حوالي 25 عاماً. وتستهدف المبادرة موظفي القطاع العام وشبه العام، إضافة إلى شركات القطاع الخاص والمهنيين والمغتربين الأردنيين، شريطة شراء العميل شقة للمرة الأولى وبنسبة تمويل تصل إلى 100 %. وقد حدّدت المبادرة عدداً من الشروط لضمان الإستفادة العادلة، منها أن يكون العميل مشترياً للشقة للمرة الأولى، وألاّ تتجاوز نسبة العبء المالي عليه 55 % من دخله الشهري، إضافة إلى إشتراط تقديم كشف من دائرة الأراضي يُثبت عدم وجود أي شقق سكنية باسم العميل أو زوجته، إضافة إلى إستثناء حالات التنازل بين أقارب من الدرجة الأولى، وتستثني تمويل الزوج أو الزوجة اللذين يمتلكان منزلاً سكنيا مسبقاً، إلى جانب ذلك لا يُمكن إستخدام القرض الممنوح ضمن المبادرة لسداد أي قروض قائمة على العميل، علاوة على حصرية التمويل للشقق السكنية الجاهزة فقط، ويستثني تمويل بناء الوحدات المستقلة.

ويأتي الكشف عن هذه المبادرة بعد يوم واحد فقط من قرار مجلس الوزراء، المتمثل في إعفاء الشقق السكنية التي تبلغ مساحتها أكثر من 150 متراً، مما نسبته 50 % من رسوم التسجيل، بالإضافة إلى القرار السابق بإعفاء الشقق ما دون 150 متراً بنسبة 100% من رسوم التسجيل. ويضاف إلى ذلك تخفيض رسوم المسقفات لمالك الشقة للمرة الأولى، بنسبة 50 % لمدة 3 سنوات من أجل التخفيف على المواطنين، وتحفيز قطاع الإسكان.

وأكد مدير عام جمعية البنوك الأردنية ماهر المحروق، «أن هذه المبادرة جاءت إنطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية للبنوك الأردنية، وإستمراراً لمبادراتها الخلاقة والإستثنائية في دعم الإقتصاد الوطني على طوال العقود الماضية»، موضحاً «أن المبادرة تحمل بين طياتها دعماً للمواطنين في تملّك شققهم السكنية الخاصة بأقل التكاليف، وبما يتناسب وقدراتهم المالية، إضافة إلى أنها تُعد دعماً حقيقياً لتحفيز القطاع العقاري المحلي».

120 % نمو في صافي أرباح بنك القاهرة ليتجاوز الـ 5.7 مليارات جنيه في نهاية النصف الأول من العام المالي 2024

أظهرت نتائج أعمال بنك القاهرة في نهاية النصف الاول من العام المالي 2024 عن تحقيق قفزة في صافي أرباح البنك بمعدل نمو 120 %، مسجّلاً 5.7 مليارات جنيه مقابل 2.6 مليار جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023، فيما بلغت الأرباح قبل الضرائب 8.3 مليارات جنيه مقابل 4.4 مليارات جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 وذلك بمعدل نمو 88 %. وتأتي تلك النتائج الإيجابية مدعومة بالنمو الذي حققه البنك في مختلف أنشطته المصرفية. ويقول طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة: «تعكس نتائج أعمالنا خلال النصف الأول من العام الجاري 2024 مواصلة السير قدماً نحو تحقيق الأداء المتميّز على الصعيدين التشغيلي والمالي والمرتكز على تقديم أفضل الخدمات المصرفية، وهو ما إتضح جلياً من مؤشرات الأعمال الإيجابية للبنك على مدار السنوات الماضية، حيث حققت معدّلات النمو في أرباح البنك قفزات غير مسبوقة منذ بداية العام 2018».

وإنعكست نتائج الأعمال المتميّزة للبنك على تحقيق إرتفاع في صافي الدخل من العائد ليسجل 12.8 مليار جنيه بالمقارنة بـ 8 مليارات جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدّل نمو 61 %، كما إرتفع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات ليسجل 2.6 مليار جنيه بالمقارنة بـ 1.8 مليار جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدّل نمو 47 %، لتصل إجمالي الإيرادات التشغيلية إلى 16.2 مليار جنيه مقارنة بـ 10.2 مليارات جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدل نمو 59 %، وتأتي تلك النتائج المتميّزة إستناداً إلى رؤية مستقبلية طموحة وإستراتيجية مؤسسية متكاملة ومستدامة تتناسب مع مكانة بنك القاهرة الرائدة بالقطاع المصرفي.

ويُعد بنك القاهرة من البنوك الرائدة في مجال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ رصيد محفظة التمويل لتلك الشريحة 26.1 مليار جنيه في نهاية النصف الأول لعام 2024 مقارنة بـ 24 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ أيلول 2023 بزيادة قدرها 2.1 مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ 9 % وذلك من خلال مراكز ووحدات أعمال متخصصة لخدمة عملاء تلك الشريحة، التي وصل عددها إلى 53 مركز ووحدة أعمال تغطي كافة أنحاء الجمهورية، فضلاً عن إستمرار البنك في تقديم خدمات استشارية وغير مالية عن طريق متخصصين متواجدين في عدد 8 وحدات تطوير الأعمال المجهزة بفروع البنك ضمن مبادرة رواد النيل تحت مظلة البنك المركزي المصري تحقيقاً لأهداف الشمول المالي ودعم الإقتصاد الوطني.

748.6 مليون دولار أرباح مجموعة البنك العربي في نهاية الربع الثالث من العام 2024

واصلت مجموعة البنك العربي تحقيق نتائج قوية في نهاية الربع الثالث من العام 2024 مدعومة بنمو ملحوظ في الإيرادات من الأعمال البنكية الرئيسية في العديد من المناطق التي تعمل فيها المجموعة، حيث إرتفع صافي الايرادات التشغيلية بنسبة 12 % ليصل الى 1.5 مليار دولار فيها كما في 30 أيلول/ سبتمبر 2024، في حين بلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة 748.6 مليون دولار مقارنة بـ 630.3 مليوناً كما في 30 أيلول/ سبتمبر 2023، محققة نمواً بنسبة 19 %، كما حافظت المجموعة على مركز مالي قوي وبلغت حقوق الملكية 11.9 مليار دولار.

وإرتفعت أصول المجموعة لتصل الى70.5 مليار دولار كما في نهاية الربع الثالث من العام 2024 بنسبة نمو بلغت 6 % مقارنة بالربع الثالث من العام السابق، في حين بلغ إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية 38.3 مليار دولار كما في نهاية الربع الثالث من العام 2024 مقارنة بـ 36.3 ملياراً في الربع الثالث من العام السابق، كما وبلغت ودائع العملاء 51.9 مليار دولار كما في نهاية الربع الثالث من العام 2024 مقارنة بـ 49 ملياراً في الربع الثالث من العام السابق، وبإستثناء أثر التغيُّر في أسعار صرف العديد من العملات مقابل الدولار، فقد إرتفعت محفظة التسهيلات وودائع العملاء بنسبة 8 % و7 % تواليا.

ويقول صبيح المصري، رئيس مجلس إدارة البنك العربي: «إن النتائج المالية المحققة في نهاية الربع الثالث من العام 2024 تتماشى مع إلتزام المجموعة بتنفيذ إستراتيجية أعمالها ونهجها الحصيف في إدارة السيولة ورأس المال والمخاطر، مما يوفر أساساً قوياً لضمان مواصلة تحقيق النمو بالأرباح التشغيلية المستدامة في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث»، مؤكداً «ثقته بقدرة المجموعة على السير قدماً نحو المزيد من النجاحات والإستمرار في تقديم حلول وخدمات مصرفية متميّزة».

من جهتها، أوضحت الآنسة رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي، «أن مجموعة البنك العربي مستمرة في تحقيق أداء تشغيلي قوي في الربع الثالث من العام 2024، مسجّلة إرتفاعا بنسبة 12 %، مستفيدة من إنتشارها الجغرافي والذي مكّنها من تنويع مصادر الدخل والمحافظة على نمو مستدام في الأرباح، بالإضافة الى تحسين الكفاءة التشغيلية رغم ما تشهده البيئة التشغيلية من تحدّيات».

وأشارت الصادق إلى «أن المجموعة تحتفظ بمستويات سيولة مرتفعة، حيث بلغت نسبة القروض الى الودائع 73.9 %، كما وتواصل المجموعة الحفاظ على معدّلات إقراض جيدة، بالإضافة الى تعزيز جودة محفظتها الإئتمانية تماشياً مع السياسات الحصيفة التي تتبنّاها المجموعة، حيث حافظت على نسبة تغطية للقروض غير العاملة تفوق 100 %، كما وتحتفظ المجموعة بقاعدة رأس مال قوية حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال حسب تعليمات (بازل III) 17.7 %، معظمها ضمن رأس المال الأساسي، وهي أعلى من الحدّ الأدنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني».

وأكدت الصادق «أن المجموعة تلتزم دائماً مواصلة الإستثمار في التحوُّل الرقمي كركيزة أساسية في إستراتيجيتها القائمة على الإبتكار وتقديم حلول مالية رقمية مدمجة عبر كافة أعمالها ومهامها، بهدف إثراء تجربة العملاء وتقليل التكاليف والمخاطر التشغيلية وتعزيز قدراتها على النمو المستدام.

يُشار إلى أن البنك العربي حصل مؤخراً من مجلة «غلوبال فاينانس» العالمية على جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط 2024» وذلك للعام التاسع تواليا.

أرباح «الكويت الدولي» تقفز 382.7 % خلال الربع الثالث من العام 2024

قفزت أرباح بنك الكويت الدولي خلال الربع الثالث من العام 2024 بنحو 382.7 % سنوياً، بما دعم نتائج الأشهر التسعة من العام الجاري. وحسب بيان لبورصة الكويت، فقد بلغت أرباح البنك في الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر/ أيلول 2024، 4.16 ملايين دينار، مقابل 862.23 ألف دينار ربح الربع الثالث من العام 2023.

وحقق «الكويت الدولي» ربحاً في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2024، بقيمة 16.20 مليون دينار، بزيادة 138.1 % عن مستواها في الفترة ذاتها من العام 2023 البالغ 6.80 مليون دينار. وأرجع البنك إرتفاع الأرباح على الإيرادات التشغيلية، فضلاً عن تراجع المخصصات، وما قابله ذلك جزئياً من ارتفاع في المصروفات التشغيلية. يُشار إلى أن إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك قد إرتفعت في الربع الثالث من العام 2024 بنسبة 34.4 % سنوياً عند 22.97 مليون دينار، كما إرتفعت في الأشهر

التسعة الأولى من العام الجاري بنحو 23.7 % إلى 64.90 مليوناً، كما إرتفع إجمالي موجوداته 5.6 % عند 3.60 مليار دينار. وكانت أرباح «الكويت الدولي» قد قفزت في النصف الأول من العام 2024 بنسبة 102.6 % عند 12.04 مليون دينار، مقابل 5.94 ملايين ربح الفترة ذاتها من العام 2023.

سلطنة عُمان شاركت في الإجتماع العام لمجموعة العمل المالي (فاتف) في باريس

شاركت سلطنة عُمان ممثلة باللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي الدولية (فاتف)، في العاصمة الفرنسية باريس، حيث ترأس وفد سلطنة عُمان المشارك في الإجتماع، طاهر بن سالم العمري، الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد ناقش المجتمعون إعتماد تقرير سلطنة عُمان حيال نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

علماً أن عملية التقييم المتبادل تأتي بناءً على عضوية السلطنة في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الميناڤاتف) وعضويتها في مجموعة العمل المالي الدولية (الفاتف) من خلال عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبحسب نظام عمل كلتا المجموعتين، فإن السلطنة، كباقي دول المجموعة، ملزمة بإخضاع أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها لعملية تقييم متبادل من قبل خبراء معتمدين في المجموعتين، وذلك وفق التوصيات الدولية ومنهجية التقييم المتبادل المعتمدتين في العامين 2012 و2013 تواليا.

وبناءً على الجدول الزمني المعتمد من مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف) حيال عمليات التقييم المتبادل الخاص بسلطنة

عُمان، فقد سبق وأن إنتهت سلطنة عُمان من مرحلة تسليم ملف الإلتزام الفني والمتعلق بكافة التشريعات من قوانين وتعليمات وإجراءات وإرشادات وتعاميم وذلك وفق متطلبات كل توصية من التوصيات الأربعين الخاصة بمجموعة (فاتف)، كما تم لاحقاً الإنتهاء من مرحلة تقديم ملف فاعلية الإلتزام والمتعلق بإبراز فاعلية نظم المكافحة بناءً على كل نتيجة مباشرة من النتائج الإحدى عشرة المباشرة المحددة في تقييم الفعالية في المنهجية الخاصة بالمجموعة.

منح تمويل بـ 50 مليار جنيه من «الأهلي المصري» وبنك مصر وبمشاركة تسعة بنوك لصالح «الإسكان الإجتماعي» ودعم التمويل العقاري

قام البنك الأهلي المصري وبنك مصر بمشاركة تسعة بنوك بمنح تمويل مشترك بمبلغ 50 مليار جنيه لصالح صندوق الإسكان الإجتماعي ودعم التمويل العقاري، حيث يقوم «الأهلي المصري» بدور المرتب الرئيسي وضامن التغطية وبنك المستندات ومسوّق التمويل ووكيل التمويل في التحالف المصرفي، ويقوم بنك مصر بدور المرتب الرئيسي وضامن التغطية ومسوّق التمويل وبنك السداد التجميعي الذي يضم كلاً من بنك القاهرة وبنك التعمير والإسكان المرتبين الرئيسيين، وضامني التغطية البنك التجاري الدولي مصر (سي أي بي – CIB)، بنك قطر الوطني، البنك العربي الأفريقي الدولي، بنك نكست التجاري، ميد بنك، بنك التنمية الصناعية والمصرف المتحد، وذلك بغرض تمويل مشروعات الإسكان الإجتماعي لمنخفضي ومتوسطي الدخل ضمن مبادرة سكن لكل المصريين والذي يقوم المقترض بتنفيذها في إطار تنفيذ توجيهات ومبادرات رئيس الجمهورية.

وقد تم التوقيع، في حضور محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وهشام عكاشه الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وبهاء الشافعي نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، وحسن غانم الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، وعمرو الجنايني نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي مصر (سي آي بي – CIB)، وتامر وحيد نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك العربي الأفريقي الدولي، ومحمد بدير الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني، وتامر سيف الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك نكست التجاري، وحسين رفاعي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك التنمية الصناعية، وأشرف القاضي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، وإيمان أبو زيد مدير عام قطاع الإئتمان لميد بنك، ومي عبد الحميد الرئيس التنفيذي للصندوق، وذلك بمشاركة عدد كبير من قيادات تلك البنوك والصندوق.

تحالف مصرفي يضم 13 مصرفاً

من جهة أخرى، نجح البنك التجاري الدولي – مصر (سي آي بي – CIB) وبنك مصر والبنك الأهلي المصري في ترتيب تمويل مشترك بقيمة 18 مليار جنيه مصري لمدة 7 سنوات لصالح الشركة المصرية للإتصالات، الرائدة في قطاع الإتصالات في مصر.

ويضم التحالف المصرفي 13 مصرفاً بقيادة البنك التجاري الدولي – مصر (سي آي بي – CIB) وبنك مصر بصفتهما المرتبين الرئيسيين الأوليين ومسوّقي التمويل، والبنك الأهلي المصري بصفته مرتباً رئيسياً ومسوّق التمويل، وقد تم تعيين المستشارين القانونيين «مكتب زكي هاشم» (مستشار المقرضين) و«مكتب أدسيرو – راجي سليمان وشركاه» (مستشار المُقترض) لإتمام عملية التمويل.

ويقوم البنك التجاري الدولي – مصر (سي آي بي – CIB) بدور وكيل التمويل في التمويل المشترك، ويشارك بحصة قدرها 4.875 مليار جنيه مصري، وبنك مصر بدور بنك الحساب بحصة قدرها 4.875 مليار جنيه مصري، في حين بلغت حصة «الأهلي المصري» 2.50 مليار جنيه مصري. ويتمثل الغرض الرئيسي للتمويل في تدعيم الهيكل التمويلي للشركة.

ويأتي ترتيب هذا التمويل المشترك دعماً لقطاع الإتصالات في مصر والنهوض بمستوى الخدمات المقدمة من شركات الإتصالات العاملة في السوق المصرية، كما يُعد تأكيداً على قدرة كل من البنك التجاري الدولي – مصر (سي آي بي – CIB) وبنك مصر والبنك الأهلي المصري، ويعكس كفاءاتها وخبراتها المتراكمة في ترتيب هذه النوعية من التمويل للعديد من القطاعات الحيوية في الإقتصاد المصري، ويُعتبر هذا التمويل المشترك أضخم تمويل مصرفي يتم تدبيره من قبل البنوك المصرية لصالح شركة تعمل في مجال قطاع الإتصالات في مصر.

المنظمة العربية للسياحة من مسقط عُمان:
السياحة العربية تقود قاطرة السياحة عالمياً

شاركت المنظمة العربية للسياحة في الملتقى الثاني للإحصاء السياحي برعاية سالم بن محمد المحروقي وزير التراث والسياحة في سلطنة عُمان، وبتنظيم المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وأوضح المتحدث الإعلامي الرسمي للمنظمة د. وليد علي الحناوي «أن مشاركة المنظمة تأتي ضمن رؤيتها وأهدافها لتنمية السياحة العربية البينية، وتدفق المعلومات وتبادل التجارب والخبرات، بالإضافة إلى المشاركة بأنشطة جامعة الدول العربية»، مشيراً إلى أنه «قد تم عقد أربع جلسات عمل خلال الملتقى نوقش فيها أكثر من 24 ورقة عمل»، موضحاً «أن المنظمة قدمت ورقة عمل بعنوان «السياحة العربية أرقام وحقائق»، تناولت فيها دور قطاع السياحة في تعزيز الإقتصاد وتنمية الموارد المالية، حيث بلغت الإيرادات العالمية من هذا القطاع 11,1 تريليون دولار في العام 2024. وقدمت الورقة ملخصاً لنمو أعداد السياح في الدول العربية في نهاية العام 2023 حتى الربع الثالث من العام 2024 مع تحقيق بعض الدول معدّلات عالية وخصوصاً المملكة العربية السعودية، والتي حققت قفزة كبرى بوصول أعداد السياح إليها لأكثر من 105 ملايين سائح.

وأوضحت الورقة ترتيب الدول العربية في مؤشر تنافسية السياحة والسفر العالمي، حيث جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الـ 18 عالمياً والأولى عربياً، تليها المملكة العربية السعودية في المركز الثاني عربياً والـ 41 عالمياً، ثم دولة قطر في المركز الثالث عربياً والـ 53 عالمياً، ومملكة البحرين في المركز الرابع عربياً والـ 58 عالمياً، وجمهورية مصر العربية في المركز الخامس عربياً والـ 61 عالمياً، وسلطنة عُمان السادس عربياً والـ 67 عالمياً، والمملكة الأردنية الهاشمية السابع عربياً والـ 70 عالمياً، والجمهورية اللبنانية الثامن عربياً والـ 79 عالمياً، والمملكة المغربية التاسع عربياً والـ 82 عالمياً، والجمهورية التونسية العاشر عربياً والـ83 عالمياً، ودولة الكويت الحادي عشر عربياً والـ96 عالمياً، والجمهورية الجزائرية الشعبية الديموقراطية الثاني عشر والـ 98 عالمياً.

معرض «جيتكس غلوبال 2024»:
أكبر حدث عالميّ للتقنية والشركات الناشئة

سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي مفتتحاً معرض «جيتكس غلوبال» 2024

جاء إنطلاق فعّاليات النسخة الـ 44 من معرض «جيتكس غلوبال 2024» في دبي، (الإمارات العربية المتحدة)، ليُثبت مرة جديدة أنه أكبر حدث عالمي في مجال التقنية والشركات الناشئة، في مركز دبي التجاري العالمي، وبمشاركة دولية تُعدّ الأكبر في تاريخ المعرض. وركزت الفعّاليات (تشرين الأول/ أكتوبر 2024) على مناقشة أحدث التطوّرات في مجالات الذكاء الإصطناعي، الحوسبة السحابية، الأمن السيبرانيّ، إنترنت الأشياء، الحوسبة الكمومية، الواقع المعزّز والإفتراضيّ، والتنقّل والاستدامة وغيرها. شكّل «جيتكس غلوبال 2024» فرصة مهمّة للشركات التقنية والمستثمرين لعرض أحدث الإبتكارات وإستكشاف فرص التعاون والشراكات على مستوى عالميّ. وقد تميّزت نسخة هذا العام بتوسع كبير في المشاركة الدولية، حيث زادت نسبة المشاركة 40 % مقارنة بالسنوات السابقة، ما يعكس الطموحات الكبيرة لتحقيق التحوّل الرقميّ وبناء إقتصاد المستقبل المعتمد على الذكاء الإصطناعيّ.

وسجل «جيتكس غلوبال 2024» أرقاماً قياسية بمشاركة أكثر من 6500 شركة تقنية، بالإضافة إلى 1800 شركة ناشئة و1200 مستثمر من 180 دولة، ما يجعله منصّة فريدة لعرض المستجدات التقنية وإبرام الشراكات. وتحت شعار «التعاون العالميّ لصياغة إقتصاد المستقبل بالذكاء الإصطناعي»، ركّز المعرض على الذكاء الإصطناعيّ كعنصر محوريّ في تشكيل مستقبل الصناعات، حيث شاركت أكثر من 3500 علامة تجارية و400 شركة ناشئة متخصّصة في هذا المجال.

«جيتكس غلوبال 2024» إستقطب مشاركات من جميع أنحاء العالم، ولا سيما من أوروبا التي تشارك بما يقارب الـ 40 دولة وأكثر من 1000 شركة صغيرة ومتوسطة و450 شركة ناشئة. بعض الدول الأوروبية مثل النمسا والبوسنة والهرسك وإيرلندا وليتوانيا شاركت للمرة الأولى، إلى جانب دول أخرى من آسيا مثل الصين، اليابان وكوريا الجنوبية، وأيضاً من أميركا اللاتينية مثل البرازيل.

شملت المواضيع الرئيسية التي نوقشت في «جيتكس غلوبال 2024» مراكز البيانات، حيث تمّ التركيز على دورها في دعم نموّ الذكاء الاصطناعي بمشاركة شركات كبرى مثل G42، Khazna، «غوغل كلاود» و«أمازون»، كما تناول المعرض الأمن السيبراني من خلال «وادي جيتكس السيبراني» Cyber Valley الذي ناقش المخاطر السيبرانية العالمية وسبل الحماية. وفي قطاع الصحة الرقمية، تمّ تسليط الضوء على أحدث التقنيات في الرعاية الصحية من خلال مؤتمر GITEX DIGI HEALTH 5.0..

من أهمّ الفعاليات في «جيتكس غلوبال 2024» حدث «إكسباند نورث ستار» Expand North Star ، الذي يُعد الأكبر عالمياً للشركات الناشئة والمستثمرين، وقمّة «مستقبل البلوك تشين» Future Blockchain Summit 2024 التي تجمع قادة التكنولوجيا لمناقشة مستقبل تقنية البلوك تشين، بالإضافة إلى «فينتك سيرج» Fintech Surge، وهو الحدث الأكبر في الشرق الأوسط المتخصّص بالتكنولوجيا المالية، بمشاركة رواد الأعمال في هذا المجال.

البيتكوين عند مستويات قياسية
أسباب الصعود ونصائح للمستثمرين

شهد سوق العملات المشفرة تحولاً تاريخياً (خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2024)، مع إقتراب البيتكوين من رقم قياسي جديد عند مستوى ما يزيد عن الـ 90 ألف دولار، وذلك في أعقاب فوز دونالد ترامب الذي توعد بجعل الولايات المتحدة مركزاً عالمياً للأصول الرقمية، في الإنتخابات الرئاسية.

وسجّلت العملة الرقمية مستوى قياسياً جديداً، في خطوة تعكس ثقة المستثمرين في التوجُّه الجديد للإدارة الأميركية المقبلة نحو تبنّي سياسات أكثر إنفتاحا نحو الأصول الرقمية.

وتزامن هذا الإرتفاع مع سيطرة الحزب الجمهوري على مجلسي الشيوخ والنواب، وسط توقعات بإحتمال تمرير تشريعات داعمة لصناعة العملات المشفّرة.

عوامل سياسية وإستثمارية

تعليقاً على التطورات الأخيرة التي عرفتها أسواق العملات الرقمية، أكد خبير العملات المشفرة، ياسر الطباع، أن المستويات القياسية التي بلغها البيتكوين، مدفوعة بعوامل سياسية وإستثمارية عدة، مشيراً إلى أن فوز ترامب في الإنتخابات الرئاسية وتعهده بدعم العملات المشفّرة، شكل حافزاً رئيسياً للسوق.

وأضاف الطباع، أنه «على خلاف التوقعات المعتادة في أسواق العملات المشفّرة، حيث يميل السعر للإنخفاض بعد الأخبار الإيجابية، شهدنا إستمراراً في الإرتفاع، مما يعكس ثقة حقيقية في السوق»، مشيراً إلى أن المستثمرين يترقبون تعيينات رئيسية في هيئات تنظيم السوق المالية مستقبلاً.

وتعهّد الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب بجعل الولايات المتحدة عاصمة عالمية للعملات الرقمية، وتشمل خططه إنشاء مخزون وطني من البيتكوين وتعيين إدارة داعمة للأصول الرقمية.

يُذكر أن العام 2024 شهد إرتفاعاً ملحوظاً في قيمة البيتكوين بنسبة تجاوزت 80 %، متفوقاً على أداء الأسهم والذهب، وفق بلومبرغ.

وقد ساهم إطلاق صناديق البيتكوين المتداولة في البورصة الأميركية من قبل شركات كبرى مثل «بلاك روك» و«فيديليتي»، في جذب إستثمارات بقيمة 23.5 مليار دولار منذ بداية العام 2024، مسجّلة بذلك أحد أنجح إطلاقات صناديق الإستثمار في التاريخ.

ووصف الطباع التطور في سوق الإستثمار المؤسسي بـ «اللافت»، مشيراً إلى أن قيمة صندوق بلاك روك للبيتكوين، البالغ عمره 10 أشهر فقط، تجاوزت قيمة صندوق الذهب التابع للشركة ذاتها والذي يمتد لعشرين عاماً، مؤكداً أن هذا يعكس «شهية إستثمارية متزايدة من المؤسسات الكبرى».

وعن مصادر السيولة الجديدة في السوق، يوضح الطباع أن «التدفقات المالية الكبيرة تأتي من الصناديق الإستثمارية الضخمة وليس من المضاربين الأفراد»، مما يعكس، على حد وصفه، «نضجاً في السوق وإستقراراً في البيئة التنظيمية».

في المحصّلة، خطّت العملة المشفرة بيتكوين عتبة 90 ألف دولار للمرّة الأولى في تاريخها، بدفع من الآمال المعلّقة على الولاية الجديدة لدونالد ترمب الذي يتوقّع أن يقرّ تشريعات أكثر مرونة في مجال العملات الرقمية، وترتكز البيتكوين والتي كان الغرض منها بداية التهرّب من رقابة المؤسسات المالية التقليدية على تقنية سلسلة الكتل التي تقوم مقام سجّل إفتراضي غير قابل للتزوير يحفظ أثر كلّ الصفقات المبرمة. وتسعى الهيئات الناظمة إلى سدّ الثغرات القانونية المحيطة بهذه الأصول الرقمية التي غالباً ما كانت موضع جدال، وهي لا تزال تعتبر من الوسائل المستخدمة لتبييض الأموال أو الإحتيال على أفراد.

إتحاد المصارف العربية

عقود رعاية مجلة اتحاد المصارف العربية
2025-2024

عقد بلاتينوم $20000

- 12 صفحة اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ثلاثة ملفات أو ثلاث مقابلات خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في مجلة اتحاد المصارف العربية و اونلاين كراعي لمجلة اتحاد المصارف العربية / سنة كاملة
- توزيع فلاير او كتيب للمؤسسة الخاص بكم خلال مؤتمرات الاتحاد

عقد ذهبي $15000

- 6 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ملفان او مقابلتان خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في مجلة اتحاد المصارف العربية و اونلاين كراعي لمجلة اتحاد المصارف العربية / سنة كاملة

عقد فضي $10000

- 3 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية
- ملف او مقابلة خاصة تنشر ورقيا و اونلاين

او يمكنكم اختيار من اسعار الاعلانات ادناه للمشاركة في عدد واحد

غلاف داخلي اول: $3000
غلاف خارجي اخير: $4000
غلاف داخلي اخير: $3500
مقابلة صفحتين + صورة صفحة داخلية كاملة: $2500
صفحة اعلان داخلية: $1500
ملف خاص للمصرف 4 صفحات تشمل الاعلان: $6000
ملف خاص للمصرف 12 صفحة: $10000

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

KIB
بنـك للحيـاة

BLACK
عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2024

GLOBAL FINANCE

للعام التاسع على التوالي

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

النجـــاح مسيـــرة